المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة التعليم عن بعد

مادة مبادئ المحاسبة

إعداد طلاب وطالبات
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

"نظام الانتساب المطور"

المستوى الثالث

١٤٣٠-١٤٣١

المحاضرة الأولى

المحاسبة (المفهوم والمبادئ)

١. هذا العصر هو عصر المعلومات.:

بمعنى ان كل الوحدات الاقتصادية مهما كان طبيعة نشاطها او شكلها القانوني سوأ كانت شركه اشخاص او منشأة فرديه او شركة اموال او شركه مساهمه بتسعى الى تطوير نظام المعلومات لديها حتى تستطيع ان تحقق اهدافها سوأ في المدى القصير او في المدى البعيد.

٢.تعتبر المحاسبة احد اهم فرع من فروع المعرفه التي تهتم بتوفير البيانات والمعلومات داخل أي مشأة.:

أي ان النظام المحاسبي كنظام للمعلومات يهتم بتوفير البيانات والمعلومات عن اداء الوحده الاقتصاديه او النشأة المعينه سواء للاستخدام الداخلي للمنشأة او الاستخدامات الخارجيه كما سنرى في ما بعد.

نشأة المحاسبه :

بداية المحاسبه مع بداية التبادل التجاري بين الافراد او الوحدات فكان هدفها في البدايه عملت حفظ البيانات والعمليات فقط للاستخدام الفردي او استخدام صاحب المشروع ثم تطورت الى وظيفة امساك الدفاتر عمليات تسجيل الاحداث والمعلومات الاقتصاديه تتم في منشأة ما اول باول وقت حدوثها وهي فقط عملية تسجيل روتيني بحت وتطورت الان مع الابحاث والدراسات الى علم له اصوله وله مبادئه وله قواعده ومفاهيمه والاهداف التي يسعى النظام المحاسبي الى تحقيقها كما سيلي شرحه.

تعريف المحاسبه :

المحاسبه هي نظام للمعلومات يختص بتحديد وقياس وتسجيل وتوصيل المعلومات عن الاحداث الاقتصاديه لاحدى المنشأت للاطراف المستفيدة.

من هذا التعريف يمكن ان نقول,,

أ- ان المحاسبه نظام للمعلومات Information system .

اذن هناك جزئين في هذا التعريف هما:

-النظام :

وهو مجموعه من الاجزاء والمكونات التي تتفاعل معا وتتكامل في ظل مجموعه من القواعد والمبادئ في سبيل تحقيق مجموعة من الاهداف والاجزاء هي.:

مدخلات <======== معالجه <======= المخرجات

Input process output

(الاحداث الاقتصاديه) (الدوره المحاسبيه) (القوائم والتقارير المحاسبيه)

-المعلومات:

كلمة معلومة تعني انها مرتبطه بأتخاذ قرار وبتالي نجاح أي نظام للمعلومات هذا يتوقف على انتاجه للمعلومات فقط بل يقاس أي نجاح للمعلومات وخاصه النظام المحاسبي في مدى تأثير المعلومات هذه كمخرجات الي طالعه من النظام المحاسبي على مستقدمي هذه المعلومات لان لو كانت هذه المعلومات بتأثر بطريقه سليمه ومفيده على متخذي القرارات سيصبح هذا النظام المحاسبي جيد التصميم وابتداء يحقق هدفه في النهايه.

ب- تتمثل مدخلات النظام المحاسبي في البيانات الكميه المتعلقه بالاحداث الاقتصاديه للمنشأة.

لان الاحداث الاقتصاديه للمنشأة بتم مع اطراف اخرى او حتى الاحداث الاقتصاديه التي داخل المنشأة

نفسها لابد من التعبيرعنها في النظام المحاسبي وتسجيلها وقياس تأثيرها على المخرجات في النهايه فهذه البيانات الكميه ممكن ان تكون قابله للقياس النقدي او استخدام الريال او بيانات غير كميه زي ساعات تشغيل الالات عدد الاطنان او الوحدات التي يتم شرائها وحتى هذه البيانات لابد من التعبير عنها بأستخدام وحدة النقد لانها كما سنرى في المستقبل ان المحاسبه لغة الارقام.

ج- معالجة هذه المدخلات من خلال الدورة المحاسبيه.

والمقصود معالجة المدخلات للاحداث الاقتصاديه التي يتم التعبير عنها بوحده النقد ثم معالجتها في الدوره المحاسبيه وتسجيل هذه البيانات باستخدام قواعد معينه ونبوبها ونصنفها عشان نجيب الخلاصه او الارصده النهائيه لهذه الاحداث على المركز المالي للمشروع ونتيجة اعماله من ربح وخساره واظهار ذلك في قوائم والتقارير الماليه التي يخرجها النظام المحاسبي وتوصيل الى الاطراف المستفيده منها.

د – يتم توصيل مخرجات النظام المحاسبي عن طريق القوائم والتقارير المحاسبيه الى جميع الاطراف المهتمه بالمعلومات المحاسبيه حيث تعد مخرجات النظام المحاسبي كمدخلات لنظام القرار لمستخدمي تلك المعلومات.

مثال

النظام المحاسبي نظام القرار

مدخلات تشغيل مخرجات < ========== مدخلات تشغيل مخرجات

الفرق بين وظيفة إمساك الدفاتر والوظيفة المحاسبية:

إمساك الدفاتر وهي بداية المحاسبة وهي عملية روتينيه بحته يمكن ان يقوم بها أي شخص.

اما الوظيفة المحاسبيه فهنا مفهومها أكبر وأشمل فتهتم بتحليل وتقييم وتصميم وتنفيذ ومتابعة نظم المعلومات المحاسبيه حتى يستطيع النظام المحاسبي ان يستوعب المشاكل والاحداث الاقتصاديه وخصوصا في هذا العصر نتيجة التطور التكنلوجي في وسائل المجادلات التجاريه واستخدام الحاسب الالي كل هذا لابد ان يكون له تأثير على النظام المحاسبي لأجل ان يستوعب هذه التطورات فلا بد من ان الوظيفه المحاسبيه يكون فيها فرع من فروع المحاسبه يهتم بتحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبيه عشان تستوعب وتقدر تساعد ادارة المشروع على حل جميع المشاكل بطريقه افضل واسرع.

الاطراف المستفيده من المعلومات المحاسبيه:.

وقلنا ان المحاسبه تستهدف التأثير على الاطراف المعتمده بالمعلومات المحاسبيه وهي الناتج لأداء الوحده الاقتصاديه لي . فلا بد من ان تتعرف على احتياجات هؤلاء المستخدمين عشان نقدر ونوفر لهم المعلومات التي يحتاجون اليها دون زياده او نقصان.

-بصفه عامه يمكن تصنيف مستخدمي المعلومات المحاسبيه الى مجموعتين محاسبيتين:

١. مستخدم داخلي (ادارة المنشاة).

بجميع مستوياتها الاداريه فهي ادارة عليا .. ادارة وسطيه .. اداره تنفيذيه دنيا . كل ادارة من هذه الادارات لها احتياجات من المعلومات فلابد من توفير المعلومات لكل المشاكل الاداريه على جميع مستوياتها.

٢.المستخدم الخارجي (جميع الاطراف الاخرى بخلاف ادارة المنشأة)

وهو الذي يستهدفهم نظام المحاسبه الماليه اساسا لانه يتعامل مع بيئه خارج المنشاة .

مثل

أ- اصحاب المنشأة او الملاك او المساهمون.

ب- المستثمرون المحتملون.

لاني لا اعتمد على المستثمر الحالي فقط النظام المحاسبي يطلع معلومات لمخاطبة المستثمر الحالي والمستثمر المحتمل لماذا لاننا نحاول ان نجذبه لكي يستثمر في شركتنا لكي ينفع قيمة المنشأة.
ج- المقرضون د- الموردون هـ - الاجهزه الحكوميه و –العملاء ز- العاملون ح – الرأي العام
كل هذه الاطراف تهتم لأداء الوحده الاقتصاديه التي تعمل في مجتمع ما وكل واحد من هؤلاء ينظر الى القوائم الماليه او التقارير او المعلومات المحاسبيه التي تتظمنها القوائم الماليه الخارجيه من نظام المحاسبي وينظر لها من وجهة نظر الخاص به هو يعني الملاك يهتمون بالمعدل العائد المتحقق على اشتثماراتهم في المشأة او مقدار الربح المتحقق في المنشأة على الاستثمارات الخاصه بهم ومدى كفائة الادارة في ادارة اموالهم بنيابه عنهم المستثمرون المحتملون يستخدمون المعلومات والقوائم والتقارير عشان ينظرون هل هذه الشركه او المنشأة جيده او ليست جيده هل سيشترو اسهم هذه الشركه او سيشترو اسهم ي شركات اخرى . المقرضون ويهمهم قدرة المنشأة على سداد التزاماتها في الوقت المحدد المتفق عليه يعني مايكون عند هذه المنشأة مشاكل في السيوله . الموردون وهم من يورد الخامات والسلع الى المنشأة ويهتمون بمدى قدرة المنشأة على السداد والوفاء بالاتزاماتها في الوقت المحدد . والاجهزه الحكوميه والرقابيه الخاصه بمصلحة الضرائب والزكاه وهكذا العاملون.
-وبتالي يمكن تخيل العلاقه بين بعض ما ينتجه النظام المحاسبي من تقارير ومستخدميها من خلال الشكل التالي :

- النظام المحاسبي :ينتج عنه العديد من القوائم والتقارير

١. المحاسبه الماليه:
وهي الاهم وهي القوائم الماليه المنشوره في الصحف والجرايد وهي موجهه للمستخدمين الخارجيين وهم الملاك والمقرضين والمستثمرين المحتملين والرأي العام.
٢.المحاسبه الضريبيه.:
وهي القرارات الزكويه والضريبيه المقدمه الى مصلحة الزكاة والدخل.
٣.المحاسبه الاداريه.:
وهي موجهه الى المستخدم الداخلي وهي موجهه الى ادارة المنشأة.

اسئلة مراجعه على ماسبق ذكره :

١. المحاسبه ليست نظام للمعلومات .؟
أ – العباره صحيحه ب- العباره خاطئه
و(ب) هي الاجابه الصحيحه.
٢. يوجد اختلاف بين المحاسبه وامساك الدفاتر وخاصه في الوقت الحاظر ؟
أ -العباره صحيحه ب- العباره خاطئه
و(أ) هي الاجابه الصحيحه.
٣. المحاسبه هي ؟
أ- نظام المعلومات ب – تحديد وقياس وتلخيص المعلومات
ج- توصيل المعلومات عن الاحداث الاقتصاديه لأحدى المنشأت للأطراف المستفيده.
د- جميع ماذكر.
٤. التقارير الاداريه كمخرجات للنظام المحاسبي مقدمه لي ؟
أ- مصلحة الزكاه والدخل ب- ادارة المشروع ج- الملاك والمقرضون د- جميع ماذكر

المحاضرة الثانية

تابع المحاسبه "المفهوم و المبادئ".

نأخذ في هذه المحاضرة خصائص المعلومات المحاسبيه:

نتكلم عن المعلومات المحاسبيه الموجوده في القوائم و التقارير المحاسبيه المعده لكل الاستخدامات سواء استخدامات داخليه أو استخدامات خارجيه نحن ذكرنا في الحلقة السابقه أن المستخدمين للمعلومات نوعان مستخدم داخلي و مستخدم خارجي المستخدم الداخلي هي (إدارة المنشأه)و المستخدم الخارجي هم عده أطراف عديده أهمها (الملاك ، المساهمين ، المقرضين ، الدائنين ، العملاء ، الجهات الحكوميه ، الأجهزه الحكوميه ، الرأي لعام بصفه عامه) فلابد لهذه المعلومات لكي تكون مفيده للمستخدمين المختلفين لابد أن تتصف بالخصائص التاليه :

١- **الملائمه** أي يجب أن ترتبط المعلومات بصوره مباشره ومفيده بالحدث الذي صممت تلك المعلومات من أجله.شرح الدكتور(أي ينبغي أن تكون المعلومات و التقارير المُعده لحل مشكلة ما تكون هذه مرتبطه بالمشكله محل القرار و ليست تقيس معلومات خاصه بمشكله أخرى بمعنى آخر يجب أن تكون المعلومات تأثر على عملية اتخاذ القرار لأنه إذا لم تكن المعلومات مُلائمه فلن تؤثر ولن تستخدم في عمليات اتخاذ القرار).

٢- **الوقتيه** أي تقديم المعلومه في الوقت المناسب.شرح الدكتور (أي لا تُقدم المعلومه في وقت متأخر من الحدث وبالتالي ضياع الفرصه على المنشأه أو متخذ القرارات لاتخاذ القرار في الوقت السليم لأننا اليوم نحن في عصر المعلومات والبقاء في الماضي كان للأقوى أو للأكثر نفوذاً أما اليوم في عصر المعلومات فالبقاء للأسرع في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب بمعنى آخر يجب أن تقدم المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات وحتى لو كانت هذه المعلومات أقل دقه أو معلومات احتماليه لكن تقدم في الوقت المناسب أفضل من إنها تكون أكثر دقه لكن تقدم في وقت متأخر وبالتالي انعدمت الفائده منها وضياع الفرصه أساساً في اتخاذ القرار).

٣-**القابليه للتحقق** أو ما يسمى بوحدة الاستدلال. شرح الدكتور(بمعنى أنه لو كانت هذه المعلومات أو هذه القوائم والتقارير قدمت لشخصين على نفس المستوى من التأهيل العلمي وباستخدام قواعد ومقاييس واحده لابد أن يصلوا إلى نفس الاستدلال أو إلى نفس النتيجه من قراءتهم للمعلومات الحسابيه مثلاً هل هذه الشركه جيده أو غير جيده هل سيكون فيها مشاكل في المستقبل القريب أو المستقبل البعيد).

٤-**الموضوعيه** أو البعد عن التحيز.شرح الدكتور(البعد عن الحكم الشخصي أو التحيز لطرف من الأطراف دون الأطراف الأخرى ،والموضوعيه من أهم الخصائص؟ لأنه لو ضاعت الموضوعيه وكان هناك تحيز وحكم شخصي ستكون المعلومات غير مفيده وسليمه بطريقه سليمه لاتخاذ القرار).

٥-**الصحه و الدقه** أو الصدق.شرح الدكتور(لابد أن تكون المعلومات صحيحه لتعبر بصوره صحيحه عن الأحداث التي تشتمل عليها أو تعبر عنها ودقيقه أيضا أي بمعنى أنه لا يوجد أخطاء حسابيه سواء عن عمد أو عن سوء استخدام للأدوات أو غير سليمه).

٦-**القابليه للقياس الكمي** أو التعبير بوحدات النقد.شرح الدكتور(إن المحاسبه لغة الأرقام إذاً لابد للتعبير عن الأحداث الإقتصاديه باستخدام وحدة نقد و كما سنرى فيما بعد في المبادئ المحاسبيه أن المحاسبه تستخدم وحدة نقد للتعبير عن الأحداث الاقتصاديه وتفترض ثباتها لأنها لا تأخذ في الاعتبار التغيرات في القوى الشرعيه للنقود أو التغيرات في المستويات الأسعار و ما إلى ذلك إذاً لابد من التعبير عن الأحداث الاقتصاديه باستخدام وحدة نقد واحده ونقصد هنا الريال).

اسئلة مراجعه على ماسبق ذكره:

س١- الابتعاد عن الحكم والتقدير الشخصي والاستناد إلى مصادر حقيقيه للمعلومات المحاسبيه ،فهذه الخاصيه هي:
أ-الملائمه. ب-الوقتيه. **ج-الموضوعيه.** د-القابليه للتحقق.

س٢- يجب أن تؤثر المعلومات أو ترتبط بصوره مفيده بالحدث الذي صممت من أجله ، فهذه الخاصيه هي:
أ-الملائمه. ب-الوقتيه. ج-القابليه للتحقق. د-ليس شيئا مما سبق.

طالما أن هناك معلومات متنوعه تبقى للجهات المستفيده لابد أن يكون هناك نظم محاسبيه متعدده كل نظام محاسبي من هذه النظم يوفر معلومات لجهه معينه وأهمها المحاسبه الماليه و الذي نحن بصددها وهي المحاسبه الأم لو نظرنا للنظام المحاسبي كنظام رئيسي سنجد أنه يحتوي على كثير من النظم المحاسبيه الذي يسمى *فروع المحاسبه:*

١. *المحاسبه الماليه* :وهو أهم هذه الفروع وهو يهدف إلى توفير معلومات وقوائم وتقارير لأطراف خارج الوحده مثل ما نشاهد في الجرائد اليوميه القوائم والتقارير المحاسبيه قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ،قائمة التدفقات النقديه ، وقائمة التغيرات في الحقوق الملكيه كل قائمه من هذه توفر معلومات لاستخدامات معينه أو تخاطب طرف من الأطراف المستفيده قائمة الدخل و كما سنرى في الوظائف المحاسبيه وأهداف نظام المحاسبه الماليه **أول هدف** هو تحديد العمليات نتيجة أداء الوحده عن فتره ماضيه من ربح أو خساره هذه توفرها قائمة الدخل لو نظرنا إلى القوائم الماليه المنشوره نجد هناك أربعة قوائم:قائمة دخل،قائمة مركز مالي،قائمة التدفقات النقديه،قائمة التغيرات في الحقوق الملكيه بالإضافه إلى الاضاحات المتممه للقوائم الماليه.

أ. بالاضافه إلى المعلومات الماليه هناك معلومات غير الماليه في صورة تقرير مجلس إداره لأن تقرير مجلس الإداره يخاطب أصحاب رأس المال أو الملاك ويعطونهم تقرير ذمه ،الأمانه التي وكلوها لهم كإداره يقول لهم نحن عملنا كذا في الفتره السابقه و إن شاء الله في المستقبل القريب سوف يتم إجراء بعض الخطط و المشروعات المستقبليه .

٢. *المحاسبه الإداريه:* هدفها توفير معلومات ذات خصائص معينه لأطراف داخليه المتمثله في إدارة المشروع بجميع مستوياتها وبالتالي المعلومات المحاسبه الإداريه هي معلومات داخليه تفصيليه و تحليليه و أيضا سريه لأنها خاصه بإدارة المشروع لا ينبغي خروجها خارج الوحده أو خارج المنشأه لأنه سيكون هناك خطوره عليها لأنها أسرار داخليه لا ينبغي الإفصاح عنها لأطراف خارج الوحده الاقتصاديه هذه لحل مشاكلها هي أما المحاسبه الماليه المعلومات الخاص بها إجماليه عن أداء إجمالي في نهاية الفتره وبتعرض خارج الوحده نسميها قوائم ماليه و تقارير ماليه منشوره لكل الأطراف المهتمه و غير المهتمه أيضا.

٣. *محاسبة التكاليف:* هدفها توفير بيانات تكليفيه ومعلومات تكليفيه خاصه بتكلفة الإنتاج و التخطيط لمنتجات مستقبليه أو التسعير لابد من معرفة التكاليف المقدره للمشروعات التي تهتم بها الوحده لكي نستطيع أن نسعرها فهذه هدفها إداري أو داخلي أكثر من أنه هدفها لأطراف خارجيه و لكن أيضا المحاسبه التكليفيه تخدم المحاسبه الماليه و المحاسبه الإداريه ونستطيع القول أن المحاسبه الماليه هذه

محاسبه خارجيه و المحاسبه الإداريه محاسبه داخليه أما محاسبة التكاليف هذه أساساً تركز في المقام الأول على خدمة أغراض داخليه ولكن أيضا ممكن أن تخدم المحاسبه الماليه لخدمة أهداف خارجيه .

٤. *المحاسبه الحكوميه:* هي أساساً نظام محاسبي لتحقيق الرقابه على التصرفات الماليه للوحدات الحكوميه طبقاً للقواعد و القوانين المنظمه و تحديد مدى الالتزام بالاعتمادات المخصصه بالموازنه العامه للدوله فهذه أساساً مخصصه للوحدات الحكوميه ويحكمها القانون .

٥. *محاسبة الزكاة و الضرائب:* تهدف إلى تحديد الوعاء الضريبي هذا إذا كانت الشركات خاضعه للضريبه أما إن كانت خاضعه للزكاة لابد أن يكون هناك نظام زكوي لتحديد الوعاء الزكوي والضريبه طبقاً للشريعه.

٦. *المراجعه* : هذه إبداء رأي فني محايد في مدى عدالة وصدق القوائم والتقارير المحاسبيه.

٧. *نظم المحاسبيه*: وهو خاصه بتحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبيه.

اسئلة مراجعه على ماسبق ذكره.:

س١/ تهدف المراجعه إلى التحقق من دقة البيانات والمعلومات المحاسبيه بغرض إبداء رأي فني محايد في مدى سلامة و عدالة القوائم الماليه:

أ-العباره صحيحه. ب-العباره خاطئه.

س٢/المحاسبه الماليه تعنى في المقام الأول بخدمة الأطراف الخارجيه:

أ- العباره صحيحه. **ب-العباره خاطئه.**

س٣/ المحاسبه التي تتناول تجميع ومعالجة المعلومات الماليه اللازمه لأغراض ربط الضريبه أو تحديد الزكاة المستحقه هي:

أ-المحاسبه الماليه. ب-المحاسبه الإداريه. ج-**محاسبة الزكاة و الضريبه.**

المحاضرة الثالثة

(المحاسبة – المفهوم والمبادئ)

أهداف و وظائف المحاسبة المالية /

أولاً . أهداف نظام المحاسبة المالية :

تسعى المحاسبة المالية إلى تحقيق العديد من الأهداف والتي من أهمها ما يلي:

١. **تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة** عن **الفترات الزمنية المختلفة الماضية**.

(هذا الهدف يوجد بقائمة الدخل في أي قوائم ماليه يتم تحقيقه و قرائتة من قراءة ما يسمى بقائمة الدخل اللي هي تطرح تكلفة المبيعات ويأتي مجمل الربح وتطرح المصاريف الأخرى ويأتي الربح وتأتي بعض البنود والمراحل يتم أعدادها وفقا المعايير الخاصة بالعرض و الإفصاح في هذه القوائم).

٢. **تحديد المركز المالي في لحظة زمنية معينة وذلك للتعرف على ما للمنشأة من ممتلكات و ما عليها من التزامات** في **تلك اللحظة**. (كأنها صورة فوتغرافية للمشروع من الممتلكات أو أصول و ما علية من التزامات المركز المالي في هذه اللحظة .. في ٣٠ – ١٢ – ١٤٣٠ في لحظة منها اعتقدوا أن هذا الهدف موجود في قائمة المركز المالي من ضمن القوائم المالية المنشورة كمخرجات للنظام المحاسبة المالية للتعرف على ما للمنشأة من ممتلكات وما عليها من التزامات في فتره زمنية معينة).

٣. **توفير البيانات والمعلومات اللازمة للمساعدة على التخطيط ورسم السياسات للفترة أو الفترات القادمة**. (لكي نعرف مستقبل الوحدة الاقتصادية).

٤. **توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإحكام الرقابة على أعمال المنشأة والمحافظة على ممتلكاتها من الضياع والتلاعب والاختلاس**.(كل هذه المحافظة لكي نخرج بمعلومات سليمة ودقيقه وصحيحة ونحافظ على الأمانات اللتي استأمنا عليها أصحاب الأمانات اللذين وكلوا الإدارة لأستثمار أموالهم بطريقة سليمة وبالتالي لابد للنظام المحاسبة المحافظة على هذه الأموال دون ضياع ودون تبذير ودون إسراف).

٥. **الإحتفاظ بسجلات كاملة ومنظمة ودائمة للتصرفات المالية اللي تقوم بها المنشأة حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة**.(لابد بوجود هذه السجلات لكي عند السؤال يوم المسائلة عند تقديم التقرير المالي للمهتمين مثال يوم انعقاد الجمعية العمومية للشركة وجميع الملاك حاضرين ينظروا الى تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات وعند التحقق من بند معين او استفسار لابد بوجود مستندات تدل على تأكيد صدق المحاسب).

كيفية تحقيق هذه الأهداف ؟

لابد من القيام بوظائف محاسبية مختلفة.

ثانياً - الوظائف :

(من اجل أن نقيس ونحقق الأهداف المرجوة من النظام المحاسبي وهو: توفير معلومات سليمه ومفيده لمتخذ القرارات، والمعلومات عباره عن : الاهداف اللتي تبع نظام المحاسبة وهي : تحديد نتيجة النشاط من ربح أو خسارة وتصوير المركز المالي للمساعدة من اتخاذ القرارات وتحقيق الرقابة)

تقوم المحاسبة المالية بالعديد من الوظائف والتي من أهمها ما يلي:

أ – قياس الموارد و الممتلكات: والمقصود بقياس الموارد هو تحديد قيمتها او مقدارها في لحظه زمنية معينة . وتتمثل موارد أي منشأه في جميع الممتلكات الخاصة بها بما فيها الحقوق اللتي تكون لها قبل الغير ويطلق على هذه الموارد في المحاسبة اصطلاح الأصول (الذي يتطلع إلى قياس الموارد والممتلكات وقياس الالتزامات على المنشاة الذي هو المساعدة في قياس المركز المالي للمشروع قائمة المركز المالي بجانبيها التي هي الأصول والالتزامات ولابد أن يكون هناك نظام أو وظيفة معينه ونظام قائم على قياس الموارد والممتلكات) (كل الممتلكات الأصول التي تبع المشروع لابد أن يكون هناك سجلات تسجل فيها كل الأصول و بنحافظ عليها و بنقيسها في لحظه معينه بعد كل التغيرات التي ممكن أن تحدث عليها بالزيادة أو النقصان نتيجة التعاملات التي تتم عليها لأن نحن نحصل على هذه الأصول والممتلكات لكي نستخدمها في النشاط الأساسي فـ في بعض الأحيان نشتري أصول جديد هاو نستهلكأصول قديمه وهكذا إحلال واستبدال ولابد من قياسها وتسجيلها في الدفاتر وفي أي لحظه نريد أن نعرف ما للمشروع من أصول وما عليه من التزامات).

ب . قياس الالتزامات على المنشأة : وتتمثل في الحقوق اللتي على المنشأه للغير بخلاف ملاكها واللتي يطلق عليها محاسبياً اصطلاح حقوق الملكية والمقصود بقياس الالتزامات تحديد قيمتها أومقدارها في لحظه زمنية معينة. (هذه الوظيفة و الأولى أساساً هدفها المساعدة في تحقيق الهدف الثاني من أهداف المحاسبة المالية اللي هو تصوير المركز المالي للمشروع في لحظه معينه وتحديد ما للمشروع من أصول وممتلكات هو ما عليه من التزامات وحقوق للغير وان الأصول لابد أن تعادل الالتزامات، الالتزامات على المنشأة للملاك نسميها حقوق ملكيه وللغير نسميها خصوم).

جـ . قياس التغيرات في الموارد والحقوق: يترتب على قيام المنشأه بممارسة نشاطها الاقتصادي استخدام الموارد المتاحة لها مما يؤدي إلى حدوث تغيرات في قيمها من لحظه زمنيه اخرى فالغرض قيام المنشأة بإنتاج سلعة أو تأدية خدمة فإنها لابد وان تستخدم مورداً اقتصادياً واللذي يمكن الحصول عليه إما نقداً او بالأجل وهي بذلك تستبدل مورد اقتصادي بمورد اقتصادي آخر أو الالتزام بسدا القيمه في وقت لاحق ويترتب على عمليات التبادل هذه تغيرات في تشكيل الموارد والالتزامات وحقوق الملكية وهي قيمة أو مقدار كل منها ، وهي ما تعني المحاسبة المالية بقياسه ومن ثم تحديد الإرباح والخسائر.(أي تعاملات مع أطراف خارجية لابد أن يترتب عليها تغيرات في الحقوق والالتزامات سواء بالزيادة أو النقصان وفي النهاية لابد أن يكون التأثير متساوي على الطرفين الأصول والالتزامات ،

ولكي نبيع سلعه لابد أن نشتريها بالأول والشراء إما يكون نقدا أو على الحساب نشتريها من مورد ونبيعها على عميل فيحصل تغيرات على هيكل الممتلكات و الأصول ، اشترينا بضاعة فالمخزون زاد نقدا يبقى النقدية سوف تقل وهكذا وسوف تباع فيحصل تغيرات في الحقوق والالتزامات ولابد من قياس هذه التغيرات وهذه التغيرات هي تؤدي في النهاية إلى نتيجة النشاط من ربح أو خسارة)

د . تخصيص التغيرات على فترات زمنيه معينه **:** أي إن القياس المحاسبي للتغيرات التي تطرأ على الموارد والحقوق لابد من تخصيصها لفترات زمنية محدده بحيث تمكن من قياس كفاءة الأداء ونتائج الأعمال خلال كل الفترة.(بعد هذه التغيرات بيتم تسويتها في فترات مختلفة يعني ممكن أن أتعاقد على بيع بضائع لمدة كذا شهر مستقبلاً يعني من الأفضل أن نقسم المبيعات طبقاً إلى الفترات التي سوف تتحقق فيها مثل لا اقدر أن أتعاقد اليوم مع مبيعات لمدة ٦اشهر مستقبليه هذه الست أشهر ممكن أن تدخل في سنتين مليئتين يبقى لابد من تخصيص هذه التغيرات على الفترات الزمنية التي سوف تتحقق فيها وتستفيد منها لكي تكون هناك المعلومات تعبر بصدق عن نتيجة النشاط من ربح أو خسارة يعني العدالة ليست بين الأفراد بل بين الفترات المحاسبية وهذه قمة الأمانة المحاسبي هان كل فتره بيتم تخصيص تغيرات طبقا لمدى استفادتها من هذه التغيرات و ارتباطاتها بها ، وان كل فتره لابد أن تتحمل وتبقى معيار لكفاءة الأداء في هذه الفترة دون الحصول على حقوق فترات أخرى).

هـ . التعبير عن العمليات في صوره نقدية : نظراً لعدم قابلية تجميع الأشياء غير المتجانسة للتجميع الرياضي فإنه يتم اللجوء إلى النقود كمعيار موحد يمكن التعبير به عن الأشياء غير المتجانسة في صورة وحدات قياس متجانسة.(لأن المحاسبة لغة الأرقام يبقى لابد أن تكون كل التغيرات قابله للتعبير عنها باستخدام وحدة نقد واحده)

و. إيصال المعلومات إلى الأطراف المستفيدة**:** وكما سبق القول فوظيفة الإيصال تبدأ من حيث تنتهي وظيفة القياس وتدور حول القوائم المالية التي تعكس نتائج أعمال المنشأة في لحظه زمنيه معينه و التي يتم إعدادها لخدمة أطراف متعددة مهتمة فيها سواء من داخل أو خارج المنشأة.

اسئلة مراجعه على ماسبق ذكره:

س١:تسعى المحاسبة المالية إلى تحقيق هدف واحد فقط يتمثل في تحديد نتيجة أعمال النشأة من ربح أو خسارة عن الفترة الزمنية المنتهية في تاريخ معين؟

أ – العبارة صحيحة ب – العبارة خاطئة

س٢:تسعى المحاسبة المالية إلى تحقيق العديد من الأهداف والتي منها تحديد المركز المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة؟

أ- العبارة صحيحة ب- العبارة خاطئة

س٣: قياس الالتزامات على المنشأة يعني؟

أ. الحقوق على المنشأة بخلاف الملاك.

ب .الحقوق على المنشأة للملاك فقط.

ج . الحقوق على المنشأة للغير بخلاف الملاك بالإضافة إلى حقوق الملاك على المنشأة فقط.

س٤: قياس الموارد والممتلكات كوظيفة للنظام المحاسب يعني هذا؟

أ. تحديد قيمة الموارد والممتلكات خلال فتره زمنيه معينه.

ب. – تحديد قيمة الموارد والممتلكات في لحظه زمنيه معينه.

ج. تحديد قيمة الموارد والممتلكات **في لحظه زمنيه مستقبليه.**

د- ليس شيئا مما سبق .

س٥: نتيجة قيام المنشأة بإنتاج سلعه معينه او تأدية خدمه معينه يترتب على ذلك ؟

أ. تغيرات في تشكيلة الموارد والممتلكات (الأصول) فقط.

ب. تغيرات في تشكيلة الالتزامات فقط.

ج . تغيرات في تشكيلة الموارد والممتلكات (الأصول) والالتزامات وفي قيمة أو مقدار كل منهما.

د. ليس شيئاً مما سبق.

المحاضرة الرابعة

عنوان الحلقة تابع المحاسبة المفهوم والمبادئ

في الحلقة الثالثة تكلمنا على أهداف ووظائف نظام المحاسبة المالية لأن نحن قلنا فيه أنواع كثيرة من المحاسبات فيه محاسبة إدارية ومحاسبة ضريبية ومحاسبة مالية بس نحن سنركز على نظام المحاسبة المالية الذي يهدف إلى توفير معلومات لأطراف خارج الوحدة للملاك والمقرضين والعملاء والجهات الحكومية أو الرقابية وأطراف خارج الوحدة فعشان تكون هذه المعلومات مفيدة للأطراف والمستخدمين الخارجيين لابد أن تكون هناك مبادئ محاسبية واحده يتم الالتزام بها عند إعداد القوائم والتقارير المالية كمخرجات لنظام المحاسبة المالية المبادئ المحاسبية متعارف عليها عشان تكون هذه المعلومات مفيدة لعملية اتخاذ القرارات بالنسبة للأطراف الخارجية أهم مبدأ من هذه المبادئ هو مبدأ **الوحدة المحاسبية** أو مبدأ الشخصية المعنوية المستقلة للوحدة المحاسبية عن مُلاكِها وهذا المبدأ يعني أنه بمجرد توقيع عقد الشركة وإيداع رأس المال من المُلاك أصبحت للمنشأة أو الوحدة الاقتصادية شخصية معنوية مستقلة عن أصحابها بمعنى أنها يمكن أن تقاضي ويمكن أن تقاضى من الغير أو بمعنى آخر الوحدة المحاسبية تعني بمجرد تكوين الشركة رسمياً وإشعارها يولد لهذه الشركة ما يسمى بالمعادلة المحاسبية أو يكون لهذه المنشأة أو الشركة أو الوحدة الاقتصادية أصولها وممتلكاتها وعليها التزاماتها اتجاه الغير ثم نرى بعد ذلك أن أهم حاجه هو ما يسمى بالمعادلة المحاسبية افترضت هنا انه هناك وحده محاسبية سوف يقوم النظام المحاسبي بإعداد البيانات والتقارير عن أداء هذه الوحدة وإعداد التقارير المالية في نهاية كل فترة ثم نرى بعد ذلك طبقاً للمبادئ المحاسبية لاتخاذ وتقييم أداء هذه الوحدة نتيجة انفصال الملكية عن إدارة الوحدة الاقتصادية ثاني مبدأ أنا افترضت أن فيه وحده محاسبية مستقلة لها شخصية معنوية مستقلة عن مُلاكها مبدأ **الوحدة النقدية** بمعنى انه هو بيتم التسجيل والتقرير والتلخيص باستخدام بيانات مالية معبر عنها بيتم التعبير عن الأحداث الاقتصادية لهذه المنشأة باستخدام وحدة نقد ثابتة لآن المحاسبة لغة أرقام فيتم التسجيل للعمليات القابلة للقياس الكمي والنقدي وليكن الآن يتم التعبير عن هذه الأحداث بالريال السعودي أو بالعملة المحلية ثاني مبدأ بعد كذا يبقى المبدأ الوحدة المحاسبية مبدأ الوحدة النقدية مبدأ التكلفة التاريخية بمعنى أن المحاسبة تلتزم بالقيمة المدفوعة وقت اقتناء الأصل أو وقت حدوث العملية التي بها مستند يدل على إتمام هذه العملية لو مضت التكلفة التاريخية

يعني لو افترضنا نحن اشترينا أرض اليوم بـ ١٠٠ ألف ريال ستضل مسجله في الدفاتر بـ ١٠٠ ألف ريال لمدة سنوات قادمة لآن المستند الدال على إتمام هذه العملية مسجل فيه ١٠٠ ألف ريال

تبقى هذه هي التكلفة التاريخية لاقتناء الأصل سيضل هذا الأصل مسجل بهذه التكلفة لعدد معين من السنوات التالية لآن المستند الدال علية هو المسجل فيه التكلفة ووقت حدوثها بغض النظر عن ارتفاعها وانخفاض الأسعار بعد ذلك لآن المحاسبة تعتمد على المستندات الدالة على إتمام العملية المعينة

بعد كذا نفترض أيضا الاستمرارية بمعنى أني أنا افترض أن المنشأة خاصتي مستمرة في أعمالها إلى مالا نهاية أو إلى أن يثبت العكس يعني افترض أن الوحدة المحاسبية أو الوحدة الشخصية المعنوية مستقلة للوحدة المحاسبية مستمرة في أعمالها إلى عدد غير محدد من السنوات لآني أنا اعرف أن الوحدة

هذه ستضل سنه وسنتين وتنتهي بعد سنه أو سنتين يبقى في هذه الحالة أني لا احتاج أن أعمل نظام محاسبي عشان احدد الربح أو الخسارة في نهاية كل فترة لآن الربح أو الخسارة الحقيقيه يتم تحديدها عند تصفية المشروع فإذا كان العمر الافتراضي للوحدة محدد سنه أو سنتين فلا يوجد مشكلة وسأبدأ أنا بـ ١٠٠ ألف ريال رأس مال وآتي بعد سنه أو سنتين أصفي المشروع وأبيع أصوله وأسدد التزاماته الفرق الذي سيضل بعد سداد الالتزامات لو أكثر من ١٠٠ ألف فسأكون كسبان ولو أقل من ١٠٠ ألف فسأكون خسران لكن انا افترض هنا في المحاسبة أن الوحدة المحاسبية أو المنشأة وجدت لتستمر وأن المنشأة أو الوحدة الاقتصادية أو الوحدة المحاسبية مستمرة في أعمالها إلى مالا نهاية أو إلى أن يثبت العكس هذا مبدأ ثاني مبدأ **بعد الاستمرارية** طبعاً أنا لن أستطيع الانتظار فترات طويلة جداً دون تحديد ربح أو خسارة أو تقييم الأداء في نهاية كل فترة فأقسم العمر الافتراضي لهذه الوحدة الغير محدد سنوات إلى فترات متساوية اللي

هو مبدأ الفترات المحاسبية المتساوية

عندنا العرف أنها تبقى سنه مالية يعني في نهاية أي سنه في نهاية ١٢ شهر من عمر المنشأة يتم إعداد التقارير والقوائم المالية وتوصيل المعلومات عن أداء هذه الوحدة في نهاية هذه الفترة كما ذكرنا أنها تبقى ١٢ شهر وطبقاً لقانون البورصة وسوق المال يتم اليوم إعداد القوائم المالية مؤقتة قوائم مالية فتريه مؤقتة كل ثلاث شهور حتى يتم المتابعة واتخاذ قرارات الاستثمار أول بأول لكن القوائم المالية النهائية والمعتمدة بصوره دقيقة تكون في آخر السنة هذا بجانب القوائم المالية الفتريه المبدأ اللي بعد ذلك **مبدأ المقابلة** أي أن في نهاية كل فترة تتم مقابلة إيرادات هذه الفترة بالمصروفات التي ساهمت في تحقيق هذه الإيرادات وتحديد نتيجة الأعمال في نهاية كل فترة من ربح أو خسارة نتيجة مقابلة الإيرادات الخاصة بالفترة بالمصروفات التي ساهمت في تحقيقها اللي هو

مبدأ الاستحقاق لآن كل فترة تتحمل بما يخصها من إيرادات وما يخصها من مصروفات بغض النظر عن عملية السداد أو التحصيل

مبدأ التحقق أو الاعتراف بالإيراد يتم الاعتراف بالإيراد عند إتمام عملية البيع وانتقال ملكية البضاعة المباعة إلى المشتري وليس بعملية بالرغم بأن فيه بعض الوحدات اللي يتم الاعتراف بها في الإيراد بمجرد الإنتاج مثل شركات البترول أو المعادن أو ما إلى ذلك لماذا لآن عملية البيع مضمونه فيعتبر بمجرد الإنتاج يكون الإيراد قد تحقق لكن بصفة عامة في جميع الشركات أو أغلب الشركات إلا بعض الشركات مثل ما قلت لها بعض الصفات يتم الاعتراف بالإيراد وتسجيله في الدفاتر بعد إتمام عملية البيع وليس الإنتاج وهذا باستخدام طبعاً نتيجة لابد من توفر دليل موضوعي على إتمام عملية البيع

مبدأ ثاني مبدأ الثبات أو التجانس

بمعنى انه لو نحن استخدمنا أسلوب أو طريقة معينة في تقييم الأصول أو تحديد المصروفات أو الإيرادات فلابد من الثبات في استخدام هذا المبدأ من سنه إلى أخرى يعني لا آتي سنه استخدم طريقة معينه لتقييم المخزون والسنة الثانية استخدم طريقة أخرى أو في احتساب ما يسمى بقصد الإهلاك فيه كذا طريقة لاحتساب قصد الإهلاك فلابد من الثبات في استخدام الطريقة وهذا من أجل أن تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لعملية اتخاذ القرارات في بعض المبادئ الأخرى مثل الاستحقاق مبدأ الاستحقاق أي أننا

نفترض أن الإيرادات بيتم مقابلة الإيرادات والمصروفات الخاصة بالفترة دون الانتظار حتى يتم تسوية هذه الإيرادات أو المصروفات بالسداد أو التحصيل بمعنى أنه بيتم مقابلة الإيرادات الخاصة بالفترة بغض النظر على أنها حُصِلَت أو لم تُحَصَل بالمصروفات التي ساهمت فيها وأيضا بغض النظر أنها دفعت أو لم تدفع هذا لتحقيق العدالة بين الفترات لآن كل فترة تتحمل ما يخصها من إيرادات ومصروفات عشان تكون نتيجة الأعمال نهاية هذه الفترة تكون أكثر دقة و أكثر تعبيراً عن الحقيقة

مبدأ الحيطة والحذر أو التحفظ بمعنى انه كمحاسب آخذ في الاعتبار الخسائر المحتملة دون المكاسب المحتملة يعني أعمل مخصص أو احتياطي لمواجهة الخسائر المحتملة في الفترات القادمة نتيجة العمليات التي تمت في هذه الفترة دون اخذ المكاسب المحتملة في الحسبان وهناك مبدأ آخر **الأهمية النسبية** بمعنى انه نحن نوفر المعلومات بحيث أن الاستفادة من هذه المعلومة تفوق التكلفة تكلفة إعداد هذه المعلومة هذا اسمه مبدأ الأهمية النسبية أي أن تكلفة المعلومة تكون أقل من المنفعة المتولدة عنها أو العكس أو المنفعة المتولدة عن المعلومة لمستخدمي تلك المعلومة أكثر كثيراً من تكلفة إعدادها

الإفصاح الكامل والشامل عن المعلومات دون الإضرار بجميع الأطراف

يعني الإفصاح عن جميع المعلومات سواء معلومات مالية دخل قوى مالية أو معلومات متممة للتقارير المالية كل ذلك لتوفير المعلومات التي تساعد متخذ القرارات على اتخاذ القرارات السليمة وبالتالي التأثير الإيجابي على المنشأة وعلى البيئة التي تعمل فيها

اسئلة مراجعه على ماسبق ذكره:

س١: مبدأ يترتب علية تقسيم حياة منشأة إلى فترات دورية غالباً ما تكون سنه ويطلق عليها سنه مالية هذا المبدأ هو ؟

أ .مبدأ الاستمرار أو مبدأ الاستمرارية .
ب. مبدأ الثبات .
ج. مبدأ الوحدة النقدية .
د. **ليس شيئاً مما سبق** .

نحن قلنا المبدأ الذي يترتب علية تقسيم حياة المنشأة إلى فترات دورية غالباً ما تكون سنه هو مبدأ الفترات المحاسبية المتساوية ليس مبدأ الاستمرار ولا مبدأ الثبات ولا مبدأ الوحدة النقدية وتكون الإجابة الصحيحة ليس شيئا مما سبق .

س٢: أي المبادئ المحاسبية التالية تؤدي إلى الاعتراف الفوري بالخسارة المتوقعة ؟

أ . مبدأ المقابلة .
ب . مبدأ الثبات .
ج . **الحيطة والحذر** .
د . ليس شيئا مما سبق .

قلنا قبل ذلك أن الحيطة والحذر أو التحفظ هو ذلك المبدأ الذي ينص على أن المحاسب يأخذ في اعتباره الخسارة المحتملة دون اخذ المكاسب المتوقعة في الحسبان يعني نحتاط للخسارة المتوقعة نتيجة العمليات التي تمت في هذه الفترة وهذه الخسارة تكون ممكن أن تحدث في الفترة التالية لابد من الاحتياط لها الآن دون اخذ في الاعتبار المكاسب المتوقعة يعني على سبيل المثال المخزون السلعي مسجل في الدفاتر

بالتكلفة ١٠٠ ألف ريال قيمته السوقية ٩٠ ألف يعني لو أنا حبيت اشتري هذا المخزون اليوم بـ ٩٠ ألف معنى ذلك يكون فيه خسارة ١٠ ألاف يبقى ذلك أن أحتاط لـ ١٠ ألاف واعمل لها مخصص هبوط أسعار للمخزون

س٣: تأتي أهمية هذا المبدأ في انه يحقق قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس المنشئة عن فترات ماليه مختلفة وهذا المبدأ هو؟

أ. الوحدة المحاسبية .

ب.الإفصاح التام به .

ج. **الثبات**.

د. الحيطة والحذر.

يبقى هو مبدأ الثبات بمعني انه نحن لو استخدمنا أسس معينه في استخدام قوام ماليه لازم هذه المبادئ والأسس لآبد أن نستمر في استخدامها إلى سنوات عده وليس كل سنه استخدم مبدأ مختلف عن السنة السابقة إلا إذا كان هناك مبرر شديد ولابد من الإفصاح عن المبرر والإفصاح عن الطريقة التي تم استخدامها وأسباب التغيير لابد أن يكون هناك أسباب جوهريه لهذا التغيير

س٤: وعلى سبيل المثال اشترت إحدى الشركات آلات بمبلغ ٢٠٠ ألف ريال سددت منها ٥٠ ألف ريال فقط والباقي على الحساب فإن المحاسب ينبغي أن يظهر تلك الآلات بمبلغ ٥٠ ألف ريال فقط تطبيقا لمبدأ التكلفة التاريخية هل هذه العبارة صحيحة أم خاطئة ؟

ومبدأ التكلفة التاريخية لا يقول هكذا يقول إن عملية آي حدث اقتصادي التي تم تسجيله في الدفاتر بنفس ألقيمه التي حدثت في واقعة الشراء أو التبادل بغض النظر عن التسوية لهذا المبلغ بغض النظر عن السداد أو التحصيل يعني العملية تسجل بالقيمة المسجلة في المستند التام على إتمام العملية تسويته أو سداده أو تحصيله هذا موضوع آخر هذا يتسمى مبدأ التكلفة التاريخية يعني إحنا المفروض إشترينآ الآلات بقيمة الـ ٢٠٠ ألف ريال صح إحنا دفعنا ٥٠ ألف بس يبقى ال ١٥٠ الباقية

يبقى لازم تتسجل بال٢٠٠ ألف ريال نحن نفرق بين واقعة الحدوث أو عمليه الشراء أو البيع المستند الدال على قيمة الآلات هو ٢٠٠ ألف ثم واقعة السداد نحن سنسدد الـ ٢٠٠ ألف على مرتين مره الآن ٥٠ ألف و ١٥٠ بعد عدد من الشهور مثلاً يبقى إذاً الآلات تسجل بـ ٢٠٠ ألف هذا التاريخ عند اقتناء الآلات لكن عملية سداد القيمة هذه عملية ثانيه يكون ذلك هو مبدأ التكلفة التاريخية .

نراجع المبادئ المحاسبية بسرعة قلنا أهم مبدأ هو مبدأ الوحدة المحاسبية هو الذي يثبت ميلاد المنشأة أو الوحدة الاقتصادية المعينة وهذا المبدأ هو نقطة البداية لأي مشروع أو لأي وحدة اقتصادية أو لأي منشأة هو عملية تكوين المنشأة رسمياً وإيداع رأس المال فأصبح للمنشأة هذه شخصية مستقلة عن مُلاكها أو أصحابها ويولد معها تكوين المنشأة رسمياً ما يسمى بالمعادلة المحاسبية الرأسية وسنرى ذلك في الحلقات القادمة إن شاء الله أو يولد لهذه المنشأة أصولها أو ممتلكاتها أو .....

في مقابل الالتزامات التي على تلك الأصول ثم نفترض بعد ذلك أن هذه الوحدة المحاسبية مستمرة في أعمالها إلى مالا نهاية إلى أن يثبت العكس بعد ذلك نقسم الاستمرارية هذه الفترات غير المحددة إلى فترات متساوية جاري العرف إلى أنها ١٢ شهر سنه مالية بالإضافة إلى القوائم والتقارير الفترية الدورية اللي تعد كل ٣ شهور تقريباً بعد ذلك هناك مبادئ أخرى مثل مبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ وحدة النقد ومبدأ التحقق الإيراد والاعتراف بالإيراد عند البيع وعند إتمام عملية البيع وليس مبدأ آخر ومبدأ الثبات أو التجانس باستخدام المبادئ ثم مبدأ الحيطة والحذر وأخذ الخسائر المتوقعة في الحسبان دون المكاسب ومبدأ الاستحقاق والإفصاح التام هذا عرض سريع للمبادئ المحاسبية ....

المحاضرة الخامسة

المصطلحات المحاسبية الرئيسية في بعض المصطلحات نجدها في كل القوام المالية على سبيل المثال المنشئة أي وحدة اقتصادية تزاول نشاطا تجاريا أو صناعيا أو خدميا بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لها لتحقيق الأهداف التي أنشأت من اجلها ولهذا فالمنشئة قد تكون فردية أو شركة أو جهاز معينا أو منظمه أو مؤسسه حكوميه أي وحدة اقتصاديه تزاول نشاطا تجاريا أو صناعيا أو خدميا بهدف الاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق اكبر عائد على هذه الاستثمارات طبعا هذه المنشئة هي الوحدة المحاسبية المستقلة شخصيا ومعنويا التي بتولد بتوقيع عقد الشركة أو هذه المنشئة و أصبح لهذه المنشئة شخصيه معنوية مستقلة عن ملاكها طبعا يترتب على ذلك وجود المصطلحات الموجودة الان علشان نقدر نعد القوام المادية لهذه الوحدة هذه .

المصطلح الثاني دوره التشغيل:هي متوسط الفترة الزمنية بين عملية شراء السلع وبيعها وتحصيل قيمه المبيعات نقدا في المنشات التجارية أو متوسط الفترة الزمنية بين عمليه شراء المواد الخام لازمه في التصنيع والإنتاج وبيع هذه المنتجات في النهاية وتحصيل قيمه المبيعات نقدا في المشأت الصناعية .

الأصول أو الموجودات : الأصول لما قلت نتجه مبدأ الوحدة المحاسبية وطبقا لتعريف المنشئة لمجرد توقيع عقد الشركة أصبح للمنشئة أو للوحدة المحاسبية شخصيه مستقلة عن ملاكها أي أصبح للمنشئة أصولها وعليها التزاماتها بخلاف أصول والتزامات أصحاب المنشئة أو ملكها إذا الأصول هي الموارد الاقتصادية المملوكة للمنشئة والتي يمكن قياسها موحسابيا أوهي ممتلكات المنشئة ذات القيمة المادية أو النقدية والفائدة المستقبلة للمنشئة أي ان هذه الأصول والممتلكات يتم اقتنائها بغرض حصول منافع للمستقبل المنافع إلي هي استخدام الأصول في النشاط الأساسي وتحقيق الإيرادات والأرباح نتيجة القيام بالنشاط الأساسي وهذا المقصود بالفائدة المستقبلية للمنشئة وهذه الأصول وتنقسم إلى ثلاثة أقسام أصول متداولة قصيرة الأجل،

وأصول ثابتة طويلة الأجل، وأصول غير ملموسة ...كلها ممتلكات كلها موجدات وكلهم يتم اقتنائهم في سبيل حصول المنفعة المستقبلية .

الأصول المتداولة هي النقدية أو الممتلكات التي يتوقع تحويلها إلي نقدية خلال دوره تشغيل أو سنه أيهما أطول وتتضمن هذه الأصول المتداولة النقدية ،المخزون، العملاء، المصروفات المقدمة ،والإيرادات المستحقة .

وفيه أصول عكس الأصول المتداولة وهي الأصول الثابتة أو طويلة الأجل أي الاستفادة تتم على مدار عدد من السنوات ليست سنه وحده بس إذاً الأصول الثابتة هي الممتلكات التي تقتنى بغرض استخدامها وليس إعادة بيعها تقتنى لغرض الاستخدام لمزاوله النشاط لأننا لا نستطيع ان نشتري سيارات أو مبنى للمنشئة كل يوم هو مبنى واحد نستفيد منه لفترات عديدة وأيضا فيه أصول غير ملموسة: وهي الممتلكات والحقوق التي ليس لها وجود أو كيان مادي ملموس بس فيه مقابل مادي دفعناه علشان نحصل على هذه الأصول الغير ملموسة مثل شهره المحل وحقوق الاختراع وما شبهه لهذه الأصول بيدفع فيها ملاين علشان نحصل على أمكانيه استخدام تلك الأصول مثل شهرت المحل لها سعر بيختلف عن سعر الأصول الأخرى ..

مثل ما شفنا لما تكلمنا عن مبدأ الوحدة المحاسبية وقلنا بمجرد تكوين الشركة رسميا يولد أو يصبح لهذه المنشئة أو الوحدة أصولها أو ممتلكاتها و الموجودات الخاصة بها و الالتزامات على المنشئة أي كل أصل له التزام ...

الخصوم هي الالتزامات أو التعهدات على المنشئة على الغير مقابل حصول المنشئة على سلع أو منتجات

أو قروض من الغير إذا هذه الالتزامات لها تاريخ سداد و إذا كان تستحق بعد أكثر من سنه إذا تدخل في الالتزامات طويلة الأجل أو أكثر من دوره تشغيل أما إذا كانت اقل من سنه إذا هي قصيرة الأجل..

ونقسم الخصوم إلي هي الالتزامات والتعهدات على المنشئة تجاه الغير على خصوم طويلة الأجل وخصوم قصيرة الأجل وخصوم قصيرة الأجل هي التي يجب سدادها خلال سنه أو دوره تشغيل وأيهما أطول وتشتمل على الدائنين و أوراق الدفع والمصروفات المستحقة والإيرادات المقدمة والاقتصاد المستحقة على الديون المستحقة على الديون طويلة الأجل خلال السنة المالية التالية أو دوره تشغيل التالية أيهما أطول

وفيه خصوم طويلة الأجل وهي الالتزام التي يستحق سدادها خلال فتره زمنيه تزيد عن عام واحد أي ١٢ شهر أو دوره تشغيل القادمة أيهما أطول مثل السندات وأوراق الدفع طويلة الأجل والقروض العقارية بس تستحق على مدار عدد من السنوات بس الاقصاد المستحقة خلال السنة القادمة تتحول من خصوم طويلة الأجل على قصيرة الأجل هذا بالنسبة للخصوم بالنسبة للمنشئة تجاه الغير

فيه ما يسمى حقوق الملكية وهذي التزامات على المنشئة بس اتجاه ملاكها أو أصحابها بمعنى أن حقوق الملكية تكون التزامات المنشئة تجاه أصحابها والخصوم تكون التزامات على المنشئة اتجاه الغير والفرق بينهما أن الخصوم لها تاريخ سداد سواء كانت خصوم قصيرة الأجل أو طويلة الأجل إما حقوق الملكية فهي التزامات على المنشئة اتجاه ملاكها بس ليس لها تاريخ سداد لها تاريخ سداد عند تصفيه المشروع وبعد سداد مستحقات الغير أولا ثم ما تبقى يستخدم لسداد المستحقات لأصحاب المنشئة هذا لو تبقى شي ؟؟

بمعنى إن الحقوق الملكية التزامات مستحقه على المنشئة تجاه أصحابها وتمثل الزيادة في قيمه الأصول عن الخصوم أي إن الأصول تمثل مائه ألف والخصوم أربعين ألف أي إن الحقوق الملكية ستين ألف إلي هي زيادة الأصول عن الخصوم إذا الزيادة هي الحقوق الملكية وتشمل المبالغ التي استثمرها الملاك في المنشئة بالاضافه إلى الأرباح الناتجة عن عملياتها في العمليات السابقة التي لم توزع على الملاك إما تم أعاده استثمارها داخل الوحدة إذا حقوق الملكية رأس المال الأصلي إلي دفعه الملاك بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة أو المتبقية من سنوات سابقه والتي لم يتم توزيعها على الملاك بل اتفقوا على أعاده استثمارها في المنشئة نفسها هذي أهم المصطلحات التي نود ذكرها .

قائمه المركز المالي أو ما يطلق عليه الميزانية العمومية :هي كشف أو تقرير مالي يفصح أو يصور المركز المالي للمنشئة في تاريخ معين أي تقرير وصفي ويتضمن ملخص للأصول و الالتزامات وحقوق الملكية الخاصة بالمنشئة مثل ما قلنا البعض يطلق عليها الميزانية العمومية إذا هي قائمه تصف ما للمشروع من أصول وما عليه من التزامات سواء من التزامات للغير من خصوم أو أصحابها الملاك من ملكيه في لحضه معينه مثل الصورة الفوتوغرافية لما للمشروع من أصول لما عليه من التزامات في تاريخ محدد...

الإرادات :هي قيمه القيام النشاط الأساسي بالمشروع بعد بناء مركز مالي قوي فالإرادات هي ثمن البضاعة المباعة أو الخدمات المقدمة من المنشئة للعملاء وتشتمل على المبالغ المحصلة والمبالغ تحت التحصيل مقابل الخدمة المقدمة أو البضاعة المباعة خلال الفترة المالية معينة أو عن فترة سابقه الإرادات الخاصة في السنة المنتهية للعام١٢/٣٠/ ١٤٢٥ مثلا

المصروفات :وهي تكلفه المواد والخدمات المستخدمة في تنفيذ الأنشطة التي تزاولها المنشئة في تحقيق الإرادات أو بمعنى أخر هي التكاليف المستنفذة التي تحملتها المنشئة في سبيل تحقيق الإرادات الخاصة بالفترة.

الفرق بين الإرادات المحققة خلال الفترة نتجه القيام بالنشاط الأساس والمصروفات المرتبطة بها وينتج ما يسمى بصف الربح و الخسارة وصف الربح هو الزيادة في الإيراد المحقق عن المصروفات المرتبطة به خلال الفترة

إما الخسارة فتعني مقدار النقص في الإيراد المحقق عن المصروفات المرتبطة به خلال الفترة المعينة الربح يتحقق إذا زاد الإيراد عن المصروف المتعلق به الخسارة تنتج لو كانت الإرادات اقل من المصروفات المرتبطة بتلك الإرادات المحقق في الفترة المعينة

قائمه الدخل: هي عباره عن تقرير مالي لتقيم أداء المنشة فتره معينه عن طريق مقابله الإرادات المحققة خلال الفترة بالمصروفات المرتبطة بها خلال الفترة المالية المنقضية في تاريخ معين فهي تفصح عن أعمال المنشة من ربح أو خسارة خلال فتره زمنيه معينه إذا قائمة الدخل بتعد عن فتره زمنيه معينه من ١/١/ ١٤٢٩ مثلا إما قائمه المركز المالي التي ذكرت سابقا فهي تفصح عن مالي المشروع من أصول وما عليه من التزامات في تاريخ معين

أخر قامة هي قامة التدفقات النقدية هي تقرير يعرض معلومات عن النقدية المحصلة والمدفوعة وعلاقتها بصرف الربح إلا أنها بتأودي إلى التغيرات في الأصول وخاصة للتغيرات النقدية لأنها مهمة في اتخاذ القرار و التنبئ بالمستقبل ونبين إن هذه القوائم الأربع السابقة تمثل القوام المالية المتعارف عليها...

اسئلة مراجعه على ماسبق ذكره:

التمرين الأول :

صح أو خطاء

(١) يتم إعداد قائمه الدخل في لحضه زمنيه معينه لأنها تظهر نشاط المنشاة خلال الفترة؟....

خطا لان قائمة الدخل لا يمكن إعدادها في لحظه زمنيه بل تعد عن فتره.

(٢) يتم إعداد قائمه المركز المالي في تاريخ معين لأنها تتضمن ملخص الأصول و التزامات التي على المنشئة في هذا التاريخ ... صح

(٣) أي وحده اقتصاديه تزاول نشاطا صناعيا أو تجاريا أو خدميا بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لها لتحقيق أهدافها فهذا يعني :

إ/ منشئة ....

ب/ أصول

ج/خصوم

د/ لا ينطبق على شي مما سبق

المحاضرة السادسة

المعادلة المحاسبية - نقطة البداية :

مراجعة : احتوت بداية الحلقة على مراجعة شاملة عن الحلقات السابقة

** في حلقة اليوم

المعادلة الحسابية : هي نقطة البداية في النظام المحاسبي لأي وحدة اقتصادية .

هناك ارتباط بين تكوين المنشأة رسميا وميلاد الوحدة المحاسبية المستقلة عن مُلاكها وميلاد المعادلة المحاسبية لها .

بمعنى أن أصبح للمنشأة في هذه اللحظة عند تكوين المنشأة رسميا ، أصبح لها معادلة محاسبية ، وهي تقول أن الأصول أو الممتلكات لأي منشأه في أي لحظة لابد أن تساوي الالتزامات التي على تلك المنشأة في هذه اللحظة ، وكذلك بعد أي عملية مالية أو حدث اقتصادي بين الوحدة الاقتصادية و أي طرف من الإطراف التي تتعامل مع الوحدة ، لابد أيضا أن تكون المعادلة متوازنة ومتساوية الطرفين . مثل كفتي الميزان . الكفة اليمين فيها الأصول المملوكة للمنشأة لابد أن تساوي الالتزامات التي على تلك المنشأة .

فالأصول لابد أن تساوي الالتزامات في أي لحظه . ممكن أن أنظر للمعادلة بنظرة أخرى ، أي إن الالتزامات التي على تلك المنشأة هذه تعتبر مصادر الحصول على أموال المتاحة للمنشأة .و كأن المنشأة أخذت أموال لغرض استثمارها من أطراف عدة واستخدمتها في اقتناء الأصول كل هذا لكي تقدر تبني مركز مالي قوي . يستطيع القيام بالنشاط الأساسي للمشروع ، وتحقيق الأهداف الخاصة بالمشروع وهي في النهاية الهدف الخاص بالربح ، وتحقيق أفضل عائد على رأس المال المستثمر في هذه المنشئة للملاك طبعا .

نقول أن الأصول هي عبارة عن استخدامات الأموال المتاحة للمنشأة . كيفية الاستخدام هذه الأموال ، استخدمناها في اقتناء هذه الأصول . وقد عرفناها في حلقة سابقة .

فلو كان مشروع صناعي فلا بد ان يقتني آلات ومباني للمصنع وعدد وأدوات وإذا اختلفت طبيعة الأصول لابد أن تختلف طبيعة الالتزامات ؛ لأن لكل أصل مصدر لتمويله ، فبالتالي لابد دائما في المعادلة هذه ،، الأصول في الكفة اليمين والالتزامات في الكفة اليسار لابد أن تتساوى في أي لحظة،، وهذا أساس النظام المحاسبي .

ونقول أن الاستخدامات هذه هي الأصول للممتلكات التي يقتنيها المشروع لغرض القيام بالنشاط الأساسي : هذه الأصول من أين أتت ؟ ننظر لجهة اليسار نجد أن هذه هي مصادر الحصول على الأموال المتاحة للمنشأة ، و هي الالتزامات ، فمصادر الحصول على الأموال للمنشأة يوجد احتمالين إما أن تؤخذ الأموال من الغير أو تؤخذ من مُلاك المشروع ؟(أصحاب المشروع) من الملاك تسمى حقوق الملكية وقد عرفناه سابقا ، وحقوق الملكية عبارة عن رأس المال+ الأرباح المتبقية من سنوات سابقه(الأرباح المحتجزة) اذا المعادلة في النهاية = الأصول لابد ان تساوي الخصوم + حقوق الملكية اذا الخصوم هي التزامات على المنشأة بس للغير مثل القروض او الدائنون مثل المصاريف المستحقة فهذه التزامات خصوم وقسمنا الخصوم وقلنا ان تكون خصوم طويلة الأجل او قصيرة الأجل وعرفناها سابقا وحقوق الملكية فهي عبارة عن رأس المال المستثمر من قبل أصحاب المشروع + الأرباح المحتجزة المتبقية الغير موزعه بعد وهناك فرق بين الخصوم وحقوق الملكية الاثنان التزامات على المشروع لكن الخصوم وهي التزامات على المشروع للغير لها تاريخ سداد اما بالسنة المالية التالية او بعد عدد من السنوات ،اما حقوق الملكية ليس لها تاريخ سداد محدد لأن حقوق الملكية كراس المال طالما المشروع مستمر في الأعمال وقد افترضنا قبل مبدأ الاستمرار في المبادئ المحاسبية ان افترض الوحدة المحاسبية المستقلة مستمرة في

أعمالها الى مالا نهاية حتى يثبت عكس ذلك . وتستحق السداد في حالة وحده بحالة تصفية المشروع فنأخذ الأصول ويتم بيعها ونأخذ ثمنه لتسديد الالتزامات الأول للغير الخصوم و ما تبقى بعد ذلك يتم استخدامه لسداد المستحق لأصحاب المشروع ووصلنا إلى أن الأصول تساوي الخصوم زائد حقوق الملكية .

وكقاعدة عامة : (طبقا لنص المعادلة المحاسبية)

الأصول أو الممتلكات لأي منشأة في أي لحظة لابد أن تساوي الالتزامات على تلك المنشأة وكذلك بعد أي عملية مالية .

أي أن : الأصول المملوكة للمنشأة = الالتزامات على تلك المنشأة

أي أن استخدامات الأموال المتاحة للمنشأة = مصادر الحصول على الأموال المتاحة للمنشأة

(الأصول) = (الالتزامات)

أذن :

من الغير — من الملاك

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

مثال :

إذا بلغ إجمالي أصول أو ممتلكات منشأة ما (٢٠٠٠٠٠) ريال في حين بلغت الالتزامات على المنشأة للغير في صورة قروض ٦٠٠٠٠ ريال ، هذا يعني أن الالتزامات المستحقة على تلك المنشأة لأصحابها تساوي ؟

أ = ١٠٠٠٠٠ **ب = ١٤٠٠٠٠** ج = ١٥٠٠٠٠ د=٥٠٠٠٠٠

الحل : المعادلة المحاسبية تنص على :

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

٢٠٠٠٠٠ = ٦٠٠٠٠ + ؟؟

إذن حقوق الملكية = الأصول – الخصوم = ٢٠٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠ = ١٤٠٠٠٠ ريال

يعني هذا : الأصول ونرمز لها مثلا بـ(أ) = الخصوم (خ) + حقوق الملكية (ح)

١٠٠% = ٤٠ % + ٦٠ %

١٠٠% = ٣٠ % + ٧٠ %

١٠٠% = ٥٠ % + ٥٠ %

وهكذا

تمارين للمراجعة:

إذا علمت أن مجموع أصول المنشأة ٣٣٠٠٠٠ ريال و أن إجمالي الخصوم التي على المنشأة للغير ٦٥٠٠٠ ريال فإن صافي حقوق الملكية تساوي :

أ=٢٩٥٠٠٠ **ب= ٢٦٥٠٠٠** ج=٢٠٠٠٠٠ د=لا شي مما سبق

تمرين اخر

إذا ظهرت حقوق الملكية لشركة الوفاء في الميزانية المعدة في ٣٠ /١٢/ ١٤٢٢هـ بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ ريال التي تعادل ثلث $\frac{1}{3}$ مجموع الأصول فإن قيمة الخصوم تساوي :

أ= ٨٠٠٠٠٠٠ ريال ب=٦٠٠٠٠٠٠ريال ج=١٢٠٠٠٠٠٠ريال د=لاشي مما سبق

الحل بما أن أ = خ +ح

$\frac{3}{3}$ = $\frac{2}{3}$ + $\frac{1}{3}$

١٢٠٠٠٠٠٠= ٨٠٠٠٠٠٠ + ٤٠٠٠٠٠٠

(٤٠٠٠٠٠٠×٣) (١٢٠٠٠٠٠٠ – ٤٠٠٠٠٠٠)

أو(٤٠٠٠٠٠٠×٢).

= ٨ مليون

فالأصول لابد ان تساوي (الخصوم +حقوق الملكية) الالتزامات

لابد أن تكون المعادلة الحسابية متوازنة دائما ، في أي لحظه وبعد أي عملية مالية .

المحاضرة السابعة

تابع المعادلة المحاسبية - نقطة البداية

تأثير العمليات المالية للوحدة الاقتصادية على المعادلة المحاسبية للوحدة

أولاً : مراجعة لما مر بنا في الحلقات السابقة :

المعادلة المحاسبية التي تحدثنا عنها في الحلقة السابقة وقلنا أن الأصول لابد أن تساوي الالتزامات . وقلنا أن هذه المعادلة لابد أن تكون متوازنة في أي لحظة وبعد أي عملية تقوم بها الوحدة مع الغير . وقد تحدثنا في حلقة سابقة عن بعض المصطلحات المحاسبية الرئيسية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وفي نظام المحاسبة المالية بالذات ، وكان من أهم هذه المصطلحات تعريف الأصول وتعريف الخصوم وحقوق الملكية كالتزامات ، وفرقنا في الحلقة السابقة مابين الخصوم وحقوق الملكية ، وقلنا أن الخصوم وحقوق الملكية كلاهما التزامات على المنشأة ، ويعتبران مصادر تمويل المشروع (مصادر التمويل اللازمة لاقتناء الأصول والممتلكات الخاصة بالمشروع اللازمة للقيام بالنشاط الأساسي) .

وموضوع هذه الحلقة هو

شرح تأثير العمليات المالية للوحدة الاقتصادية على المعادلة المحاسبية للمنشأة .نقول كقاعدة عامة :

لابد أن يكون لأي عملية مالية تكون الوحدة الاقتصادية طرفاً فيها تأثير متساوي على جانبي المعادلة المحاسبية ، يعني أي عملية مالية كشراء آلات أو معدات أو شراء مباني سواء نقداً أو على الحساب بالآجل فلا بد من تساوي الكفتين كفة الأصول وكفة الالتزامات أو الخصوم وحقوق الملكية ، وسنلاحظ

تأثير العمليات على هذه المعادلة وكيف أن الكفتين بعد أي عملية لابد من تساويهما ..
نريد أن نفرق أولاً مابين نوعين من العمليات ، هناك نوعين من العمليات التي يمكن أن تقوم بها أي وحدة الاقتصادية وهما :

المرحلة الأولى :

مرحلة تكوين مركز مالي قوي وسليم أي مرحلة بناء و تأسيس مشروع جديد قبل البدء في القيام بالنشاط الأساسي للمشروع ،والتعامل مع الجمهور(أي الدخول بالمبيعات) يعني لابد أن يكون لدي أصول قادرة على جعل المشروع يقوم بالنشاط الأساسي طبقاً لطبيعة النشاط ، أي مرحلة بناء معادلة محاسبية سليمة بجانبيها الأصول وما عليها من التزامات مساوية لها .

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

فبالتالي لابد من بناء هذه المعادلة في البداية بصورة قوية وسليمة . سليمة تعني أن علاقة الأصول بالالتزامات لابد أن يكون هنالك لها تشكيلة متناسبة مابين الأصول والالتزامات ، لأننا قلنا لا يوجد أصل ألا وعليه التزام ومصدر تمويل. سواء من الملاك في صورة حقوق ملكية أو من الغير في صورة خصوم ، فلكل أصل التمويل المناسب له . ولذلك قلنا لابد من تكوين مركز مالي قوي في تشكيلة الأصول وسليم في العلاقة بين الأصول والالتزامات .

المرحلة الثانية :

وهي مرحلة الانتهاء من بناء وتأسيس المشروع والبدء في التعامل مع الجمهور والقيام بالنشاط الأساسي . وفي هذه المرحلة أكون قد انتهيت من تكوين معادلة محاسبية وبناء مركز مالي قوي وسليم وأصبح المشروع كامل وفتح لتعامل مع الجمهور .

مثال على المرحلة الأولى:

بفرض أن سليم قرر البدء في نشاط خدمي وذلك بإنشاء مؤسسة سليم أخوان للمغاسل الآلية وقد قام بالعمليات الآتية :

- في ١ / ١ / ١٤٢٢ هـ خصص مبلغاً قدره ٨٠٠٠٠٠ ريال من ماله الخاص لهذا النشاط وقد قام سليم وقد قام سليم بفتح حساب جاري بالبنك باسم المؤسسة وأودع فيه المبلغ كاملاً .
- في ٤ / ١ اشترت المؤسسة العدد والآلات اللازمة للقيام بعمليات الغسيل من محلات البركة بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ ريال على أن يتم السداد خلال أسبوع .
- في ٥ / ١ قامت المؤسسة بشراء مبنى بمبلغ ١٠٠٠٠٠ريال ليكون مقراً للمؤسسة وتم سداد المبلغ بشيك على حساب المؤسسة بالبنك .

المطلوب بيان أثر هذه العمليات على المعادلة المحاسبية الأساسية للمؤسسة .

المعطيات :

هذه مؤسسة لها شخصية معنوية مستقلة عن صاحبها ،
أول عملية أنه خصص مبلغ قدره ٨٠٠٠٠٠ من ماله الخاص لبدء هذا النشاط وقد قام سليم بفتح حساب خاص باسم هذه المؤسسة وأودع فيه المبلغ كاملاً ،لاحظ أن الذي يستطيع التصرف بهذا المبلغ هو المدير المسئول الذي له توقيع في البنك . قد يكون مدير غير سليم .
في ٤ /١ اشترت المؤسسة المعدات اللازمة للقيام بعملية الغسيل بمبلغ ٢٥٠ ألف ريال .
في ٥ /١ قامت المؤسسة بشراء مبنى بمبلغ ١٠٠ ألف ريال .
المطلوب بيان أثر هذه العمليات المالية على المعادلة المحاسبية ، وقد قلنا أن أي عملية مالية تكون المنشأة طرفاً فيها لابد أن يكون لها تأثير متساوي على المعادلة المحاسبية ..

الحـــل :

هذه هي بداية وميلاد أي مشروع ، إيداع رأس المال نقداً في حساب جاري باسم المؤسسة التي لها الحق في التصرف في هذا المبلغ بالتصرف وليس سليم .

الأثـــر : ترتب على هذه العملية زيادة أصل ألا وهو نقدية بالبنك ، في مقابل زيادة الالتزام ألا وهو زيادة رأس المال كحقوق ملكية .

إذاً المعادلة المحاسبية (المركز المالي للمؤسسة في ١/١/ ١٤٢٢) تكون على الشكل التالي :

الأصول	=	الخصـوم	+	حقـــوق المـــلكيـة
٨٠٠٠٠٠ نقدية بالبنك	=	؟؟؟	+	٨٠٠٠٠٠ رأس المال
.....		.....		

وقلنا في حلقات سابقة أن حقوق الملكية هي عبارة عن رأس المال زائد الأرباح المتبقية عن سنوات سابقة وهنا لا يوجد أرباح متبقية لأن هذه أول سنة للمنشأة ، إذاً حقوق الملكية لا يوجد سوى رأس المال فقط .

لا يوجد سوى بند واحد في الأصول وهو ٨٠٠ ألف ريال ، وأتت من رأس المال كحقوق ملكية .

إذاً أصبح في الكفة اليمين ٨٠٠ ألف ريال وفي كفة اليسار ٨٠٠ ألف ريال ، إذاً فيه توازن .

هذه العملية الأولى .

العملية الثانية

في ١/٤ شراء أصول جديدة على الحساب بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ ريال .

الأثر : زيادة أصل جديد عدد وآلات بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ ريال

مقابل زيادة التزام جديد للغير كخصوم في صورة دائنون بنفس المبلغ لمحلات البركة .

إذاً المعادلة المحاسبية (المركز المالي للمؤسسة في ٤ / ١ / ١٤٢٢) تكون على النحو التالي :

الأصول	=	الخصـــوم	+	حقوق المـــلكية
٨٠٠٠٠٠ نقدية بالبنك	=	٢٥٠٠٠٠ دائنون	+	٨٠٠٠٠٠ رأس المال
٢٥٠٠٠٠ عدد وآلات				
.....		.....		
١٠٥٠٠٠٠		١٠٥٠٠٠٠		
= = = = = =		= = = = = =		

لاحظ أن التأثير على المعادلة في العملية الثانية هو زيادة أصل جديد وهو العدد والآلات ، إذاً الأصول ٨٠٠ ألف لم تتأثر وزاد عليها أصل جديد قدره ٢٥٠ ألف ريال عدد وآلات ، كيف ؟

رأس المال لم يتغير + خصوم للغير، دائنون (محلات البركة)

٨٠٠ ألف + ٢٥٠ ألف = ١٠٥٠٠٠٠ (مليون وخمسين ألف)

قاعدة عامة ولن تتغير هذه القاعدة :

أي عملية مالية تكون المنشأة طرفاً فيها لابد أن يكون لها تأثير متساوي على الجانبين .

جانب الأصول وجانب الالتزامات .

إذاً هذه العملية ترتب عليها ماذا ؟

ترتب عليها زيادة أصل ألا وهو عدد وآلات مع زيادة خصم ألا وهو الدين . عكس العملية الأولى.

العملية الأولى مع زيادة رأس المال كالتزام أو كحقوق ملكية ، في الكفة اليسار .

إذاً ما هو الفرق بين العمليتين ؟
الفرق أن البنك أتى من رأس المال أو من صاحب المشروع لأن هذه بداية أي مشروع في العملية الأولى ، أما العملية الثانية فتعتبر زيادة الأصل الذي هو العدد والآلات ،

العملية الثالثة :

في ٥/ ١ تم شراء أصل جديد لم يكن موجود قبل ذلك ألا وهو مباني وتم سداد القيمة بشيك نقداً أي لا يوجد ديون جديدة على المؤسسة .
الأثر زيادة جديد ألا وهو مباني بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال .
مقابل نقص أصل آخر ألا وهو نقدية بالبنك (١٠٠٠٠٠ ريال) .
إذاً المعادلة المحاسبية (المركز المالي للمؤسسة في ٥ / ١ / ١٤٢٢ هـ) تكون على الشكل التالي:

الأصول	=	الخصوم + حقوق الملكية
٧٠٠٠٠٠ نقدية بالبنك	=	٢٥٠٠٠٠ دائنون + ٨٠٠٠٠٠ ريال رأس المال
٢٥٠٠٠٠ عدد وآلات		
١٠٠٠٠٠ مباني		
.....		.....
١٠٥٠٠٠٠		١٠٥٠٠٠٠
= = = = = = =		= = = = = = = = =

إذاً هذه العملية ترتب عليها فقط تغير في شكل وتشكيلة الأصول فقط ولم يتأثر جانب الالتزامات وبالتالي إجمالي قيمة الأصول أو الالتزامات لم تختلف .
تأثير هذه العملية أنه ترتب عليها زيادة أصل في مقابل نقص أصل آخر أي تغيير في تشكيلة الأصول ولم يتم المساس بجانب الالتزامات ، أي أن الإجماليات واحدة ، إجمالي الأصول وإجمالي الالتزامات لم تتغير.
فهنا أخذنا تأثيران للعمليات المالية على المعدلة الحسابية ::
التأثير الأصول تزيد والالتزامات تزيد ،أي يترتب على العملية المالية زيادة الجانبين زيادة الأصول مع زيادة الالتزامات تأثير العملية الثانية في جانب الأصول فقط ، ترتب على هذه العملية زيادة أصل مع نقص أصل آخر . في جانب واحد ، التشكيلة ستختلف بينما الإجمالي لن يختلف فقط استبدلت أصل بأصل جديد

أسئلة للمراجعة :

*حقوق الملكية هي عبارة عن صافي زيادة الأصول عن الخصوم .
أ- العبارة صحيحة ب – العبارة خاطئة
ولو رجعت للمثال السابق لوجدت أن
الأصول = الخصوم + حقوق الملكية ، ومعنى ذلك أن
حقوق الملكية = الأصول – الخصوم .
* مهما كانت العمليات المالية فإنها لن تؤدي إلى الإخلال بتوازن المعادلة المحاسبية .
أ – العبارة صحيحة ب – العبارة خاطئة
ذكرنا قاعدة عامة ولا يمكن الحياد عنها . أن أي عملية مالية تكون المنشأة طرفاً فيها لابد أن يترتب عليها تأثير متساوي على الطرفين ، يعني لابد بعد أي عملية الأصول تساوي الالتزامات . هذه قاعدة عامة لابد أن نعرفها تماماً . الكفة اليمين كأصول لابد أن تساوي الكفة اليسار كالتزامات .

ولكن يجب أن تنتبه لو حذفنا (لن) وأصبحت الجملة :
مهما كانت العمليات المالية فإنها تؤدي إلى الإخلال بتوازن المعادلة المحاسبية .
فإنها بالتأكيد ستكون خاطئة .
*لابد أن تؤدي عملية حصول المنشأة على أصل إلى نقص أصل آخر فقط .
أ – العبارة صحيحة ب – العبارة خاطئة
لأننا كما في المثالين السابقين أن زيادة أصل في مقابل زيادة خصم ، زيادة حقوق ملكية وفي عملية ثانية الأصل زاد والخصم أيضاً زاد وعملية ثالثة الأصل زاد وأصل آخر نقص . إذاً حصول المنشأة على أصل جديد قد يترتب عليه زيادة خصم أو زيادة حقوق ملكية ، أي زيادة التزام . ليس شرطاً أن يكون ناقص أصل آخر .إذاً العبارة خاطئة .
((للتوضيح سبب اختيار الإجابات ارجوا الرجوع للمحاضرة رقم٧))
أريد أن أقول أن المعادلة المحاسبية هذه التي هي الأصول لابد أن تساوي الخصوم + حقوق الملكية ، أنا افترض أننا لم ندخل في مرحلة النشاط الأساسي نحن لازلنا في مرحلة تكوين مركز مالي قوي وسليم ، يعني أنا أتكلم عن عمليات رأسمالية هدفها بناء مركز مالي قوي وسليم ، وبعد ما ننتهي من بناء هذه المعادلة (بناء مركز مالي قوي وسليم) سندخل في النشاط الجاري ، يعني هذه نسميها عمليات رأسمالية ، التي هي مرتبطة بتشكيلة الأصول وتشكيلة التزامات ملائمة لها لكي يستطيع المشروع أن يقوم بالنشاط الأساسي طبقاً لطبيعة النشاط للمشروع والأهداف المرجوة منه . ولكن كبداية هذه المعادلة الأساسية ، التي تقول الأصول لابد أن تساوي الالتزامات ، لابد أن تكون دائماً متوازنة ، وبعد أي عملية لابد أن تكون هذه المعادلة أيضاً متوازنة . كما سنرى لاحقاً أنه طالما أن المشروع موجود فالمعادلة متوازنة . تنتهي هذه المعادلة عند تصفية هذا المشروع .
نبيع الأصول ونسدد الالتزامات للغير (الخصوم) وما تبقى يعتبر حق لأصحاب المشروع ، إذا تبقى شيء أصلاً . فالربح والخسارة لأي مشروع تتحدد عند تصفية هذه المعادلة .
وطالما أن المشروع مستمر وقائم فالمعادلة هذه قائمة . كما سنرى لاحقاً أن هذه المعادلة لابد أن تكون متوازنة ليستمر المشروع بصورة سليمة .

المحاضرة الثامنة

تابع المعادلة المحاسبية كنقطة بداية :
تأثير العمليات المالية للوحدة الاقتصادية على المعادلة المحاسبية للوحدة :
تعرفنا فيما سبق على تعريف المحاسبة : و هي نظام للمعلومات يختص بتحديد و قياس و توصيل المعلومات عن الأحداث الاقتصادية لمنشأة ما .. إلى الأطراف المهتمة أو إلى المستخدمين المختلفين .
و تحدثنا على أن هذه المعلومات تقدم إلى أطراف معينه تهتم بالوحدة الاقتصادية و ما يجري فيها ،، و قسمنا المستخدمين إلى نوعين ، مستخدمين داخليين و مستخدمين خارجيين .. الداخليين هم إدارة الوحدة إدارة المنشأة بجميع مستوياتها فيحتاجوا لمعلومات عن الأحداث الاقتصادية لهذا المنشأة حتى يستطيعوا القيام بالوظائف الإدارية المختلفة و قلنا أن النظام المحاسبي الذي يوفر هذه المعلومات هو نظام معلومات

المحاسبة الإدارية كفرع من فروع النظام المعلومات المحاسبي .
أما المستخدمين الخارجيين هم متعددين جداً ابتدأ من الملاك و أصحاب المشروع و انتهاء بأفراد الجمهور العام و المهتمين و الخبراء و الدارسين وغيرهم .. مروراً بالمقرضين و البنوك و الجهات الحكومية و الرقابية و هذه الأطراف كلها تهتم بالمعلومات عن الأداء الاقتصادي للوحدة الاقتصادية و النظام المحاسبي الذي يقوم بتوفير هذه المعلومات المفيدة للأطراف الخارجية هو نظام معلومات المحاسبة المالية و هو موضوع مادتنا((أساسيات المحاسبة المالية لخدمة الأطراف الخارجية))
و قلنا حتى تكون هذه المعلومات مفيدة لابد أن تتوفر فيها بعض الخصائص مثل : الدقة . و الملائمة ، و التوقيت المناسب ، و القابلية للتحقق ، و الشمول .
و تكلمنا أيضاً عن أهداف و وظائف نظام المحاسبة المالية و هي المهمة لأنها هي الأم التي تفرعت منها بقية النظم المحاسبية .
و تكلمنا عن المبادئ المحاسبية التي تحكم نظام المحاسبة المالية و لابد من الالتزام بها عند إعداد القوائم و التقارير المالية و أهمها مبدأ الوحدة المحاسبية و الذي يتولد عنه ما يسمى بالمعادلة المحاسبية الأساسية التي سنتحدث عنها الآن و هو اهم درس بنظام المحاسبة المالية ،،
المعادلة المحاسبية الأساسية وهي أساس للنظام المحاسبي بصفة عامة و الدورة المحاسبية كلها ابتدأ من التسجيل و انتهاء بإعداد القوائم المالية تقوم على المعادلة المحاسبية .
استعرضنا سابقاً المصطلحات و التعريفات لكل البنود التي ستشتمل عليها القوائم المالية وهي المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبية .
سنتحدث اليوم عن تأثير العمليات المالية للوحدة الاقتصادية على المعادلة المحاسبية للوحدة:
كقاعدة عامة لابد أن يكون لأي عملية مالية تكون الوحدة الاقتصادية طرف فيها تأثير متساوي على جانبي المعادلة المحاسبية .
قلنا في المعادلة المحاسبية أن الأصول لابد أن تساوي الالتزامات التي هي مصادر الحصول على الأموال للوحدة الاقتصادية اللازمة لاقتناء الأصول ،، إذاً عندنا جانبين جانب الأصول في الجانب الأيمن و جانب الالتزامات في الجانب الأيسر و قلنا أن لا يوجد أصل إلا و عليه التزام بمعنى أن يكون له مصدر لتمويل هذا الأصل ..
و قلنا مصدر التمويل للوحدة الاقتصادية من طرفين ، إما من المُلاك و هو حقوق الملكية او من الغير و هو الخصوم نصل إلى أن المعادلة المحاسبية تقول : أن الأصول في الجانب الأيمن = الخصوم + الحقوق الملكية (الحقوق الملكية تشتمل على رأس المال + الأرباح غير الموزعة المتبقية أو المحتجزة في المشروع)و عرفنا أن لو كانت الأصول = ١٠٠ و لو كان التمويل ٤٠ من الخصوم يكون ٦٠ التمويل من الملاك ، الالتزامات على الوحدة من قبل الملاك .
المهم أن مجموع الالتزامات للغير أو لحقوق الملكية لابد ان يساوي قيمة الأصول في أي وقت و بعد أي عملية .
نراجع ما سبق على تمرين و هو مثل التمرين السابق لكن نعيده بشكل آخر حتى نرى أن كل العمليات التي تقوم بها الوحدة لابد أن يكون لها تأثير متساوي على الجانبين و يكونوا متوازنين بعد أي عملية ..
<u>تمرين</u> ::
- تابع المرحلة الأولى : تأسيس مشروع جديد و تكوين مركز مالي قوي
مثال : فيما يلي العمليات التي قامت بها منشأة " زيدان " للعقار خلال شهر صفر ١٤٢٢هـ :

- في ١٤٢٢/٢/١هـ أودع صاحب المنشأة مبلغ٦٠٠٠٠٠ ريال في حساب جاري في البنك باسم

المنشأة

- في ٥/ ٢حصلت المنشأة على قرض من بنك التنمية العقاري بمبلغ ١٥٠٠٠٠ ريال يستحق السداد بعد عام من تاريخه، و قد قامت المنشأة بإيداعه في الحساب الجاري بالبنك .
- في٩ /٢ قامت المنشأة بشراء مبنى بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ ريال ليكون مقراً للمنشأة و تم سداد نصف القيمة بشيك في نفس التاريخ و تم الاتفاق مع البائع على سداد الباقي خلال ٩ أشهر من تاريخ الشراء .

- و المطلوب بيان أثر هذه العمليات على المعادلة المحاسبية الأساسية للمنشاة .

* في هذا التمرين تم تقسيم العمليات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية نوعين للعمليات الأولى : هي مرحلة تكوين مشروع جديد أو تكوين مركز مالي قوي للمشروع يستطيع أن يقوم بالنشاط الأساسي له و التعامل مع الجمهور أو العملاء ..فنحن لا زلنا في المرحلة الأولى بمعنى أنه لا يوجد أي عمليات جاريه فيه .. كل العملية اقتناء أصول و الحصول على أموال إما من الغير أو من الملاك .

الحل :

العملية الأولى ::

هذه هي بداية و ميلاد أي مشروع ، إيداع رأس المال نقداً في حساب جاري باسم المنشأة التي لها الحق في التصرف في هذا المبلغ و ليس صاحب المنشأة .

الأثر : ترتب على هذه العملية زيادة أصل ألا وهو نقدية بالبنك

في مقابل زيادة الالتزام ألا و هو رأس المال كحقوق ملكية .

-إذاً المعادلة المحاسبية (المركز المالي للمنشأة في ١٤٢٢/٢/١) تكون على الشكل التالي :

- الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

٦٠٠٠٠٠ نقدية بالبنك = ؟؟ +٦٠٠٠٠٠ رأس المال

شرح الحل :

نقطة البداية و ميلاد أي مشروع هي إيداع رأس المال نقداً باسم المنشأة و خزينتها و ليس باسم صاحب المنشأة و لو كان باسمه لأصبح من ماله الخاص .. لأن بمجرد توقيع عقد الشركة و إشهار المنشأة رسمياً أصبح لها شخصية معنوية مستقلة عن ملاكها يعني تستطيع المنشأة أن تقود الغير و أن تُقاد من الغير .

بمعنى أن بعد إيداع رأس المال باسم المنشأة يكون المدير المسئول عن المنشأة له حق التصرف بهذه الأموال و صاحب المنشأة لا يستطيع التعامل و الصرف بتوقيعه الخاص من هذه الأموال إلا إن كان هو المدير المسئول عن هذه المنشأة .

ماذا يترتب على إيداع رأس المال ؟

يترتب عليها ميلاد المعادلة أي ميلاد الأصول و الالتزامات لكن هنا الالتزامات هي حقوق الملكية فقط .. يعني لو نظرنا للمعادلة المحاسبية أو المركز المالي للمنشأة في ١٤٢٢ /٢/١ نجد أن الأصول في الطرف اليمين هي ٦٠٠٠٠٠ ريال نقدية بالبنك هذه هي أصول المشروع في منشأة زيدان .

في الطرف الأيسر في المعادلة نجد أن لا يوجد خصوم أي لا يوجد أموال أخذت من الغير .

يعني حقوق الملكية فقط هي التي زادت في صورة ٦٠٠٠٠٠ ريال رأس المال .

لأن العملية الأولى في المعادلة كانت (أودع صاحب المنشأة مبلغ ٦٠٠٠٠٠ ريال في حساب جاري في البنك باسم المنشأة)

إذاً نقول أنه ترتب على هذه العملية زيادة أصل و هو النقدية بالبنك مقابل زيادة التزام على المنشأة مقابل أصحاب المشروع .. زيادة إلزام الا و هو رأس المال كحقوق ملكية
إذاً تكون إجمالي الأصول تكون ٦٠٠٠٠٠ و إجمالي الالتزامات ٦٠٠٠٠٠ أيضاً .. إذاً طرفي المعادلة متوازنين في هذه الحالة .
حل العملية الثانية :
- ٢/٥ الحصول على قرض و إيداعه بالحساب الجاري بالبنك .
- الأثر : زيادة أصل قائم و هو حساب البنك بمبلغ ١٥٠٠٠٠ ريال .
- مقابل زيادة التزام جديد للغير كخصوم في صورة قرض بنك التنمية .
- إذاً المعادلة الحسابية (المركز المالي للمنشأة في ٢/٥/ ١٤٢٢) تكون على الشكل التالي :
الأصول = الخصوم + حقوق الملكية
٧٥٠٠٠٠ نقدية بالبنك = ١٥٠٠٠٠ قرض + ٦٠٠٠٠٠ رأس المال
٧٥٠٠٠٠ ٧٥٠٠٠٠
الشرح :
ماذا يترتب على هذه العملية ؟
زيادة أصل قائم كان موجود و زادت قيمته و هو الحساب الجاري في البنك بمبلغ ١٥٠٠٠٠ و كان فيه ٦٠٠٠٠٠ أخذت قرض بمبلغ ١٥٠٠٠٠ إذاً أصبح متاح لي في البنك ٧٥٠٠٠٠
مقابل أن حقوق الملكية هنا بقيت كما هي ٦٠٠٠٠٠ و أما القرض كخصوم زاد ١٥٠٠٠٠ أي أن جانب الالتزامات زادت فأصبح الإجمالي ٧٥٠٠٠٠ ،، زاد ١٥٠٠٠٠
حل العملية الثالثة :
- في ٢/٩ تم شراء أصل جديد لم يكن موجوداً قبل ذلك ألا و هو مباني و تم سداد نصف القيمة بشيك نقداً و باقي القيمة بتسهيلات في السداد لمدة ٦ شهور بما يمثل زيادة في الخصوم .
- الأثر : زيادة أصل جديد ألا و هو مباني بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ ريال .
مقابل نقص آخر ألا وهو نقدية بالبنك بنصف القيمة فقط (١٧٥٠٠٠ ريال) و باقي قيمة المباني تمثل زيادة الخصوم كالتزامات بمبلغ ١٧٥٠٠٠ ريال .
- إذاً المعادلة المحاسبية (المركز المالي للمنشأة في ٩/٢/١٤٢٢) تكون على الشكل التالي :
- الأصول = الخصوم + حقوق الملكية
٥٧٥٠٠٠ نقدية بالبنك = ١٥٠٠٠٠ قرض + ٦٠٠٠٠٠ رأس المال
٣٥٠٠٠٠ مباني ١٧٥٠٠٠ دائنون
------- ------
٩٢٥٠٠٠ ٩٢٥٠٠٠

الشرح :
في السابق لم تكن المباني موجودة كان النقد في البنك ٧٥٠٠٠٠ ريال تم شراء مباني بقيمة ٣٥٠٠٠٠ ريال لمزاولة النشاط ، سُدد نصف القيمة ١٧٥٠٠٠ نقداً بشيك ،، إذاً نقص البنك مبلغ ١٧٥٠٠٠ و كان فيه قبل ٧٥٠٠٠٠خصم منهم ١٧٥٠٠٠ يبقى ٥٧٥٠٠٠
الأصول ستزيد بالمباني التي تم شراءها مؤخراً إذاً الأصول ٥٧٥٠٠٠ + ٣٥٠٠٠٠ = ٩٢٥٠٠٠

٩٢٥٠٠٠ من أين جاءت ؟
نرى جانب الالتزامات(الخصوم) :: كان عندنا خصوم ١٥٠٠٠٠ + ٦٠٠٠٠٠رأس المال في العملية السابقة هنا زادت الخصوم التي لم تكن فقط قرض من البنك ١٥٠٠٠٠ لكن زاد دائنون بـ ١٧٥٠٠٠ريال لأنه سيتم سدادهم بستة أشهر
* في هذه الحالة الأصول زادت بقيمة ٣٥٠٠٠٠ كمباني ،، مقابل نقص أصل آخر بقيمة آقل .. زدنا المباني بقيمة ٣٥٠٠٠٠ و نقصنا البنك بـ ١٧٥٠٠٠
لو تم شراء المباني بـ ٣٥٠٠٠٠و دفعت كاش نقداً بشيك من البنك تكون زيادة أصل ٣٥٠٠٠٠ و نقص أصل آخر بـ ٣٥٠٠٠٠و لا يوجد أي التزامات لأحد ،، فيكون زيادة أصل من أصل آخر و التأثير كله على جانب واحد وهو جانب الأصول .. لكن إجمال الأصول لم تختلف و تبقى هي ٧٥٠٠٠٠ الموجودة من قبل .
لكن الذي حصل هنا هو زيادة المباني بـ ٣٥٠٠٠٠ كأصل جديد لكن تم دفع من البنك نص المبلغ فقط ١٧٥٠٠٠ إذاً في هذه الحالة إجمال الأصول زادت من ٧٥٠٠٠٠ إلى ٩٢٥٠٠٠ بعد زيادة ١٧٥٠٠٠ و هذه الزيادة لابد أن يقابلها زيادة في الخصوم (الالتزامات) التي هي الدائنون التي لم تكن موجودة مسبقاً و كان يوجد فقط قرض و رأس مال فقط .
الآن لدينا القرض = ١٥٠٠٠٠
و الدائنون = ١٧٥٠٠٠
= ٣٢٥٠٠٠
٣٢٥٠٠٠ + ٦٠٠٠٠٠ (رأس المال) = ٩٢٥٠٠٠ (إجمالي الالتزامات)
و يقابلها إجمالي الأصول في الجانب الأيمن من المعادلة .
- ماذا يترتب على هذه العملية ؟
زيادة أصل بمبلغ مع نقص أصل آخر بمبلغ أقل و الفرق يمثل زيادة التزام .
يمكن القول هنا أن الأصل عندما يزيد إما يقابله نقص أصل آخر بنفس القيمة ،
أو إذا كان هناك فرق فيكون هذا الفرق يمثل زيادة في الالتزام .
هذه العملية مختلطة بين احتمالين ،، إما الجانبين (الأصول و الالتزامات) في المعادلة تزيد ،
أو الجانبين (الأصول و الالتزامات) تنقص بنفس القيمة فيكون النقص في الجانبين .
أو زيادة و نقص في جانب واحد في جانب الأصول أو جانب الخصوم بمعنى أن الإجماليات لن تتأثر .
اذا هذه العملية يترتب عليها زيادة اصل بقيمة معينة مع نقص اصل اخر بقيمة اقل والفرق يمثل زيادة الالتزام.

أسئلة للمراجعة :
س١: عند شراء سيارة جديدة للمنشأة نقداً . فإن ذلك يؤدي إلى :
أ- زيادة حقوق الملكية
ب- نقص أصول المنشأة
ج- **عدم زيادة أصول المنشأة مع تغيير مكونات الأصول (الإجابة الصحيحة)**
د- ليس شيئاً مما سبق

* سبب اختيار الإجابة :

قلنا في حالة شراء أصل جديد في مقابل نقص أصل آخر في هذه الحالة إجمال الأصول لن يختلف .
هنا أصل جديد سيزيد و أصل قديم سينقص لكن الإجمال لم يختلف .
س٢: زيادة أحد الأصول قد يكون ناتجاً عن :
أ- زيادة أحد الخصوم فقط
ب- زيادة في حقوق الملكية فقط
ج- نقص في أحد الأصول الأخرى فقط
د- **كل مما سبق (الإجابة الصحيحة)**

المحاضرة التاسعة

من ما سبق قلنا أن أهم مبدأ هو مبدأ الوحدة المحاسبية الذي تدور على أساسه الدورة المحاسبية في نظام المحاسبة المالية فهو الأساس في المعادلة المحاسبية الأساسية للمنشأة .
المعادلة المحاسبية :تقول أن الأصول لابد أن تساوي الالتزامات قاعدة عامه : لابد أن يكون لكل عملية مالية تكون الوحدة الاقتصادية طرف فيها تأثير متساوي على جانبي المعادلة المحاسبية .

- أهم درس في المحاسبة هي المعادلة المحاسبية لأن جميع الدورة المحاسبية قائمة على فكرة التوازن الخاص بالمعادلة المحاسبية.
- المعادلة لابد أن تكون متوازنة في أي لحظة وبعد اي عملية لأنها أساس في أي منشأة وأي خلل فيها يوضح بأن هناك سرقات أو اختلاسات أو ما إلى ذلك.

وذكرنا مرحلتين الأولى تأسيس مشروع جديد وتكوين مركز مالي قوي والمرحلة الثانية الانتهاء من التأسيس والقيام بالنشاط الجاري ومازلنا بالمرحلة الأولى وهي تأثير العمليات على المعادلة المحاسبية في ظل المرحلة الأولى وهي بناء مركز مالي قوي و سليم أي العلاقة بين الأصول والإلزامات لازم تكون بصورة قويه أي ان تشكيلة الأصول الموجودة (الممتلكات او المقتنيات التي يقتنيها المشروع) لابد ان تكون متناسبة مع طرق تمويلها الالتزامات هي(خصوم او حقوق ملكية) لان لكل أصل مصدر تمويل ملائم له فلا يمكن انا أُمول عملية شراء أصول ثابتة بقروض قصيرة الأجل لا ينفع لبقاء خلل في التوازن في علاقة بين الأصول والالتزامات..

مثال:
فيما يلي العمليات التي تمت خلال شهر صفر ١٤٢٢ هـ لمنشأة العليا للخدمات العقارية:

١- في ٧/١ بدأت المنشأة أعمالها بتخصيص مبلغ ٣٠٠٠٠٠ ريال كرأس مال أودع من قبل المالك في البنك باسم المنشأة.
٢- في ٧/٥ تم سحب مبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال من البنك وأودع في خزينة المنشأة.
٣- في ٧/٧ تم شراء أراضي بمبلغ ١٩٠٠٠٠ ريال ، دفع منها ٥٠٠٠٠ ريال نقداً والباقي على الحساب.
٤- في ٧/٩ تم بيع جزء من الأراضي بسعر يساوي التكلفة وقدرة ٦٤٠٠٠ ريال على الحساب .
٥- في ٧/٢٠ تم شراء معدات مكتبية بمبلغ ١٦٠٠٠ ريال على الحساب.
٦- في ٧/٢٨ تم تسديد مبلغ ٦٠٠٠٠ ريال من المبلغ المتبقي من ثمن المبنى بشيك.
والمطلوب : تحديد تأثير كل عملية مالية من العمليات السابقة على المعادلات المحاسبية لمنشأة العليا ثم أعداد قائمة المركز المالي لمنشأة العليا نهاية شهر رجب١٤٢٢ هـ.

الحـــــــــــل:

١- هذه هي بداية وميلاد أي مشروع. إيداع رأس المال نقداً في حساب جاري باسم المنشأة التي لها الحق في التصرف في هذا المبلغ وليس صاحب المنشأة .
الأثر: ترتب على هذه العملية زيادة أصل ألا وهو نقدية البنك
في مقابل زيادة الالتزام ألا وهو رأس المال كحقوق ملكية.
إذن المعادلة الحسابية (المركز المالي للمنشأة في ١٤٢٢/٧/١) تكون على الشكل التالي
الأصول = الخصـــــوم + حقوق الملكية
٣٠٠٠٠٠ نقدية بالبنك = ؟؟؟ + ٣٠٠٠٠٠ رأس المال.

٢- في ٧/٥ سحب مبلغ ١٠٠٠٠٠ من الحساب الجاري بالبنك وإيداعه في خزينة المنشأة ،
الأثر : زيادة أصل جديد وهو حساب الخزينة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال
مقابل نقص أصل آخر ألا وهو حساب البنك بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال.
يتبقى ملاحظة أن إجمالي الأصول والخصوم كما هما دون زيادة أو نقصان لأن تأثير العملية السابقة كان على جانب الأصول فقط
(زيادة أصل جديد)حسابين ٢٠٠٠٠٠ نقدية بالبنك و ١٠٠٠٠٠ نقدية بالخزينة أي العملية زيادة أصل مع نقص أصل أخر دون المساس بالإجمالي إذن العملية المحاسبية (المركز المالي للمنشأة في ٢/٥/ ١٤٢٢) تكون على الشكل التالي:
الأصـــــــــــول = الخصوم + حقوق الملكية
٢٠٠٠٠٠ نقدية بالبنك = ؟؟؟ + ٣٠٠٠٠٠ رأس المال.
١٠٠٠٠٠ نقدية بالخزينة

٣٠٠٠٠٠ = = = = = =
٣٠٠٠٠٠ = = = = = =

٣- في ٧/٧ تم شراء أصل جديد لم يكن موجوداً من قبل ذلك ألا وهو أراضي بمبلغ ١٩٠٠٠٠ ريال وتم سداد ٥٠٠٠٠ ريال نقداً وباقي القيمة بتسهيلات في السداد .
((لتوضيح الحل ارجوا الرجوع للمحاضرة رقم ٨))

الأثر : زيادة أصل جديد ثالث ألا وهو أراضي بمبلغ ١٩٠٠٠٠ ريال.
كيف تم تمويل هذا الأصل الجديد؟؟
مقابل نقص أصل آخر ألا وهو نقدية بالخزينة بمبلغ ٥٠٠٠٠ ريال وباقي قيمة الأراضي تمثل زيادة الخصوم كالتزامات بمبلغ ١٤٠٠٠٠ ريال.
إذن المعادلة المحاسبية (المركز المالي للمنشأة في ١٤٢٢/٧/٧) تكون على الشكل التالي:
الأصـــــــــــول = الخصـــــــــوم + حقوق الملكية
٣٠٠٠٠٠ نقدية بالبنك = ١٤٠٠٠٠ دائنون + ٣٠٠٠٠٠ رأس المال
٥٠٠٠٠ نقدية بالخزينة
١٩٠٠٠٠ أراضي
= = = = = = = = = = = = = = = = =
٤٤٠٠٠٠ ٤٤٠٠٠٠

الخلاصة: إذا زاد أصل بقيمة معينة من نقص أصل آخر بقيمة أقل يعني هذا زيادة التزام بالفرق وبالتالي أجمالي الجانبين لابد أن يزيدان بالفرق.

٤- في ٧/٩ بيع جزء من الأراضي السابق شراؤها في العملية السابقة بمبلغ ٦٤٠٠٠ ريال بما يعادل تكلفتها على الحساب.

الأثر: نقص أصل قائم ألا وهو أراضي بمبلغ ٦٤٠٠٠ ريال
مع زيادة أصل آخر ألا وهو مدينون بنفس المبلغ ٦٤٠٠٠ ريال إذن الإجماليات لن تتأثر.
إذن المعادلة المحاسبية (المركز المالي للمنشأة في ١٤٢٢/٧/٩) تكون على الشكل التالي:
الأصـــــــــــول = الخصـــــــــوم + حقوق الملكية
٢٠٠٠٠٠ نقدية بالبنك = ١٤٠٠٠٠ دائنون + ٣٠٠٠٠٠ رأس المال
٥٠٠٠٠ نقدية بالخزينة
١٢٦٠٠٠ أراضي*
٦٤٠٠٠ مدينين*
= = = = = = = = = = = = = = = = =
٤٤٠٠٠٠ ٤٤٠٠٠٠
*توضح الحسابات التي تأثرت في هذه العملية الأخيرة

٥- في ٧/٢٠ تم شراء معدات مكتبية بمبلغ ١٦٠٠٠ ريال على الحساب.
الأثر: زيادة أصل جديد ألا وهو معدات مكتبية بمبلغ ١٦٠٠٠ ريال
مع زيادة التزام قائم بنفس المبلغ ١٦٠٠٠ ريال ألا وهو دائنين إذن الإجماليات سوف تزيد بنفس المبلغ ١٦٠٠٠ ريال.
إذن المعادلة المحاسبية (المركز المالي للمنشأة في ١٤٢٢/٧/٢٠) تكون على الشكل التالي:
الأصـــــــــــول = الخصـــــــــوم + حقوق الملكية
٢٠٠٠٠٠ نقدية بالبنك = ١٥٦٠٠٠ دائنون + ٣٠٠٠٠٠ رأس المال
٥٠٠٠٠ نقدية بالخزينة
١٢٦٠٠٠ أراضي

٦٤٠٠٠ مدينين
١٦٠٠٠ معدات مكتبية*
= = = = = = = = = = = = = = = = = = = =
٤٥٦٠٠٠ ٤٥٦٠٠٠

٦- في ٧/٢٨ تم تسديد مبلغ ٦٠٠٠٠ ريال من المبلغ المتبقي من ثمن المبنى بشيك.
الأثر: نقص أصل قائم ألا وهو نقدية بالبنك بمبلغ ٦٠٠٠٠ ريال
مع نقص التزام قائم بنفس المبلغ ٦٠٠٠٠ ريال ألا وهو دائنين إذن الإجماليات سوف تنقص بنفس المبلغ ٦٠٠٠٠ ريال.
إذن المعادلة المحاسبية (المركز المالي للمنشأة في ١٤٢٢/٧/٢٠) تكون على الشكل التالي:
الأصـــــــــــول = الخصـــــــــوم + حقوق الملكية
١٤٠٠٠٠ نقدية بالبنك = ٩٦٠٠٠ دائنون + ٣٠٠٠٠٠ رأس المال
٥٠٠٠٠ نقدية بالخزينة
١٢٦٠٠٠ أراضي
٦٤٠٠٠ مدينين
١٦٠٠٠ معدات مكتبية*
= = = = = = = = = = = = = = = = = = = =
٣٩٦٠٠٠ ٣٩٦٠٠٠

إذن قائمة المركز المالي لمنشأة العليا في ١٤٢٢/٧/٢٨هـ كالتالي:

قائمة المركز المالي لمنشأة العليا
في ٢٨ /٧/ ١٤٢٢هـ

١٤٠٠٠٠ نقدية بالبنك *	**٩٦٠٠٠ دائنون***
٥٠٠٠٠ نقدية بالخزينة	
١٢٦٠٠٠ أراضي	**٣٠٠٠٠٠ رأس المال**
٦٤٠٠٠ مدينين	
١٦٠٠٠ معدات مكتبية	
= = = = = = = = = = = =	**= = = = = = = =**
٣٩٦٠٠٠	**٣٩٦٠٠٠**

الأصـــــــــــــول الالتزامات
كلام الدكتور عن هذه المحاضرة:

فإذن أهم درس هو المعادلة المحاسبية حيث من يفهم هذا الدرس باستطاعته فهم جميع الحلقات والمحاضرات القادمة

المحاضرة العاشرة

عنوان هذه الحلقة تابع المعادلة الحسابية كنقطة البداية وتأثير العمليات المالية للوحدة الاقتصادية على المعادلة المحاسبة للوحدة . ((مراجعة للمحاضرة السابقة))

قلنا ان هناك أربع تأثيرات على المعادلة المحاسبية اما الزيادة في الجانبين الأصول والالتزامات او نقص في الجانين او الزيادة والنقص في جانب واحد دون المساس بالإجمال

تمرين للمراجعة :

الجدول التالي يوضح تأثير بعض العمليات المالية على المعادلة المحاسبية باستخدام إشارة (+) للدلالة على الزيادة وإشارة (-) للدلالة على النقص أو عبارة (لا أثر) للدلالة على عدم وجود أثر للعملية :

العملية	الأصول	الخصوم	حقوق الملكية
شراء آلة كاتبة على الحساب	+	+	لا أثر
اقتراض مبلغ من البنك	+	+	لا أثر
سداد أحد الدائنين نقداً	-	-	لا أثر
تحصيل مبلغ نقدي من أحد المدينين	+ ، -	لا أثر	لا أثر
شراء معدات مكتبية نقداً	+ ، -	لا أثر	لا أثر
بيع قطعة أرض نقداً بسعر يعادل تكلفتها	+ ، -	لا أثر	لا أثر
بيع قطعة أرض نقداً بأعلى من تكلفتها	+ نقدية بسعر البيع - أراضي بالتكلفة	لا أثر	+ الفرق زيادة في رأس المال كربح
بيع قطعة أرض نقداً بسعر أقل من تكلفتها	+ نقدية بسعر البيع -أراضي بالتكلفة	لا أثر	- الفرق نقص في رأس المال كخسارة

(الرجاء مشاهدة المحاضرة والاستماع إلى شرح الدكتور مباشرة عند الدقيقة ٧:٣٠).

سوف نشاهد الأثر على المعادلة المحسابيه ..المعادلة المحسابيه تقول أن الأصول تساوي الخصوم وحقوق الملكية فالأصول هي الجانب الأيمن في المعادلة اما الخصوم وحقوق الملكية الجانب الأيسر سوف نرى التأثير على الجانبين فعندما نقول شراء اله كاتبه على الحساب فهنا اشتريت أصل جديد فيجب ان احصل عليه حتى استطيع ان أقوم بالنشاط الأساسي بافتراض أن المشروع خدمي مثلا فشراء اله كاتبه على الحساب معنى ذلك ان الأصول زادت في مقابل زيادة الخصوم لان على الحساب فليست عمليه إيداع رأس المال فهنا الأصول زادت بمقابل زيادة الخصوم للغير لان هذا التزام على الغير(دائنين) فهنا الجانبين زادوا الكفة اليمين(الأصول) والكفة اليسار (الالتزامات)في صورة الخصوم وحقوق الملكية وبالتالي حقوق الملكية لم تتأثر فالأصول زادت في الآلة الكاتبة في صورة زيادة الخصوم.

العملية الثانية وهي اقتراض مبلغ من البنك يعني أخذت مبلغ من المال نقدا بصوره قرض وليكن البنك أعطاك قرض بمبلغ ٥٠٠٠٠ ريال فالبنك وضع في حسابك ٥٠٠٠٠ ريال تستطيع ان تصرفها في أي وقت بمقابل انك تقوم بتسديدها بعد فتره معينه سواء كان قرض طويل الأجل او قرض قصير الأجل فالأصول زادت من أين أتت ؟؟ مصدرها هو الخصوم كقرض لأنه يعتبر التزام للغير على المنشأة من صاحب المشروع فالخصوم زادت في مقابل زيادة الأصول فالكفتين زادت في نفس اللحظة بنفس المقدار.

العملية الثالثة سداد احد الدائنين نقدا كلمه سداد يعني النقدية نقصت بس نقدا تعني سداد من الخزنة نقدا(لو من بنك ذكر شيك ولكن هنا لم يذكرها) فالأصول نقصت أي الكفة اليمين نقصت فهنا واحد من اثنين يا إما زيادة أصل ثاني من نفس المقدار وهكذا تكون كفه الأصول تعادلت مع كفه الالتزامات او انك تنقص كفه الالتزامات الجانب الأيسر بنفس المبلغ لان أنت سددت احد الدائنين وهنا الدائنين نقصوا كان عندك التزام للدائنين بخمسه ألاف ريال وسددتهم (كاش) نقدا وفي هذه الحالة النقدية نقصت كأصل بمقابل نقص الدائنين كخصم وفي هذه الحالة الكفتين نقصوا فهذا التأثير الثاني نوع ثاني من التأثير فنحن قلنا ان التأثيرات أربعه يا إما الزيادة في الجانبين او النقص في الجانبين بس في الاحتمال هذا الإجماليات إما تزيد او تنقص فالاحتمال الأول والثاني الإجمالي بيزيد في الاحتمال الأول كإجمالي أصول وإجمالي التزامات بنفس المبلغ و الاحتمال الثاني فهو نقص بالجانبين ولذلك الإجماليات تنقص بمقدار نقص الخصوم والأصول

العملية الرابعة تحصيل مبلغ نقدي من احد المدينين كلمه تحصيل أي النقدية زادت المدينين أصل عندك مثلا (كنت تريد فلوس من ناس) فالمدينين غير الدائنين ، الدائنين اسمها دائنون أي التزام عليك يعني خصم اما المدينين لك لمنشأتك فالمدينين أصل لأنه حق لي عند الغير.. فتحصيل مبلغ نقدي من احد الدائنين أي يمثل زيادة أصل الا وهو النقدية في مقابل نقص أصل أخر الا وهو المدينين فالخصوم (الالتزامات)لم يحدث فيها تغيير، فالزيادة والنقص تكون في جانب واحد الا وهو جانب الأصول فمثلا أنت تطالب شخص بـ ١٠٠٠٠ ريال من احد المدينين فالـ١٠٠٠٠ ريال أساسا موجودة من ضمن تشكيلة الأصول_ فحصلت عليهم اليوم_ فالذي حصل ان النقدية زادت بمقابل نقص أصل أخر وهو المدينين فإجمالي الأصول لم تختلف لان(الخصوم) الالتزامات لم تتأثر ففي الجدول شاهد الخصوم وحقوق الملكية لها اثر لأنها عملية خاصة بجانب واحد جانب الأصول وهي التي ستختلف فـ ١٠٠٠٠ كانت بصورة مدينين – شلتها وأخذته كاش ـ فهنا بدلت أصل بأصل بدلت المدينين بالنقدية فمثلا لما تدخل سوبر ماركت بـ٢٠٠ ريال اشتريت أغراض بـ٥٠ ريال فسوف تخرج بمبلغ ١٥٠ ريال بمقابل خرجت بكيس فيه بعض الأغراض بـ٥٠ فالأصول هنا لم تختلف فأنت خرجت بـ٢٠٠ ريال لكن كانوا قبل كاش نقدا وألان ١٥٠ ريال نقدا و٥٠ ريال أغراض في كيس نفس الكلام في تحصيل مبلغ نقدي من احد

(المدينين)كأحد مفردات الأصول نقصت في مقابل زيادة أصل أخر وهو النقدية في الخزينة والالتزامات لم تتأثر لأنك لم تأخذ نقود من احد فالتزام عليك أي لم تعطي تسهيلات مثل الحالة الأولى مثلا فهذه النوعية الثالثة من التأثيرات ألا وهو الزيادة والنقص في الأصول
شراء معدات مكتبية نقداً شبيهه بالعملية التي تسبقها فالمعدات المكتبية كأصل زاد بمقابل نقص النقدية كأصل اخر نتيجة هذا التبادل كأننا بدلنا أصل بأصل.
بيع قطعة أرض نقداً بسعر يعادل تكلفتها فهنا عمليه استبدال لديك ارض ب١٠٠٠٠ ريال فبعتها ب١٠٠٠٠ ريال فهنا بدلت ارض بمبلغ نقدي كاش فهنا عمليه استبدال أصل بأصل دون التأثير بالجانب الأيسر وهو جانب الالتزامات فيترتب على هذه العملية زيادة أصل الا وهو النقدية ونقص أصل أخر الا وهو الأرض بنفس المبلغ فهذه العملية لن يترتب عليها أي تأثير
بيع قطعة أرض نقداً بأعلى من تكلفتها كان اشتري ارض ب١٠٠٠٠ ألف وأبيعها ب ١٢٠٠٠ الف يترتب على هذه العملية زيادة النقدية بالخزنة كأصل زاد بسعر البيع والأرض نقصت بالتكلفة هنا إجمالي الأصول سيزيد بـ٢٠٠٠ فسترد الى زيادة في الإلزامات فتعتبر ربح وهذا الربح يرد لصاحب المال وهو حقوق ملكية فهذا الفرق يمثل زيادة برأس المال كربح
ولو بيع قطعة أرض نقداً بسعر أقل من تكلفتها في هذه الحالة هذه النقدية بالخزنة كأصل سيزيد بسعر البيع وليكن ٨ و الأراضي راح تقل بالتكلفة وليكن ١٠ او ٩ فبهذه الحالة ستزيد اصل بسعر بيع ٨ وتنقص أراضي ب١٠ اللي هي التكلفة فهنا ٢٠٠٠ تعتبر خسارة فالفرق هذا يمثل نقص في رأس المال كخسارة وبهذه الحالة الجانبين سيقلون بالخسارة .

أسئلة للمراجعة :
وطبعاً الامتحان سيكون بنفس هذه الصورة إما عبارة صح و خطاء أو اختيارات ...

١- إذا حدثت زيادة في أحد الأصول فلا بد وأن يقابل ذلك نقص في أصل أخر أو زيادة في حقوق الملكية .

أ. العبارة صحيحة .
ب. <u>العبارة خطأ .</u>

شرح : طبعاً العبارة هذه خطأ لماذا لأنه إذا زاد أصل ممكن يترتب على ذلك أما زيادة حقوق الملكية أو زيادة خصم هو هنا الخطأ ليه لأنه هو اقتصر الزيادة على حقوق الملكية.
متى تصبح صحيحة لو قال أو زيادة في الالتزامات مثل العبارة اللي بعدها التزامات هنا تشمل حقوق الملكية والخصوم عشان كذا العبارة صحيحة .

٢- إذا حدثت زيادة في أحد الأصول فلا بد وأن يقابل ذلك نقص في أصل أخر أو زيادة في الالتزامات ؟

أ- **<u>العبارة صحيحة .</u>** ب. العبارة خطأ .

٣- لا يترتب على سداد الالتزامات نقداً أي تأثير على مجموع طرفي المعادلة المحاسبية؟

أ. العبارة صحيحة . **ب. <u>العبارة خطأ .</u>**

شرح : هنا الالتزامات نقداً ليست كالتزام كخصم أو حقوق ملكية ونقص أصل أي تأثير على مجموع طرفي المعادلة المحاسبة يبقى هنا نقص في الجانبين يبقى لازم الإجمالي ينقص أيضاً بنفس المقدار إذاً العبارة هنا خطأ ومتى تكون صحيحة لو قال يترتب على ذلك نقص في أو تأثير على مجموع طرفي المعادلة المحاسبية.

المحاضرة الحادي عشر

المعادلة الحسابية كنقطة بدايه او تابع المعادلة الحسابيه كنقطة بدايه حنى يقلنا اكثر من محاضره وحنى نتكلم عن المعادلة المحاسبيه كبدايه لي نظام محاسبي لي وحده اقتصاديه اومنشئه او شركه من اهم شي في النظام المحاسبي هي ميلد هذه المعادلة الحسابيه وجدة نتيجة او تطبيقان لمبدى الوحده الحسابيه لان نتيجة وجود هذهي الشركه بمجرد توقيع عقد الشركه و اشعرر الشركه رسمياً اصبحة لهذهي الشركه او المنشئه شخصيه معنويه مستقله عن اصحابها او ملكها الحالقه الحادية عشر المقرر مبادئ المحاسبه عنوان الحلقه : تابع المعادله المحاسبية-نقطة البدايه .تاثير العمليات الماليه للوحدة الاقتصاديه على المعادلة المحاسبية للوحدة وبتالي بتولد مع ميلد هذهي الشركه المعادله المحاسبيه في نفس الوقت كن نتكلم على تاثير العمليات الماليه على الي بتقوم بها الوحده الاقتصاديه على المعادله المحاسبيه لها و اتكلمنا في الحلقات السابقه على انا هذهي المعادله لا بد ان تكون متوازنه الطرفين متوازنين الطرف الايمن للمعادله لا بد ان يساوي الطرف الايسر واي عمليه ما ليه لابد ان يكون لها تاثير متساويه على الطرفين .تاثير العمليات المالية للوحدة الاقتصادية على المعادلة المحاسبية للوحدة :كقاعدة عامه لابد ان يكون لاي عملية ماليه تكون الوحدة الاقتصادية طرف فيها تاثير متساوي على جانبي المعادلة الحسابية . .تابع المرحلة الاولى : تاسيس مشروع جديد وتكوين مركز مالى قوي بمعنى ان التوازن لا بد ان يكون موجود لهذه المعادله في أي لحظه وبعد أي عمليه وقولنا لمن تكلمنا عن تاثير العمليات الماليه لوحده اقتصاديه على هذه المعادله المحسابيه لي اساس النظام المحاسبي بنسبه لنظام المحاسبه الماليه لانن بنركز على نظام المحاسبه الماليه الذي يهدف الى توليد او اخراج معلومات الاطراف خارج الوحده عن طريق الاقوائم والتقارير الماليه المنشوره التي تساعد او الموجهه اساسا الااطراف خارج الوحده لتقديم المعلومات عن اداء الوحده والمركز المالي لها في لحظه ماليه معينه(القوم ماليه) لم تكن واضحه لي) الى احنا بنشوفها في الجرائد اليوميه الى بتمثل تعبير عن نتيجة نشاط هذه الوحده عن فتره ماضيه من ربح او خساره نتيجة الاداء عن الفتره الماضيه من ربح او خساره وتصوير لي المركز المالي للمشروع في لحظه زمنيه

معينه مال للوحده الاقتصاديه من اصول وما عليها من التزامات في لحظه زمنيه معينه وتكلمنا على تاثير العمليات الماليه على المعادله الحسابيه فقلنا كقاعده عامه وبنكرر للمره العاشره ان لا بدان يكون لي أي عمليه ما ليه تكون للوحده الاقتصاديه تاثير متساوي على جانبي هذه المعادله المحسبيه وفرقنا ما بين نوعين من العمليات عمليات خاصه بتكوين مركز مالي قوي وسليم او اعداد معادله محسابيه متوزنه بين الجانب (اليمين(لم توضح لي) الذي يمثل الاصول والجانب الايسر الذي يمثل الالتزامات التى على تلك الاصول فلا بد ان يكون هناك تناسب وتناغم وتوازن بين الاصول بتعت المشروع وما على هذه الاصول من التزامات وقلن ان هذه الالتزامات تعتبر مصادر الحصول على الاموال للوحده الاقتصاديه ام الاصول فكيفية التصرف في هذه الاموال التى تم الحصول عليها من الجهات المختلفه سواء من غير في صورة خصوم او من المالك في صورة حقوق ملكيه فا فرقنا ما بين مرحلتين مرحلت تاسيس مشروع جديد وتكوين مركز مالى قوي وذا الكلام الى احنا تكلمناه الحلقات الماضيه النهرده قبل ما ادخل في المرحله الثانيه وهو العمليات الجاريه الي هي بعد الانتها من تكوين مركز مالي قوي وسليم يتم البدء في التعامل مع الاطراف او العملاء كا عمليات جاريه بئئ في صورة مبيعات تقديم خدمات الى هو لانشاط الاساسي للمشروع الذي اقيم المشروع من اجلهي فقبل ما ادخل انا في هذه العمليات الجاريه وما يترتب على ذالك من تحقيق الهدف الاساسي من قيام المشروع وهو تحقيق الارادات وتقديم الخدمات للغير في مقابل الحصول على اتعاب وفي سبيل الحصول على تلك الارادات او الاتعاب الى هو القيام بي النشاط الاساسي لابد من التحمل بعض المصاريف للزمه للحصول على تلك الارادات قبل ما ادخل في المرحله الثانيه ذي لابد ان نراجع ثاني برضو على شان اتاكد من الفهم للمرحله الاول وهو تكوين مركز مالي قوي وسليم أي تاثير العمليات على المعادله الاصليه لتكوين مركز مالى الى هو الاصول والى هو ايه الالتزمات بس فقلن احنى سابقا ان العمليات تاثيرها على المعادله المحاسبيه الاساسيه دون ارادا ت او مصروفات خالص دون القيام بي النشاط الاساسي لس ما زلن في المرحله الاول ان تاثير العمليات لا بد فيه اربع احتمالات يا ام يترتب على العمليات الحسابيه زيادات الجانبين زيادة (القصور) مو واضحه عندي) والالزامات زي شراء الات على الحساب او الحصول على راس المال نقدا في خزينة المشروع يبق يترتب على كذا ايه زيادة النقديه كا اصل في مقابل زيادة راس المال كلتزام في صورة حقوق ملكيه او عند شراء اصل الات مثلا او سيارات على الحساب بدون سداد يعنى السداد بعد فتره في صورة الحصول على تسهيلات يبق في المقابل كذا ايه ان الاصول زادة عندي كاصل في صورة سيارات او الات في مقابل زيادات الالتزامات الي هي في صورة خصوم(دا انون (لم تتضح لي)دي التاثير الاولاني وهي زيادة اصل مع زيادة خصم وانا عطية مثال الحلقه الى فاتت وشفن تاثير بعض العمليات في صورة زياده او نقص بس يبق التاثير الاولاني زياده في الجانبين التاثير الثاني عكس نقص في الجانبين(غالب(لم تتضح لي) الاصول وغالب الالتزامات يبق اذا الاصل نقص كاصل في مقابل نقص الالتزامات زي ايه مثلاً زي سداد الدين المستحق لاحد الدائنين نقداً يبق انت عليك دين وسددته يبق الى حصل في المعادله دائنون نقص كلتزام في مقابل نقص(انديه(لم تتضح لي) يبق لزم المعادله دي ان تكون متوازنه في أي لحضه وبعد أي عمليه يبق ان قلت التاثيرين تاثير زياده في الجانبين او نقص في الجانبين الاحتمال الاولاني او الاحتمال الثاني يترب على كذا تغيير في اجمالي الاصول يام بي الزياده يا ام بي ايه الاجماليات اجمالي الاصول والاجمالي الالتزامات يام يزيد في الحاله الاول يا ام ينقص في الحاله الثانيه التاثير الثالث الزياده والنقص في جانب الاصول بس دون المساس بي جانب الاتزامات وشفن في الحلقه العاشره الماضيه بعض الامثله على الاربع احتمالة زي ايه مثلن التاثير في جانب الاصول بيع اصل عندي نقدا بيع اصل موجود نقدا والحصول على قيمته نقدا زي مثلا عندك الات او

سيارات بعتها نقدا يترتب على العمليه ايه انو الاصل نقص الى بعتوه مبقش موجود عندك بعته في مقابل الزياده النقديه كاصل نقدي زاد في النقديه يبق اذا حصل ايه تشكيلة الاصول اختلفه هناء يبق اصل نقص في مقابل زيادة اصل ثاني يعني عملية استبدال مورد او اصل باصل دون المساس بجانب الالتزامات يبق اذا اجمال الاصول تشكيلة الاصول اختلفة لكن اجمال الاصول لم تختلف الاجمال واحد على شان الالتزامات كاجمالي برضو ما اتاثرتشي التاثير الرابع والاخير يمكن يبق التاثير في جانب الالتزامات بس زي ما كان عندك مثلاً دين لاحد الدئنين بمبلغ معين عشر الف ريال مثلاً فا بدل ما كان دين شخصي بق دين على كمبياله عطيتوه كمبياله ورقه تعهد بان عليك مبلغ كذا تدفعه بعد شهر او شهرين او سنه يبق ذي احنى بنسميها المحاسبين اوراق دفع يعني تحول الدين من دايين شخصي كدئنون احمد او محمدين وهكذا الى دين على كمبياله عليها يبق دي بنسبه لي بنسميها اوراق دفع اذا تحول الدين من دين شخصي دئنون احمد او شركة العليا او شركة وهكذا الى دين على كمبياله بيق تحول الدين من دئنون الى اوراق دفع الاثنين خصوم يبق احد الخصوم نقص في مقابل زيادة اخصم اخر الا وهو اوراق ايه اوراق الدفع .

اسئلة مراجعه على ماسبق ذكره:

ناخذ بعض التمارين على صورة عباراة **صح ام خطاء**

س١ : يتساوى راس مال المنشأ ة مع الفرق بين الاصول والخصوم بصفة دائمة.

أ-العباره صحيحة ب- العباره خاطئه

س٢: يمكن ان لا يترتب على بعض العمليات التى تقوم بها المنشاة أي تغيير في مجموع الاصول او الخصوم

أ-العباره صحيحه ب- العباره خاطئه

س٣: يؤدي النقص في احد الاصول الى زيادة مماثلة في اصل اخر او نقص مماثل في احد الخصوم او نقص مماثل في حقوق الملكيه .ا-العباره صحيحه ب- العباره خاطئه .

قراء العباره الاول وقال انا قلة المعادله المحاسبيه الاساسيه هي عباره عن ايه الاصول بتساوي الخصوم زائد حقوق الملكيه نقص راس المال قلة الحقوق الملكيه حقوق الملكيه هي زي ما شفنا بي التعريفات بتاعة المصطلحات المحاسبيه الرئسيه حقوق الملكيه عباره عن راس المال زائد الارباح المحتجزه او الامتبقاه في المنشئه دون توزيع يبق حقوق الملكيه هي عباره عن حجتين مش حاقه وحده بس عباره عن راس المال ذي في بداية المشروع لكن بعد المشروع ما يبدء بي سنوات يبق فيه ما يسمى الارباح المحتجزه او الارباح المتبقاه دون توزيع اصحاب المشروع او الجماعه العموميه لشركه قررة انها تبقي هذه الارباح مع المنشئه مع راس المال في صورة حقوق ملكيه دون زيادة راس المال لمواجهة أي ايه أي اضافات او أي ما يطرء في المستقبل بنسبه للمنشئه يبق فيه ارباح متبقاه لمواجهة أي تغيراة او التزامات في المستقبل يبق ذي ارباح محتجزه او متبقاه في المنشئه مع راس المال في صورة حقوق ملكيه يبق الحقوق الملكيه هي الفرق بين الاصول والخصوم وليس راس المال ممكن حقوق الملكيه دي تزيد عن راس المال في حالة وجود ارباح او تقل او تساويه يبق اذا **العباره خطاء** لان الفرق بين الاصول والخصوم هو حقوق الملكيه وليس راس المال لانه قد يكون راس المال اكثر او اقل من ايه من حقوق الملكيه العباره الثانيه قراهاوشرحها ان قلة في تاثير العمليات على المعادله المحاسبيه فيه اربع احتمالة يام زياده في الجانبين يا ام نقص في الجانبين وفي الحالتين الاولين ذول الاجمال بتع الاصول والخصوم حيختلف في تغيير مجموع الاصول والخصوم حيختلف لكن التاثير الثالث والرابع الى هو التاثير في جانب واحد بس في جانب الاصول او جانب الالتزامات يبق في الحاله دي الاجمالة مش حتختلف يبق في الحاله ذي العباره صحيحه يعني ممكن الا يترتب على بعض العمليات يعني فيه بعض العمليات الي هي

زي الثالثه والرابعه التاثير الثالث والرابع وليس التاثير الاول والثاني في التاثير الثالث والرابع يمكن ان لا يوجد تغيير في مجموع الاصول والالتزاماتلكن ان لو شلة لي(يعني لا) دي يمكن ان يترتب على بعض العمليات التى تقوم بها المنشاة تغيير او قلت لا بد ان يترتب على العمليات التى تقوم بها المنشئه تغيير في مجموع الاصول او الخصوم يبق العباره خطاء مش لزم كل العمليات يترتب عليها تغيير في مجموع الاصول والا ايه الالتزامات ما ينفعش مش لزم فيه بعض العمليات لا يترتب عليها تغيير في مجموع الاصول والا ايه والخصوم اذا يبق **العباره صحيحه** لانه بتقول او تنص على ان لا يترتب على بعض ::: الى اخر العباره العباره الثالثه قرئها واحد الاصول الالات او السيارات يعني الاممتلكة بتعت المنشئه ممكن الزياده والنقص في جانب الاصول مثلاً او نقص مماثل في احد الخصوم او نقص مماثل في حقوق الملكيه العباره اكيد صحيحه ولو جيت وقلتها في شكل ثاني يادي النقص في احد الاصول الى زيادة مماثله في اصل اخر او نقص مماثل في احد الالتزامات طيب العباره صحيحه برضولان اللتزامات بتشتمل على نوعين من الالتزاما الخصوم وحقوق ايه الملكيه يبق العباره ايه صحيحه لكن لو قلة العباره يؤدي النقص في احد الاصول الى زياده مماثله في اصل اخر فقط وشلة بقية العباره طيب **العباره خطاء** لاني انا خسرة النقص في احد الاصول لابد ان يترتب عليه زياده مماثله في اصل واخر ما ينفعش لنه يمكن ان يترتب عليه نقص اصل نقص التزام مش لزم زيادة اصل اخر وهو يمكن ان يترتب على النقص اصل زيادة اصل ونقص التزام يعني التشكيله ما بين المهم ايه انه يبق فيه توازن في النهايه بين الاصول والالتزامات .

س٤: لا يترتب على سداد الالتزامات نقدا أي تاثير على مجموع طرفين المعادلة المحاسبيه .

أ- العبارة صحيحة ب- العباره خاطئة .

نرجع للجدول الي كنت عامله الحلقه الماضيه ممكن ترجعله وتشوف عمليه زي دي هل شوف احنى كن عاملين ايه التاثير على المعادله المحاسبيه بي الاشارات بي الزياده والنقص زي مثلاً العملية كنت سداد احد الدئنين نقداً حتجد انهي عملنا علامة ناقص في الاصول وناقص في الخصوم يبق ناقص في الجانبين طالم ناقص في الجانبين لا بد من مجموع طرفي المعادله لا بد ان ينقص لانه التاثير الثاني وان قلت التاثير الاولاني الى هو الزياده في الجانبين او نقص في الجانبين لي تاثير احد العمليات على المعادله لو زياده في الجانبين او النقص في الجانبين يبق الاجمالي لا بد ان يختلف يام يزيد الاجمالي يا اما ينقص بمقدار التاثير هذا يبق اذا هذه العباره خاطئه ليه بق لأنه يقولك لا يترتب على سداد اللتزامات نقدا أي تاثير على مجموع طرفي المعادله المحاسبيه يبق **العباره ذي خطاء** لكن انا لو شلة لا ذي لو قلت يترتب على سداد الالتزامات نقدا تاثير على مجموع طرفي المعادله المحاسبيه يبق العباره صح لاني في الحاله ذي اعترفة انو نتيجة سداد اللتزامات نقدا لا بد ان يتاثر الاجمالي بتاع طرفي ايه المعادله المحاسبيه طبعاً بناقص حتى لو ما قلتش بنقص دي برضو صح لان الاجمالي تاثر المهم طبعا تاثر بي النقص لان اساس سداد الالتزامات نقدا يبق الالتزامات نقصة والنقد يه نقصة لان كلمة سداد يا جماعه في لو اقول سداد يبق النقديه نقصة عنده لاني سدادة المنشئه بتاعتك سددة يبق الخزنه او البنك فيها اكيد نقص في مقابل النقص ايه الالتزام انت بتسدد التزام عليك زي ما يكون عليك قرض استحق سداده او قصد استحق سداده انت بتروح اتسدده يبق ايه الى حصل ذي الوقتي الالتزام العبق الى كان عليك نقص في مقابل الخزنه ايه في مقابل النقديه نقصة .

س٥: لايترتب على تحصيل مبالغ من المدينين نقدا أي تاثير على مجموع طرفي المعادله المحاسبيه:

أ- العباره صحيحه ب- **العباره خاطئه.**

عكس العباره الرابعه برضو نفس الكلام يبق العباره خاطئه لانو طالم تحصيل مبالغ نقدا من احد

المدينين يبق في الحاله ذي العباره ايه العباره خاطئه لانو هناء التاثير في جانب ايه في جانب الاصول فقط زودن مدينين ونقصن ايه وزودن النقديه يبق اذن هذه العباره لان ذي التاثير الثالث زيادة اصل ونقص اصل اخر المفروض تبق العباره ذي ايه العباره ذي صحيحه وليست خاطئه .

س٦: لا ياثر سداد الالتزام المستحقه على المنشئاة للغير على حقوق الملكيه:

أ -العبارة صحيحه ب- العباره خاطئه.

لانو ذي سداد الالتزام المستحق للمنشئاه على المنشئه للغير يعني دائنون وليس حقوق ايه ملكيه يبق اذا فعلان لا ياثر على الحقوق الملكيه لنه بياثر على الخصوم.

س٧: مهما كانت العمليات الماليه فانهاا لم تادي الى الاخلال بتوازن المعادله المحاسبيه.

أ -العباره صحيحه ب- العباره خاطئه.

س٨: تادي عملية شراءاصل الى زيادته وزيادة حقوق الملكيه بقيمته في نفس الوقت تحقيقا لتوازن المعادله المحاسبيه ا- العباره صحيحة ب- العبارة خاطئة.

العبارة خطئ لنو شراء الاصل مش لزم يادي الى زيادة حقوق ملكية ممكن يادي الى زيادة التزامات كا الخصوم .

س٩: يجب ان تكون المعادلة المحاسبيه في حالة توازن في بداية الفتره المحاسبيه فقط.

أ- العبارة صحيحة ب- العبارة خاطئة .

العبارة خطئ لانه لزم يبق التوازن في جميع الفتراة وفي أي وقت وبعد أي عمليه.

س١٠: اذا بلغة قيمة حقوق الملكية لاحدى الشركات٥٠٠٠٠٠ريال وهي تعادل ١\٥ مجموع الاصول ، فهذا يعني ان قيمة الخصوم تبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ريال.

ا- العبارة صحيحة ب- العبارة خاطئة .

العبارة صحيحة وحنى عملناها في حلقات سابقة .

المحاضرة الثانية عشر

وعنوان هذه الحلقه تابعه لعنوان المعادلة المحاسبيه نقطة البداية ، وايضاً سنتكلم عن تأثير العمليات الماديه للوحده الاقتصاديه على المعادلة المحاسبيه للوحده ، ومثل ماشفنا بالحلقات السابقه أن المعادلة المحاسبيه لابد أن تكون متوازنه في أي لحظه وبعد أي عمليه ، وقلنا كقاعده عامه انه لابد أن يكون لأي عمليه ماليه تقوم بها الوحده او تكون الوحده لها طرف فيها لابد أن يترتب على هذه العمليه تأثير متساوي على طرفي المعادله المحاسبيه ، وتكلمنا في حلقتنا السابقه عن المرحله الاولى او النوع الاول من العمليات اللي هي العمليات المتعلقه بتكوين مركز مالي قوي او المسمى بعمليات الرأس ماليه اللي هي مرتبطه بتكوين مركز مالي قوي وسليم قبل البدئ بالقيام بالنشاط الاساسي ، وفي هذه الحلقه سنتكلم عن المرحله الثانيه اوالبدئ بالنشاط الجاري للمنشئ او مايسمى بالعمليات الجارية ، أي نريد ان نرى بيان بتأثير العمليات الجاريه على المعادله المحاسبيه ، نحن تكلمنا قبل ذلك على تأثير عمليات الرأس ماليه او العمليات المرتبطه بتكوين مركز مالي قوي وسليم ، أي تأثير العمليات على المعادله المحاسبيه دون العمليات الجارية قبل البدئ بالنشاط الجاري بالمشروع في مرحلة التكوين او تكوين الرأس المالي ، او بنسميها عمليات الرأس ماليه ، نريد ان نفرق بالاول قبل ان نرى تأثير العمليات الجاريه على المعادله المحاسبيه مالفرق بين العمليات الرأس الماليه وعمليات الجاريه ، انا بقول الفرق بين عمليات الرأس الماليه الي هي عملية تكوين مركز مالي قوي وسليم او أي عمليه ماليه حتى بعد البدئ بالقيام بالنشاط الاساسي أي عمليه ماليه يترتب عليها زيادة المركز المالي القوي أي زيادة القوه للمركز المالي او زيادة الطاقه الانتاجيه للمركز المالي او زيادة اصول المركز المالي اصول المنشئه ، أي هذه عمليه رأس ماليه وليست عمليه جاريه ، اما العمليات الجاريه هي عمليات متعلقه بالايرادات والمصروفات الجاريه والمرتبطه بالنشاط الاساسي للمنشئه ، اذاً النشاط الاساسي للمنشئه الموجوده بشركة العليا العقاريه مثلاً اذاً هذه الشركه النشاط الاساسي لها هي تجارة العقارات والوساطه في بيع وتأجير العقارات اذاً هذا يعتبر النشاط الاساسي للشركه اللي هي مساعده في تجارة العقارات اذاً العمولات اللي بتقودها نتيجة الوساطه بتمثل بالنسبه لها هي الايرادات في مقابل هذه الايرادات لابد من صرف بعض المصروفات .

اما العمليات الرأس الماليه فهذه العمليات مرتبطه بزيادة الطاقة الانتاجيه للمشروع او متربطه بتكوين مركز مالي قوي من اصول والتزامات هذه العمليات الرأس ماليه .

خصائص العمليات الرأس ماليه :

- مبالغ كبيره : أي مبالغها مبالغ كبيره
- غير متكرره : أي ليس كل يوم تشتري الات وسيارات واصول طويلة الاجر او ثابته
- ومرتبطه بأقتناء وبناء مركز مالي قوي وسليم من اصول والتزامات : أي هذه العمليات مربتبطه بتكوين مركز مالي قوي أي هي علاقه بين مركز الاصول والالتزامات من اللي اخذناها في الحقات السابقه .

<u>خصائص العمليات الجاريه</u> :

- مبالغها اقل

- متكرره
- ومرتبطه بالنشاط الاساسي
- اذاً العمليات الجاريه مثل مانرى متربطه بالنشاط الرئيسي لمنشئه ، لتحديد العمليات التي تعتبر ايراداً ومايعتبر مصروفاً ، بمعنى انه لو كان مشروع صناعي اذاً الايراد بالنسبه له هي مبيعات الانتاج التام التي تم انتاجه لوحده ، مبيعات الانتاج التام بعد ماينتج ويتكلف تكاليف للانتاج يترتب على هذه الانتاج مبيعات اذاً المبيعات الانتاج التام هذه هي الايرادات ، لو مشروع تجاري اذاً الايرادات بالنسبه للمشروع هو مبيعات البضاعه ، البضاعه التي سيشتريها لكي يبيعها ، لو مشروع خدمي مثل مكتب عقاري او شركه عقاريه او شركة تداول اسهم يعتبر النوع من هذه المشاريع خدمي مثل المحاسب او الطبيب أي يعتبر مهن حره اذاً الاتعاب بالنسبه له هي الايرادات هي الاتعاب المحصله مرتبطه بتقديم الخدمات اذاً هذه الايرادات بالنسبه لهذه الوحده ،
- اما المصروفات، فهي تختلف من مشروع صناعي او مشروع تجاري او مشروع خدمي .

فالبنسبه للمشروع الصناعي : فالمصروفات هي عباره عن تكلفة الانتاج التام لازم الحصول على الايراد ، علشان تبيع بضاعه لازم تنتج وتتحمل التكاليف ،
بالنسبه للمشروع التجاري : علشان تبيع البضاعه لازم تشتري الاول ، اذاً في مبيعات كأيرادات مبيعات البضاعه بالمقابل هناك تكلفة بضاعه مباعه
مشروع خدمي : الاتعاب المحصله لابد أن يقابلها مصروفات اخرى مثل الايجار ونور ومياه ومرتبات موظفين وهكذا ، مصروفات اخرى غير تكلفة الانتاج التام والمباع في المشروع الصناعي ، او تكلفة البضاعه المباعه في المشروع التجاري .
ندخل الان في تأثير العمليات الجاريه على المعادله المحاسبيه ، انا الان سأضيف ايرادات و مصروفات على المعادله المحاسبيه السابقه اللي كانت بتقول أن الاصول بتساوي الاصول زائد الحقوق الملكبه لم يكن فيها ايرادات ولا مصروفات ، لذا نريد أن ندخل الايرادات والمصروفات نتيجة القيام بالنشاط الاساسي ، الايرادات في النهايه تمثل زيادة في رأس المال ، اما المصروفات فتعتبر تخفيض في الايرادات اللازمه للحصول على الايرادات ،
الفرق بين الايرادات والمصروفات من اما الربح اوالخساره
فالربح : يعتبر زيادة في رأس المال
اما الخساره فتعتبر نقص في رأس المال
لان الربح والخساره مردوده في النهاية لصاحب المشروع او صاحب الوحده الاقتصاديه
ونقول كقاعده عامه

- الايرادات تمثل زيادة في الحقوق الملكيه والمصروفات تعتبر نقص في الحقوق الملكيه أي أن الفرق يمثل صافي الربح كزياده على رأس المال او نقص في حالة وجود خسارة .
- المعادلة المحاسبيه تكون على الشكل التالي ، في حالة وجود عمليات جاريه

الاصول = الخصوم + حقوق ملكيه + (الايرادات – المصروفات)، يمكن أن آتي المصروفات من جهة الثانيه (أي جهة اليمين) ولكن تكون اشاره عكسيه وتكون المعادلة متوازنه ، وهذا الشيء مهم جداً بالنسبه لي

اذن يمكن كتابة هذه المعادلة كالآتى :

الاصول + المصروفات = الخصوم + حقوق الملكيه + الايرادات
هي نفس المعادلة اللي فاتت بالضبط اللي تقول : الاصول = الخصوم + حقوق ملكيه + (الايرادات – المصروفات)،

- كقاعده يمكن قول الاتي : (القاعده لا يمكن الجدال فيها ، ويجب حفظها لاننا سنحتاجها في تكملة الدوره المحاسبيه ، واذا نقول اهم درس في المحاسبه هي درس المعادلة المحاسبيه)
  - ❖ المصروفات تعامل معاملة الاصول
  - ❖ الايرادات تعامل معاملة الحقوق الملكيه ، اذاً لما اقول ايرادات فهي مثل الحقوق الملكيه ، لما ازيد في الحقوق الملكيه اذاً لابد من زيادة الاصول او نقص احد الخصوم علشان يظل التوزان المعادلة المحاسبيه موجوده ، نفس كلامي في تأثيرات العمليات الاربعه في المعادلة المحاسبيه هي ايضاً ماشيه معاي .

انا لو اخدت المثال الأول كانت لمنشاة زيدان للعقار سأضيف عليها عمليات خاصة بالايرادات والمصروفات ، أي أن ٣ العمليات الاوليه في هذا المثال هم نفسهم العمليات التي شرحناه قبل ذلك في حالة عدم وجود مصروفات وايرادات ، ولكني سأضيف على هذه المعادلة الايرادات والمصروفات ،

مثال :

فيما يلي العمليات التي قامت بها منشأة زيدان للعقار خلال شهر صفر ١٤٢٢هـ :
١٤٢٢/٢/١هـ اودع صاحب المنشأة مبلغ ٦٠٠٠٠ ريال في حساب جاري في البنك وبعض العمليات الاخرى ، نشوف هنا انه في عمليات في ٢/١٢ حصلت المنشاة عموله مقدارها ٢٥٠٠٠ ريال نقداً مقابل قيامها بأعمال الوساطه في بيع الفلل السكنيه ، في ٢/١٥ سددت نقداً ٢٥٠٠ ريال قيمة مصروفات دعايه واعلام.
المطلوب : **بيان اثر هذه العمليات على المعادله المحاسبيه الاساسيه للمنشأة واعداد القوائم الماليه للمنشأة في ٢/١٥ /١٤٢٢هـ.**
قلت سابقاً قبل لأدخل الايرادات والمصروفات كنت قلت أن اعداد قائمة المركز المالي في نهاية الفتره ، لم يكن هناك سوى قائمة المركز المالي فقط لم يكن هناك نشاط لانه كان قبل البدئ القيام بالنشاط ، ولكن هنا في نشاط اذاً قد يترتب عليه ربح او خساره .
اذاً القوائم الماليه لم تصبح قائمه واحده فقط بل اصبحت قائمتين وهما :

١) قائمة الدخل لتحديد الربح او الخساره نتيجة القيام بالنشاط الاساسي
٢) قائمة المركز المالي بعد التأثر بالربح او الخساره .

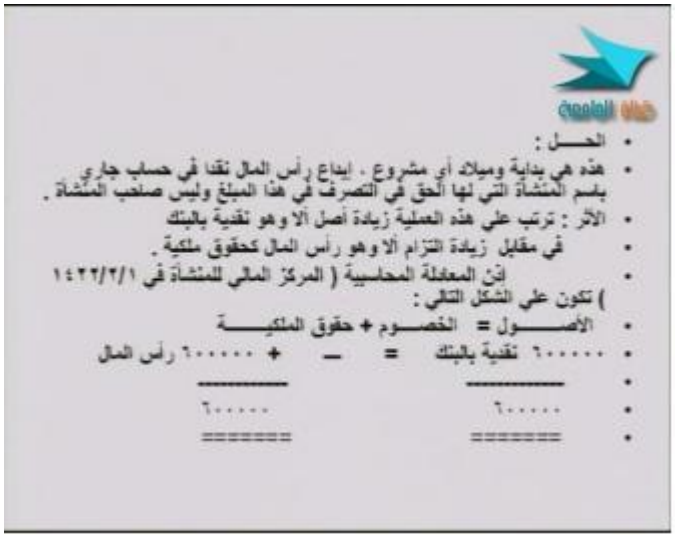

سنأخذ اول عمليه اخذناها :
يترتب على هذه العمليه زيادة او نقص الجانبين وسنرى كيف .
ايداع رأس المال نقداً ، اذاً الاصول زادت بـ ٦٠٠٠٠٠ والحقوق كرأس مال زاد بـ ٦٠٠٠٠٠ ، اذاً الاصول ساوت الخصوم ، مثل ماشرحناه زمان من حلقتين سابقتين ،

(صوره ٥)

في ٢/٥ حصلنا على قرض وايداع بالحساب الجاري للبنك ، اذاً البنك زاد لانه كان فيها ٦٠٠٠٠٠ وزادو عليه ١٥٠٠٠٠ اذاً اصبح المبلغ ٧٥٠٠٠٠ ، الالتزامات زادت كان في الاول الرأس المال فقط ٦٠٠٠٠٠ ريال فقط ثم زادهم بـ ١٥٠٠٠٠ فأصبحت ٧٥٠٠٠٠ .

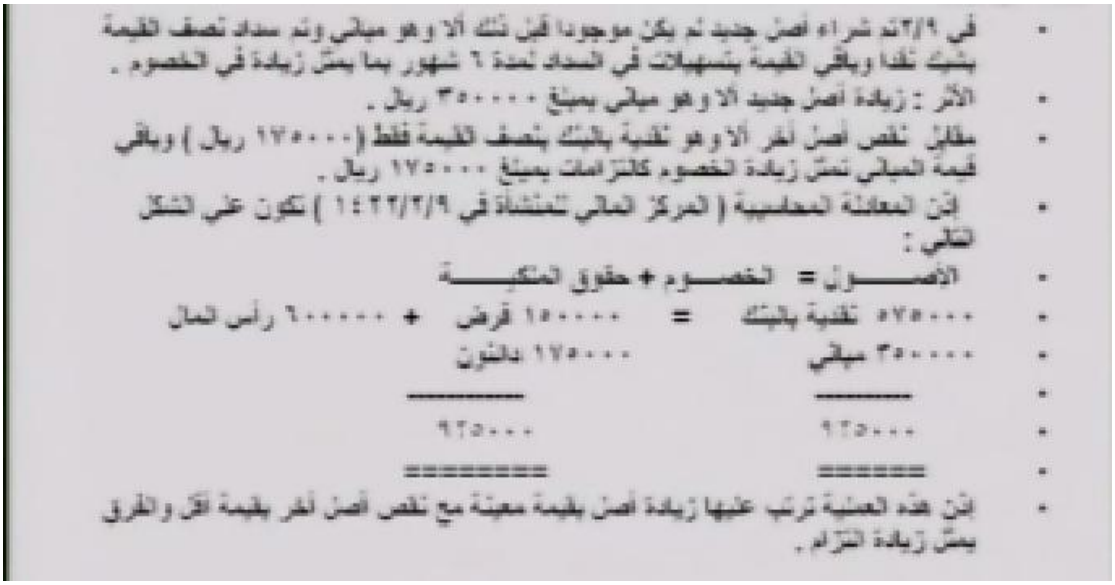

وهذه العمليه الثالثه وهي :

تم شراء اصل جديد لم يكن موجوداً قبل ذلك الا وهو مباني ، وتم سداد نصف القيمه لشيك نقداً وباقي القيمه بتسهيلات في السداد في مدة ٦ شهور مما يمثل زيادة في الخصوم .

الاثر هنا ، أن البنك لم يبقى فيه ٧٥٠٠٠٠ ريال بل اصبح فيه ٥٧٥٠٠٠ لانه زاد في اصل جديد الا وهو المباني وحصل عليه بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ ، أي أن المباني زادت المعادلة بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ ، بمقابل ماذا!! ، نحن زودنا اصل وكان بمقابل نقص اصل اخر الا وهو النقديه في البنك بنصف القيمه ٣٥٠٠٠٠ يعني ١٧٥٠٠٠ يعني البنك نقص من ٧٥٠٠٠٠ ونشيل منهم ١٧٥٠٠٠ اذاً الباقي ٥٧٥٠٠٠،

اذاً الاصول زادت اصبحت ٩٢٥٠٠٠ ، اذاً لازم الفرق هذا وهو ١٧٥٠٠٠ التي تمثل زيادة في الخصوم مع القرض اذاً بقى ١٧٥ الف دائنون ، هذا الكلام شرحناه سابقاً ، اذاً هذه العمليه يترتب عليها زيادة اصل بقيمه معينه ، مع نقص اصل اخر بقيمه اقل ، والفرق يمثل زيادة التزام ، وهذا الكلام ايضاً سبق وشرحناه .

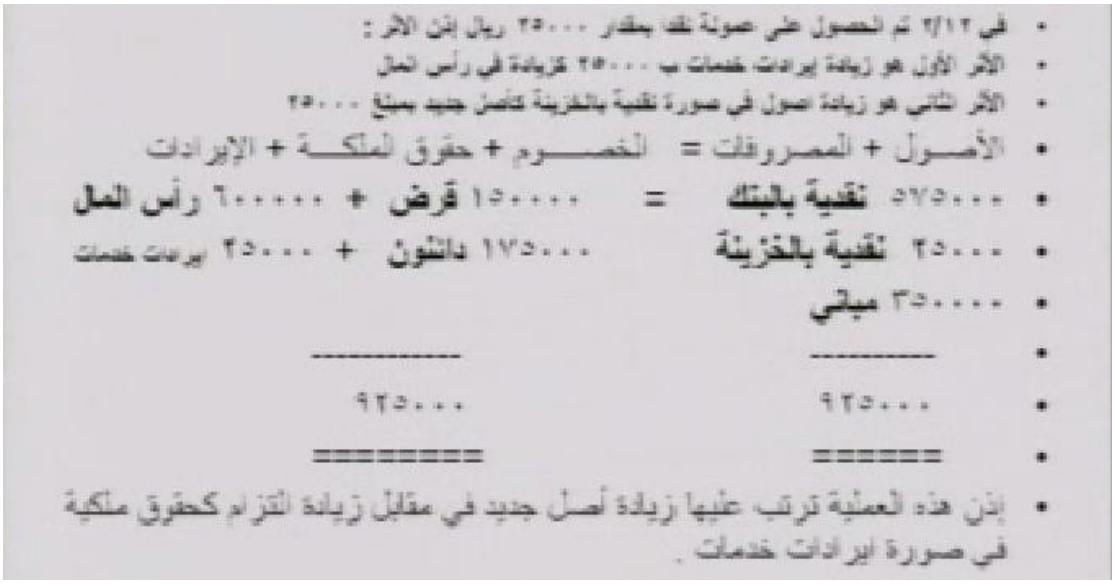

ندخل اذاً بعملية جديده ، الا وهي المصروفات والايرادات .
في تاريخ ٢/١٢ تم الحصول على عموله نقداً بمقدار ٢٥٠٠٠ ريال نتيجة الوساطه في بيع بعض الفلل ، هذه المنشأة منشأة عقارات اذاً الوساطه في هذه العموله تمثل لي ايرادات ، وانا قلت أن الايرادات تمثل زيادة في الحقوق الملكيه ، اذاً في هذه الحاله الاصول كما هي ولكنها زادت بمقدار ٢٥ الف ريال ، لماذا!!، لان الاصل هنا في الاول هي زيادة الايرادات الخدمات التي هي تمثل زيادة في رأس المال كـ ٢٥ الف زيادة في رأس المال ، لو نرى في المعادله اللي تحت ستجد أن رأس المال انها ٦٠٠ الف زودتها بـ ٢٥ الف ريال ايرادات خدمات ، اذاً جانب الالتزامات زاد ، كان الاول ٩٢٥ الف ، المفروض انه زاد بـ ٩٥٠ الف ، اذاً الاثر الثاني هو زيادة النقديه بالخزينه ، الخزنه لم تكن موجوده قبل ذلك ، كان في البنك ٥٧٥ الف كنا قلنا والخزنه زادت بـ ٢٥ الف والمباني كما هي ، اذاً المفروض أن الاجمالي كان ٩٢٥ الف وزد عليها ٢٥ الف سيكون ٩٥٠ الف اذاً هذه العمليه يترتب عليها زيادة اصل جديد في مقابل التزام بحقوق ملكيه في صوره ايرادات خدمات .

- في ٢/١٥ تم سداد ٢٥٠٠ ريال نقدا مصروفات اعلان ودعاية إذن الاثر هو :
- الاثر الأول هو نقص نقدية بالخزينة بمقدار ٢٥٠٠ اذن ستصبح الخزينة بالمعادلة الجديدة مقدار ٢٢٥٠٠ (٢٥٠٠٠-٢٥٠٠)
- الاثر الثاني هو زيادة المصروفات في صورة دعاية وإعلان ب ٢٥٠٠ ريال
- إذن المعادلة المحاسبية في ٢/١٥ ستأخذ الشكل التالي :

في تاريخ ٢/١٥ تم سداد نقداً ٢٥٠٠ الف ريال مصروفات اعلان ودعايه اذاً الاثر هو :
١) الاثر الاول هو نقص النقديه بالخزينه بمقدار ٢٥٠٠ ريال اذاً ستصبح الخزينه (كان فيها الخزينه اساساً ٢٥ الف واحنا سددنا ٢٥٠٠) اذاً ستصبح الخزينه بالمعادلة الجديده مقدارها ٢٢٥٠٠ وهي عباره عن (٢٥٠٠٠- ٢٥٠٠)
٢) الاثر الثاني هو زيادة المصروفات في صوره دعايه واعلان بـ ٢٥٠٠ ريال

اذاً المعادله المحاسبيه في ٢/١٥ ستاخذ الشكل التالي :

- الأصول + المصروفات = الخصوم + حقوق الملكية + الإيرادات
- ٥٧٥٠٠٠ نقدية بالبنك = ١٥٠٠٠٠ قرض + ٦٠٠٠٠٠ رأس المال
- ٢٢٥٠٠ نقدية بالخزينة ١٧٥٠٠٠ دائنون + ٢٥٠٠٠ إيرادات خدمات
- ٣٥٠٠٠٠ مباني
- ٢٥٠٠ م دعاية وإعلان
- ---------- ----------
- ٩٢٥٠٠٠ ٩٢٥٠٠٠
- ======= ======
- إذن هذه العملية ترتب عليها نقص أصل ألا وهو النقدية بالخزينة في مقابل زيادة مصروفات في صورة مصروف دعاية وإعلان .

اذاً في هذه الحاله ، الاصول في البنك نفس ماهي ٥٧٥ الف ، والخزنه لم يبقى فيها ٢٥ الف بل اصبح فيها ٢٢٥٠٠ والمكباني نفس ماهي وهي ٣٥٠الف ، اذاً نقصت الخزنه وزودت مصروفات الدعايه واعلان بـ ٢٥٠٠ ، اما جانب الالزامات فكما هو ، اذاً هذه العمليه يترتب عليها نقص اصل الا وهو النقديه بالخزينه في مقابل زيادة مصروفات في صوره مصروفات دعايه وعلان .

- إذن يمكن إعداد القوائم المالية في ١٥ /٢/ ١٤٢٢ هـ
- أ) قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ١٥/٢/١٤٢٢
- الإيـــــــــــــرادات ٢٥٠٠٠
- يطرح المصروفات:
- م دعاية وإعـــــــلان (٢٥٠٠)
- ---------
- صافي الدخل (ربحا) ٢٢٥٠٠
- ======

اذاً يمكن اعداد القوائم الماليه كالآتي :

- اول قئمه : هي قائمة الدخل عن فتره منتهيه في ١٥/٢/١٤٢٢هـ ، الايرادات ساخد من هذه المعادله الايرادات واشيل منها المصروفات (المعادله بصوره ٧) اذاً ٢٥ الف اشيل منها ٢٥٠٠ ، اذاً صافي الدخل كم !! ، اذاً نحن اتينا بالايرادات اللي هي الاتعاب المحصله ٢٥ الف وشيل منها مصاريف الدعايه والاعلان (كلمة م في الصوره معناها اختصار مصروف) اذاً اصبح صافي الدخل ٢٢٥٠٠ ، صافي الدخل هذا سيذهب مع رأس المال في صوره زيادة حقوق الملكيه .

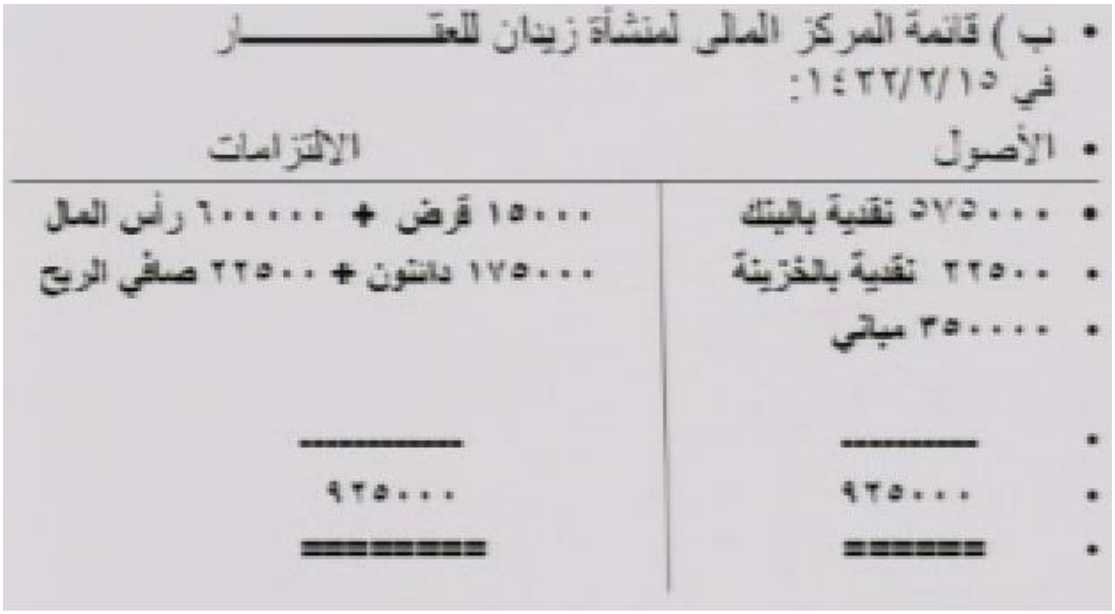

- ب) قائمة المركز المالي لمنشأة زيدان للعقـــــــــــار في ١٤٢٢/٢/١٥:

الأصول	الالتزامات
٥٧٥٠٠٠ نقدية بالبنك	١٥٠٠٠ قرض + ٦٠٠٠٠٠ رأس المال
٢٢٥٠٠ نقدية بالخزينة	١٧٥٠٠٠ دائنون + ٢٢٥٠٠ صافي الربح
٣٥٠٠٠٠ مباني	
---	---
٩٢٥٠٠٠	٩٢٥٠٠٠
=======	=======

اذاً قائمة المال لمنشاة زيدان للعقار في ١٤٢٢/٢/١٥هـ تأخذ هذا الشكل :

في الاصول :

- الاصول عباره عن ٥٧٥٠٠٠ نقديه بالبنك
- ٢٢٥٠٠ نقديه بالخزينه
- ٣٥٠٠٠٠ بالمباني .

اذاً الاجمالي ٩٢٥٠٠٠

في الالتزامات :

- القرض والدائنون كما هما ، مثل ماهي موجوده هنا (صوره رقم ٧)،ورأس المال ٦٠٠ الف ، ولكن انا لن آتي بالايرادات سأتي فقط بصافي الربح ، وصافي الربح هو مايمثل الزياده او النقص في جانب مع رأس المال ، لو في صافي ربح اذاً الربح سيزود من رأس المال ، اما لو في صافي خساره اذاً صافي الخساره تمثل نقص في رأس المال ،

اذاً نفس ماقلت في البدايه أن الايرادات تمثل زياده في رأس المال او زياده في الحقوق الملكيه ، اما المصروفات فتعامل النقص او ممكن تعامل معاملة الاصول ،

انا وضعت في البدايه معادلة (كما صوره ٧) المعادلة المحاسبيه التي تشتمل على العمليات الجاريه الغير المصروفات والايرادات اذاً انا زدت في المعادله المحاسبيه بندين ، قبل ذلك كنت بقول أن الاصول لابد أن تساوي الالتزامات ، والالتزامات عباره عن شيئين(الخصوم + الحقوق الملكيه اللي هي رأس المال والارباح المتبقيه) والان انا زودت المصروفات والايرادات ، والقاعده العامه اللي انا قلت عليها أن المصروفات تعامل معاملة الاصول واما الايرادات تعامل معاملة الحقوق الملكيه ، لآن هذه القاعده فيما بعد ستختلف معانا لما نأخذ التقدم المزدوج والدوره المحاسبيه لتسجيل تأثير العمليات الماليه على القوائم الماليه والمعادلة المحاسبيه ، لانه سنأتي بعد ذلك واقول لك أن الاصول و المصروفات في جانب والخصوم والحقوق الملكيه للأيرادات في جانب اخر ولكل منهما له طبيعه ، الاثنين طبيعتهم واحده ، لاني لما اقول أن الاصول والمصروفات بعد ذلك طبيعات وحسابات وهي مدينه بطبيعتها ، لانه حتى موجود بجانب المدين بالمعادله ، اما الاصول والحقوق الملكيه والايرادات

كلها بنود لحسابات ذات طبيعه واحده وهي طبيعه دائمه ، لانه حتى موجوده في كف اليسار يعني لو افترضان أن جانب المدين وجانب الدائن اذاً يكون الاصول والمصروفات بطبيعتها بجانب المدين في المعادله او الجانب الايمن والخصوم والحقوق الملكيه والايرادات لها طبيعه لوحدها وهي بجانب الدائن ، يعني لو شفت في قائمة المركز المالي ، سنجد ايضاً انها جانين جانب اصول وجانب التزامات جانب ايمن وجانب ايسر الاصول والمصروفات نفس الطبيعه بتاخذ طبيعه المدين اما الجانب الاخر وهخي جانب الاتزامات والايرادات بتأخذ طبيعه مغايره وهي طبيعه الدائن ، وهذا الكلام سنستخدمه في حلقاتنا القادمه ،

كمراجعه سريعه اريد أن اقول كقاعده عامه دائماً هذه المعادله (صوره رقم ٢) كما موجوده في الصوره ، (الاصول +المصروفات = الخصوم + الحقوق الملكيه + الايرادات) ، وهي كقاعده عامه ونكررها كثيره

بأن:

* المصروفات تعامل معاملة الاصول ،هذه النقطه سنقولها تانياً بعد ذلك ،
* الايرادات تعامل معالمة الحقوق الملكيه .

طبعاً ليه انا جبت المصروفات بجانب المدين مع الاصول ، لانني قلت أن تأثير الايرادات والمصروفات على الحقوق الملكيه في الصوره اللي قدامنا تقول بتقول أن الاصول تساوي الحقوق الملكيه زائد الايرادات ناقص المصروفات ، هذه المعادله هي نفسها المعادله التاليه (صوره رقم ٢) بأني جبت المص٢روفات من الجانب الايسر إلى الجانب الايمن بس بأشاره عكسيه بدال ماكان بالجانب الايسر بالاشاره السالبه اتت بجانب الاصول مع الاصول بأشاره موجبه ، فهو التأثير واحد في النهايه ، اذاً الاصول زائد المصروفات بتساوي الخصوم زائد الحقوق الملكيه زائد الايرادات ، اذاً نفس الكلام اللي احنا قلناه زمان أن تأثير العمليات على الاصول والتزامات هو نفسه تأثير العمليات في حالة وجود مصروفات وايرادات ، فمكن المصروف لما يزيد يأما يترتب عليه زيادة خصم يا اما يترتب عليه نقص اصل اخر ، مثل ماذا مثلاً ، مثل استحقاق الايجار على شهر ولم يتم سداد بعد ، اذاً الايجار التابع للمكتب او المبنى يستحق في نهاية الشهر ولم يتم سداده ، واخذت انا اذن من الملك انه ينتظر شهر او شهرين ، اذاً في هذه الحاله اصبح المصروف موجود في مقابل زيادة خصم ، اذاً كمصروف زاد من جانب المدين ، في مقابلا زيداة المصروفات المستحقه او الدائنون في الجانب الخصوم كالتزامات ،لا نفس الكام بالايرادات ، لنفرتض بأنك قدمت خدمات لبعض العملاء واتفقت معاهم على انك تستنى شهر او شهرين علشان تتحسن ، اذاً في هذه الحاله الايرادات زادت مثل زيادة الحقوق الملكيه في جانب الدئن مع زيداة العملاء او المدينين في جانب المدين ، اذاً زيادة الايرادات في الجانب الايسر في مقابل زيادة المطلوبات او المدينين او العملاء في جانب الاصول ، اذاً المعادله متوازنه والا لا !! ، هي متوازنه ، لانها نفس الكلام ،

وللحديث بقيه أن شاء الله ، وفي نهاية هذه الحلقه استودعكم الله واسأل الله التوفيق والسداد لنا جميعاً في الدنيا والاخره والى حلقة قادمه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

المحاضرة الثالثة عشر

هذه ا الحلقة تابع المعادلة المحاسبية كنقطة البداية ونتّعرض فيها لتأثير العمليات المالية للوحدة الاقتصادية على المعادلة المحاسبية للوحدة وشفنا ان المعادلة المحاسبية في الحلقات السابقة هي اهم

موضوع في المحاسبة المالية واللي على اساسه فكرة استخدام المعادلة المحاسبية تطبيقآ كمبدأ الوحده المحاسبية وكنا نقول ان الأصول لابد ان تساوي الالتزامات ولابد أن تكون كل العمليات المالية لها تأثير متساوي على الطرفين لابد ان تكون هذه العملية المحاسبية متوازنه او متساويه في كل الاوقات أو بعد أي عملية من العمليات وكنا فرقّنا مابين عمليات رأس مالية أو عمليات تكوين رأس مال ثم عملية النشاط الجاري وقلنا عملية رأس مالي في بداية كل مشروع لابد من عملية بناء معادلة حسابية أو مركز مالي قوي وسليم يعني يكون فيه اصول والتزامات تبقى متوازنه بشكل متوازن ومتناغم بين الاصول والالتزامات وراح نشوف بعد كذا أن لكل أصل طريقة لتمويل هذا الأصل او لكل اصل التزام ملازم له وانا قلت قبل كذا أن لكل اصل لابد له التزام راح نبدأ في شرح او مراجعة من خلال الشرائح التدريسية اللي راح نشوفها على الشاشة مراجعة سريعه على ماسبق ثم ناخذ تمرين مراجعه ثم نحله بطريقه أخرى بخلاف ماتم استعراضه بالحلقة السابقه

نبدأ في عرض الشرائح بداية نتّعرض لما تم مراجعته في الحلقة السابقة وقلت اهمية المعادلة الحسابيه ومكونات المعادلة المحاسبية وكنا تكلمنا على اساس تأثير العمليات رأس المالية او تكوين المركز المالي القوي وخذنا كذا تمرين على هذا الموضوع ابتدينا في الحلقة السابقه باستعراض العمليات الجارية على المعادلة المحاسبية وكنا فرّقنا في الحلقة السابقة الثانية عشره الفرق بين العمليات الجارية والعمليات تكوين رأس مالية أو العمليات الخاصة بتكوين مركز مالي قوي وسليم اللي نسميها عمليات رأس مالية

العمليات الرأس مالية هي المتعلقه بالاصول والالتزامات اما العمليات الجارية هي العمليات القائمة بالنشاط الاساسي والجاري للمشروع اللي بُني المشروع للقيام بهذا النشاط الاساسي زي المشروع التجاري الهدف الاساسي منه القيام بالعمليات التجارية بيع وبضاعه للعملاء وعشان نبيع بضاعه لازم نشتري بضاعه من الموردين نتحمل ببعض المصاريف الاخرى فهذه عمليات جارية يومية اشتري وابيع عشان أكسب لو مشروع صناعي أشتري مواد خام وأضيف عليها عوامل أخرى مثل اجور عمال ومصاريف أخرى بيعيه وإداريه ومصاريف تمويليه كل هذا عشان أقدر أنتج منتج ثم ابيع هذا المنتج هنا في عملية صناعية صناعة أو تحديد تكلفه انتاج ثم بيع هذا المنتج

فأنا هنا الاول بفترض عمليات جاريه في مشروع خدمي: يعني مافيه بضاعه ومواد خام وتصنيع أنا أقّدم خدمة ثم بعد ذلك بنشوف لو فيه تأثير في مشروع تجاري وتأثير العمليات الجارية واختلاف المشروع الخدمي فبدايه العمليات الجارية هي المرتبطه بتحقيق الإيرادات المرتبطه بالنشاط الاساسي هي المبيعات أو العمولات او الايرادات الخاصة التي يحصل عليها المشروع والمصروفات اللازمه للحصول على تلك الإيرادات

فقاعدة عامة:-

قلت ان الإيرادات تمّثل زيادة في حقوق الملكية لان المشروع وأصحاب المشروع عملوا ها المشروع ودفعوا رأس المال عشان يحصلوا في النهاية على الإيرادات تمثّل أساسآ الزيادة في حقوق الملكية كأرباح اما المصروفات فتعتبر نقص في حقوق الملكية لأن الفرق بين الإيرادات زيادة في حقوق الملكية والمصروفات نقص في حقوق الملكية الفرق هذا يعتبر اما ربح او خساره الربح متى يطلع إذا كانت الايرادات أكثر من المصروفات اما لو حصل العكس ان المصروفات اكثر من الايرادات فتعتبر هذه خسارة

يمكن كتابة المعادلة المحسابية في حالة وجود عمليات جارية

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية +(الايرادات – المصروفات) او ممكن أعيد كتابتها

الأصول + المصروفات = الخصوم +حقوق الملكية +الإيرادات
أنا أبغى اوصل المعادلة هذه لسبب لأنني سأوصل لقاعدة عامة يمكن القول الأتي :

- **أن المصروفات تعامل معاملة الأصول.**
- **الإيرادات تعامل معاملة حقوق الملكية .**

نأخذ مثال على هذا الموضوع :-
فيما يلي العمليات التي تمت في شركة الإبداع للإستشارات الهندسية

- **في ٣/١ تم تأسيس الشركة وإيداع مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ريال نقداً خزينة الشركة**
- **في ٣/٢ تم فتح حساب جاري ببنك الرياض بأسم الشركة وإيداع مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ريال به.**
- **في ٣/٩ تم شراء مبنى بمبلغ ٥٠,٠٠٠ ريال وقد تم سداد ٣٠,٠٠٠ريال نقداً والباقي بالأجل .**
- **في ٣/١٥ تم شراء معدات هندسيه بمبلغ ٢٠,٠٠٠ ريال بشيك**
- **في ٣/٢٠ تم تقديم استشاره لأحد العملاء بمبلغ ٥٠٠٠ ريال حصلت نقداً**
- **في ٣/٢٥ تم دفع رواتب الموظفين البالغة ٤٠٠٠ ريال نقداً**
- **المطلوب أ / بيان تأثير العمليات السابقة على معادلة الميزانية الخاصة بشركة الابداع**
- **ب / اعداد القوائم المالية في ٣/٣٠ / **١٤**

تأثير العمليات على المعادلة المحاسبية في اربع احتمالات :-

١- زيادة الجانبين زيادة الأصول مع زيادة الالتزامات المصروفات تعامل معاملة الأصول إما الايرادات تعامل معاملة الالتزامات (الاجمالي يزيد)
٢- نقص الجانبين (الاجمالي ينقص)

٣- زيادة ونقص في جانب واحد اما في جانب الأصول أو الالتزامات (الاجمالي لايكون فيه اختلاف)
٤- مختلط مابين تأثيرين اشترينا أصل بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ دفعنا ٤٠,٠٠٠ علينا ٦٠,٠٠٠ يترتب عليه زيادة أصل بمبلغ ١٠٠,٠٠٠

ملاحظة :
تأثير العمليات واللي بين قوسين احتمال تجي صح او خطأ على كلام الدكتور مثلاً زيادة الجانبين تعني زيادة الاصول مع زيادة الالتزامات فالاجمالي ينقص (×) الاجابة يزيد
وهكذا بباقي النقاط عشان كذا لونت اللي بين القوسين للإنتباه لها .

التاريخ	خزينه	بنك	مباني	معدات هندسيه	مصروف رواتب	دائنون	رأس مال	إيرادات خدمات
٣/١	٣٠٠,٠٠٠						٣٠٠,٠٠٠	
٣/٢	٢٠٠,٠٠	٢٠٠,٠٠						

	٠	٠						
٣/٩	٣٠٠,٠٠٠		٥٠,٠٠٠			٢٠,٠٠٠		
٣/١٥		٢٠٠,٠٠٠		٢٠,٠٠٠				
٣/٢٠	٥٠٠٠							٥٠٠٠
٣/٢٥	٤٠٠٠				٤٠٠٠			
الإجمالي	٧١,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٥٠٠٠

ينبغي ملاحظة أن اجمالي الجانبين = ٣٢٥٠٠٠ ريال

ب) القوائم المالية في ٣/٣٠ كالآتي :-

❖ قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٣/٣٠ /١٤**

الإيرادات

ايرادات الخدمة ٥٠٠٠

يطرح المصروفات :-

مصروفات الرواتب ٤٠٠٠

صافي الدخل (ربح) ١٠٠٠

قائمة المركز المالي في ٣/٣٠ /١٤**

الأصول	الالتزامات
٧١٠٠٠ خزينة	٢٠٠٠٠دائنون
١٨٠٠٠٠ بنك	٣٠٠٠٠٠رأس مال
٥٠٠٠٠ مباني	١٠٠٠ صافي الدخل
٢٠٠٠٠ معدات هندسيه	
٣٢١٠٠٠	٣٢١٠٠٠

(((أرجوكم ثم أرجوكم ثم أرجوكم أن ترجعون لمشاهدة هذه المحاضرة لأن بها كلام وشرح دقيق ومفصّل من الدكتور أكثر دقة من نقلي لها والله يوفق الجميع)))

المحاضرة الرابعة عشر

هذه الحلقة الرابعة عشر الخاصة بشرح مادة مبادئ المحاسبة المقررة على طلبة وطلاب الانتساب المطور في المستوى الثالث لقسمي الاقتصاد وإدارة الإعمال بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية . وعنوان هذه الحلقة :تأثير العمليات المالية للوحدة ألاقتصاديه على المعادلة المحاسبية للوحدة . أحنا شرحناها قبل في كذا حلقه سابقه بس إنا أريد أضيف بعض المفاهيم والاختصارات والمفاهيم الخاصة بتأثير العمليات المالية على الوحدة المحاسبية لأن الكلام هذا يفيدنا بعد كذا .

أولا/ في الأسئلة وطريقة الأسئلة وطريقة الإجابة عليها . ثانيا / يفيدنا بعد كذا لما اخذ الدورة المحاسبية وتأثير هذه العمليات لان هذه الأساس للنظام المحاسبي إلى بقيوم على مفهوم الحساب أو نظرية القيد ألملزمه فهذه أهم حاجة لازم نفهمها كويس جدا ونشوف تأثير العمليات لازم نتخيلها تأثير العمليات على المعادلة المحاسبية بالزيادة أو النقص أو ما إلى ذلك وتأثيرها على الأصول والالتزامات عشان بعد كذا تسهلي جدا الحلقات التالية مباشرة . كبداية : _ الإيرادات تمثل زيادة في حقوق الملكية المصروفات تعتبر نقص في حقوق الملكية أي أن الفرق بين الإيرادات والمصروفات يمثل صافي ربح كزيادة على رأس المال أو نقص في حالة وجود خسارة . _ المعادلة المحاسبية تكون على الشكل التالي (في حالة وجود عمليات جارية) _ الأصول = (الخصوم + حقوق الملكية + الإيرادات - المصروفات)

* كبداية أنا قلت برضو ح نعيد ثاني / وأقول أن الإيرادات تمثل الزيادة في حقوق الملكية. أما المصروفات فتعتبر نقص في حقوق الملكية أي أن الفرق بين الإيرادات والمصروفات يمثل ربحا أو صافي ربح يمثل زيادة في رأس المال زي ما نتم شيفين دلوقاتي في الشريحة إلى أمامنا أو خسارة إلى هو في حالة أن المصروفات أكثر من إيه الإيرادات يبقى في حالة دي تمثل الخسارة هذا نقص في رأس المال في حالة وجود خسارة فبتالي المعادلة المحاسبية يمكن كتابتها في الصورة : الأصول = الخصوم + حقوق الملكية + (الإيرادات – المصروفات) . وقلت أنا ممكن أعيد كتابة المعادلة دي إني أنا أجيب المصروفات في الجانب الأيمن بس بإشارة عكسية وحيديني نفس الناتج.

يبقى أذن يمكن كتابة هذه المعادلة كالأتي :

- الأصول + المصروفات = الخصوم + حقوق الملكية + الإيرادات.
- كقاعدة عامة يمكن القول أن : المصروفات تعامل معاملة الأصـــول.
- الإيرادات تعامل معاملة حقوق الملكية .

أنا عاوز أوصل من هذه المعادلة إنا قلت قبل كذا بس راح أقوله بطريقة ثانيه لان الكلام ده نسأل فيه

ـ من الاستعراض للمعادلات السابقة و الأمثلة السابقة يمكن استنتاج الملاحظات التالية :
(١) يمكن التعبير عن تأثير كل عمليه ماليه في شكل زيادة أو نقص في عنصر أو أكثر من عناصر المعادلة المحاسبية وان كل عملية لا بد وان يتأثر بها على الأقل حسابين من حسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية .
(٢) مهما كانت العمليات المالية فإنها لن تؤدي إلى الإخلال بتوازن أو تساوي المعادلة المحاسبية وان كانت ستؤدي إلى تغيير بنود قيم بعض عناصرها بالزيادة أو النقصان كما حدث في الأمثلة السابقة .
(٣) يمكن زيادة الأصول عن طريق النقص في أصل أو أصول أخرى (مثل شراء بضاعة نقدا أو تحصيل المدينين) أو عن طريق زيادة الالتزامات (مثل شراء بضاعة ا واصل على الحساب) أو عن طريق زيادة حقوق الملكية (مثل زيادة رأس المال سواء نقدا أو في شكل أصول عينية)
(شرح الدكتور) من الاستعراض للمعادلات السابقة و الأمثلة السابقة إلى أحنا أخذناها في الحلقة الثالثة عشر والثانية عشر والحادية عشر يمكن استنتاج الملاحظات التالية : يمكن التعبير عن تأثير كل عمليه ماليه في شكل زيادة أو نقص في عنصر أو أكثر من عنصر من عناصر المعادلة المحاسبية وان كل عملية لا بد وان بنود القوائم المالية أو المعادلة المحاسبية فلازم يكون احد الحسابين يا أما احد حساب الأصول واحد حسابات الخصوم أو احد حسابات حقوق الملكية يبقا أذن أول ملحوظة بقولها (يمكن التعبير عن تأثير كل عمليه ماليه في شكل زيادة أو نقص في عنصر أو أكثر من عنصر من عناصر المعادلة المحاسبية وان كل عملية لا بد وان يتأثر بها على الأقل حسابين من حسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية) دي أول حاجة أحنا قلنا تأثير العمليات على المعادلة المحاسبية يا أما زيادة في الجانبين يبقى احد حسابات الأصول زاد في مقابل احد حسابات الالتزامات الخصوم أو حقوق الملكية أو حسابين من الجانبين ينقص بنفس المبلغ بنفس القيمة يبقا ا لإجماليات بتاعت الجانبين نقصت .أو زيادة ونقص في جانب واحد يا أما بجانب الأصول أو بجانب الالتزامات الزيادة ونقص يبقا برضو حسابين واحد زاد واحد نقص أو مختلط ما بين أكثر من حسابين بقا يبقا الزيادة والنقص في جانب بس بمقدار مختلف يبقا الفراق يمثل زيادة في الجانب الأخر. الملحوظة الثانية مهما كانت العمليات المالية (دي قواعد عامة) يعني الو جاءت عبارة في أي مفهوم من هذه المفاهيم أو أي ملاحظة من هذه الملاحظات وجت مختلفة عن هذه الملحوظة أو هذا المفهوم يبقا العبارة خطا على طول لكن لوجت مماثلة يبقا صح زي ما نشوف دلوقتي بالتمارين مهما كانت العلميات المالية فإنها لن تؤدي إلى الإخلال بتوازن أو تساوي المعادلة المحاسبية (نفس الكلام لي إنا قلته) لابد إن يكون المعادلة المحاسبية دي متوازنة بعد كل عملية وفي أي وقت يبقا نفس المنطق ده مهما كانت العمليات المالية فإنها لن تؤدي إلى الإخلال يعني عدم التوازن يعني في جانب أكثر من جانب ما ينفعش مهما كانت العمليات المالية فلابد أن تؤدي إلى التوازن أو بمعنى أخر لن تؤدي إلى الإخلال بتوازن أو تساوي المعادلة المحاسبية وان كانت ستؤدي إلى تغيير بنود وقيم بعض عناصرها بالزيادة أو النقص كما حدث في الأمثلة السابقة يعني إيه يعني ممكن تشكيلة لأصول أو تشكيلة الالتزامات تختلف أصل يزيد أصل ينقص التزام يزيد التزام ينقص يبقى التشكيلة يمكن تختلف البنود ممكن تختلف تزيد أو تنقص لكن التوازن لا يمكن الإخلال به أبدا طيب المفهوم أو القاعدة الثالثة الخلاصة إلى أحنا وصلنا لها من الأمثلة والتمارين إلى أخذنها سابقا يمكن زيادة الأصول أصل يزيد عن طريق اية بقا يا أما نقص أصل أخر أو زيادة ايه أو زيادة التزام أوكلاهما معا يمكن زيادة الأصول عن طريق النقص في أصل أو أصول أخرى زي المبادلة مابين أصل بأصل زي المقايضة بزبط مثل شراء بضاعة نقدا أو

تحصيل المدينين كلمة تحصيل يعني فلوس نقدية زادة عندي كلمة تحصيل غير السداد يبقا أنت النقدية نقصت عندك شراء بضاعة نقدا يبقا البضاعة زادة شراء بضاعة نقدا أو تحصيل مدينين يبقا ايه إلى حصل دلوقتي أصل زاد إلى هي البضاعة في مقابل اية أن النقدية نقصت عندك يعني أنت بدلت أصل إلى هو النقدية بأصل أخر آلا وهي البضاعة يبقا الأصول عندك محصلش حاجة يبقا زودت أصل إلى هي البضاعة في مقابل نقص أصل ايه أخر آلا وهي النقدية برضو نفس الكلام المدينين يبقا المدينين كنت أنت عاوز مطلوبات من العملاء مبلغ معين وجو لناس وسددوه نقدا يبقا النقدية زادة في مقابل أن الأصل ليهو في أصول المدينين أو المطلوبات من العملاء نقص أو عن طريق زيادة ايه الالتزامات زي شراء بضاعة على الحساب أو شراء الآلات على الحساب يبقا مقابل كذا البضاعة أو الآلات أو السيارات زادة كأصل في مقابل زيادة الالتزامات أنت ما دفعت حاجة ما فيش أصل أنت نقص عندك أصول زادة بس فيه زيادة التزام عليك تسدد بعد شهر أو شهرين أو ستة أشهر أو سنة على حسب الاتفاق أو عن طريق زيادة حقوق الملكية مثل زيادة رأس المال سواء نقدا أو في شكل أصول عينية في صورة مثلا صاحب المشروع قدم رأس ماله في صورة مباني وسيارات ولآلات وهكذا . دي القاعدة أو الملحوظة رقم ثلاث .

(٤) يمكن نقص الأصول عن طريق الزيادة في أصل أو أصول أخرى (مثل تحصيل المدينين أو شراء أصل ثابت نقدا) أو عن طريق نقص الالتزامات) مثل سداد الدائنين أو سداد القرض) أو عن طريق نقص حقوق الملكية (مثل المسحوبات النقدية من الأرباح المبقاة أو المحتجزة بالمنشاة) .

(٥) يترتب على الإيرادات زيادة أصول (مثل بيع بضاعة نقدا أو على الحساب) أو نقص في الالتزامات (مثل بيع بضاعة لأحد الدائنين سداد لحسابه) أو كلاهما مع زيادة مماثلة في حقوق الملكية كإيرادات .

(٦) يترتب على المصروفات نقص لأصول (مثل سداد المرتبات نقدا) أو زيادة التزامات (مثل استحقاق الإيجار الشهري للمكتب) أو كلاهما مع نقص مماثل في حقوق الملكية .

الملحوظة رقم أربعه العكس بقا إنا تكلمت عن زيادة الأصول يمكن نقص الأصول بقا عن طريق العكس تماما يمكن نقص الأصول عن طريق زيادة في أصل أو أصول أخرى مثل تحصيل المدينين أو شراء أصل ثابت نقدا يبقى أصل نقص في مقابل أن أصل بديل جاء مكانه كأنك بدلت أصل بأصل بزبط أو عن طريق نقص الالتزامات مثل ايه سداد الدائنين أو سداد القرض نقدا كلمة سداد في حد ذاتها يبقا النقدية أو الخزينة أو البنك نقص أنت تسدد ايه يا أما حاجة من اثنين يا أما تسدد مصروف يا أما تسدد الالتزام عليك يبقا في الحالة دي النقدية لابد أن تنقص كنقص أصل في المقابل أن الالتزامات نقصت كنقص التزام يبقا الجنبين نقصوا بنفس المبلغ أو عن طريق نقص حقوق الملكية مثل (المسحوبات النقدية من الأرباح المحتجزة أو المبقاة بالمنشاة) ألان الإرباح المحتجزة حق من حقوق صاحب المشروع يمكن يسحب منها أو الشركاء يمكن يتفقوا على توزيع جزء من الأرباح المحتجزة في صورة توزيعات أو مسحوبات شخصية لكل شريك يبقا أذن في الحالة دي نقص حقوق ملكية في مقابل نقص نقدية طبعا كأني بزبط بدي أمثلة أو تمارين بس في صورة نظرية صورة مفاهيم ومصطلحات زي التمارين المحلولة الرقمية السابقة . المفهوم الخامس أو الملحوظة الخامسة يترتب على الإيرادات زيادة الأصول يترتب على الإيرادات يعني الإيرادات زادت مع رأس المال في جانب الالتزامات مع حقوق الملكية يترتب على الإيرادات زيادة الأصول يبقي الأصول زادت يبقا الجانبين زادو مثل بيع بضاعة نقدا أو على الحساب بيع بضاعة لو كان مشروع تجاري يبقا بيع البضاعة ده لو كان مشروع تجاري ونشوف بعد كذا كودا ليوميه الخاصة بالعمليات الجارية في المشروع التجاري عمليات البضاعة دي نشوفها في حلقات تاليه أن شاء الله . تمثل إيرادات للمشروع التجاري زي مشروع خدمي إلى إحنا أخذنا أمثله سابقه عليها على تقديم استشارات أو

تقديم خدمات تمثل إيرادات بنسبة لهذا المشروع الخدمي هنا بقا بالنسبة للمشروع التجاري بيع بضاعة تمثل إيرادات يبقا تمثل إيرادات في جانب زيادة في حقوق الملكية في مقابل زيادة أصل آلا وهو النقدية لو كنت بعت بضاعة نقدا أو زيادة المدينون أو العملاء لو إنا بعتها على ايه الحساب أو نقص في الالتزامات قد يترتب على الإيرادات نقص التزامات زي مثال مكتوب هنا بين قوسين (بيع بضاعة لأحد الدائنين سداد لحسابه) كأن واحد من الدائنين أو الموردين عاوز فلوس من المشروع من الشركة بتاعته بدل ماديله فلوس عطيته بضاعة كسداد لأيه لدين إلى عليا يبقا في الحالة دي الإيرادات زادة كبيع بضاعة في مقابل نقص الدائنون كسداد للحساب بتاع الدائنون أو كلاهما مع زيادة مماثله في حقوق الملكية كإيرادات . الملحوظة السادسة أو المفهوم السادس يترتب على المصروفات الكلام ده راح نسال دلوقتي حالا زي ما نشوف بالتمارين يترتب على المصروفات نقص الأصول عكس الإيرادات لأن الإيرادات تترتب عليها زيادة أصول أو نقص التزامات هنا المصروفات العكس كل دا برضو عشان المعادلة تفضل متوازنة خلى بالك لازم ديما تتخيل توازن لايه المعادلة المحاسبية لازم كلها قائمة على التوازن هذا .يترتب على المصروفات نقص الأصول (مثل سداد المرتبات نقدا) الشهرية للمشروع تدفعها للعمال أو الموظفين يبقا في الحالة دي المصروفات كمصروفات مرتبات زادة في الجانب الأيمن من المعادلة زي الأصول بزبط في مقابل نقص أصل أخر يبقا مصروفات الرواتب زادة كمصروف في مقابل نقص نقدية يبقا جانب المدين متساوي لكن تشكيلة جانب المدين دهوت لايه هو الاختلاف أو زيادة التزام يعني محصلش كذا أن المصروفات زادة أوكيه يا أما تنقص أصل النقدية لو تم سداده نقدا سدد المصروف نقدا افرض ما سددش يعتبر مصروف مستحق مثل استحقاق الإيجار الشهري للمكتب دون سداده يبقا مصروف الإيجار زاد في الجانب الأيمن في مقابل زيادة الدائنون أو الإيجار المستحق كمصروف مستحق في جانب الالتزامات أو كلاهما معا ممكن مثلا الإيجار الشهري عليك (5000) سددت (٢٠٠٠) يبقا يتفضل كم عليك (٣٠٠٠) يبقا مصروف الإيجار زاد في الجانب الأيمن ب(٥٠٠٠) سددت (٢٠٠٠) يبقا النقدية نقصت (٢٠٠٠) أنت زودت الأصول (٥٠٠٠ (النقدية نقصت (٢٠٠٠) يبقا الفرق يمثل زيادة في الالتزامات كإيجار مستحق عليك تدفعه الشهر الثاني وهكذا مع نقص مماثل في حقوق الملكية كمصروفات من الإيرادات إنا قلت أساسا زيادة في حقوق الملكية إما المصروفات تمثل نقص في حقوق الملكية

سناخذ بعض الأسئلة: تطبيقا على تلك المفاهيم والقواعد العامة إلى إحنا أخذناها عشان نشوف بقا العبارة الصحيحة أم إيه أم خاطئة ا نشوف العبارات دي ونرجع للقاعدة إلى إحنا اتفقنا عليها نشوفها في حاجة ناقصة وألا لا عشان نقدر نحكم عليها صح أم خطا.

(١) يترتب على سداد المصروفات نقص الأصول وزيادة الخصوم ونقص حقوق الملكية .

أ. العبارة صحيحة .ب **العبارة خاطئة**.

العبارة خاطئة ليه لأنه هو قال لك هنا إيه يترتب على المصروفات نقص الأصول أو زيادة الالتزامات مش لازم يبقا مكتوب بالعبارة ايه يترتب على سداد المصروفات نقص الأصول وزيادة الخصوم ونقص حقوق دي لازم مش لازم إحنا قلنا يترتب على زيادة المصروفات نقص الأصول أو زيادة الخصوم أو كلاهما مع نقص حقوق اليه الملكية على شان كذا إحنا قلنا العبارة خاطئة لمكتوبة هنا ايه كقاعدة عامه قلنا يترتب على المصروفات نقص الأصول أو زيادة التزامات أو كلاهما مع نقص مماثل في حقوق اليه الملكية فعشان كذا قلنا العبارة ايه خاطئة لان مفيش (أو)هنا و مفيش (أو كلاهما) مع نقص مماثل في حقوق ايه الملكية .

(٢) يمكن إن لا يترتب على بعض العمليات التي تقوم بها المنشاة أي تغيير في مجموع الأصول والالتزامات .

أ. **العبارة صحيحة** ب. العبارة خاطئة .
طبعا العبارة صحيحة ليه لان إنا قلت الاحتمالات بتاعت تأثير العمليات المعادلة المحاسبية أم الأربعة يا إما الجانبين يزيدوا يا إما الجانبين ينقصوا أو التأثير الثالث إلي هو الزيادة والنقص في جانب واحد يبقا الإجمالي مش يختلف ولا بزيادة ولا بنقص لان التأثير في جانب واحد بس الجانب الثاني زي ما هو أجمالي بتاع الالتزامات والأصول مش يختلف يبقا إذن العبارة صحيحة لأنه يمكن إن لا يترتب على بعض العمليات التي تقوم بها المنشاة هي تغير في مجموع الأصول إلى هو الاحتمال الثالث إلى إنا قلت عليه لكن بقية الاحتمالات لي هو الاحتمال الأول والثاني والأخير إلى هو مختلط لا بد إن يترتب عليهم إجماليات تختلف أجمالي الأصول والالتزامات لا بد أن يختلفوا لكن التأثير الثالث لا يترتب عليه أي تغيير في الإجماليات يبقا العبارة دي صحيحة
(٣) من الضروري أن تؤدي الإيرادات إلى زيادة الأصول حتى في حالة عدم تحصيلها نقدا.
أ. العبارة صحيحة ب. **العبارة خاطئة** .
لو بصينا لتعريف الإيرادات إلى حنا قلناه يترتب على الإيرادات زيادة أصول (مثل بيع بضاعة نقدا أو على الحساب) أو نقص في الالتزامات (مثل بيع بضاعة لأحد الدائنين سداد لحسابه) يعني ممكن يترتب على الإيرادات نقص في الالتزامات وليس زيادة أصول هنا مكتوب ايه من الضروري أن تؤدي الإيرادات إلى زيادة الأصول مش لازم ممكن يترتب عليها نقص التزامات عشان كذا قلنا العبارة ايه يا جماعة العبارة خاطئة لان إنا بقول العبارة وعندي القاعدة العامة أو المفهوم العام إلى إحنا تفقنا علية دلوقتي فهذه العبارة اية خاطئة طيب لو إنا قلت من الضروري أن لا تؤدي الإيرادات إلى زيادة الأصول تبقا العبارة صحيحة لان في الحالة دي لي هو دخل فيها النقص ايه نقص الخصوم
(٤) يترتب على المصروفات نقص الأصول أو زيادة الالتزامات أو كلاهما مع نقص مماثل في حقوق الملكية.
أ. **العبارة صحيحة** ب. العبارة خاطئة.
يبقا العبارة صحيحة لان ده طبقا للقاعدة إلى أحنا قلناها بالنسبة للمصروفات نفس العبارة بزبط اتفقنا عليها زمان .
(٥) من الضروري أن تؤدي الإيرادات إلي زيادة النقدية مع زيادة مماثله في حقوق الملكية .
أ. العبارة صحيحة ب. **العبارة خاطئة**.
يبقا هو نسى جزء كبير من الإيرادات قلنا يترتب على الإيرادات زيادة الأصول أو نقص في الالتزامات أو كلاهما مع زيادة مماثلة في حقوق الملكية كإيرادات الكلام ده مش موجود هنا من الضروري إن تؤدي الإيرادات إلي زيادة النقدية لا مش لازم زي ما قلت ممكن تبقا يترتب عليها نقص الالتزامات أو كلاهما ومش لازم زيادة النقدية ممكن حتى الإيرادات على الحساب يبقى العبارة خطاء .
(٦) يؤدي النقص في احد الأصول إلى زيادة مماثلة في أصل أخر أو نقص مماثل في احد الخصوم أو نقص مماثل في حقوق الملكية.
أ. **العبارة صحيحة** ب. العبارة خاطئة.
لو بصينا النقص في الأصول اهو يمكن النقص في الأصول عن طريق زيادة في أصل أو عن طريق نقص الالتزامات أو عن طريق نقص حقوق الملكية يبقا إذن العبارة صحيحة
(٧) أذا كان مجموع الأصول في قائمة المركز المالي المعدة الشركة الخرج يبلغ (١٥٠٠٠٠) ريال في ٣٠ /١٢/ 142112 هـ وإذا زادة تلك الأصول في ٣٠ / ١٢ /١٤٢٢هـ إلى (٢٤٠٠٠٠) ريال وخلال نفس الفترة زادت الخصوم بمبلغ (٥٠٠٠٠) ريال فإذا كانت حقوق الملكية في ٣٠ /١٢ /١٤٢١هـ تبلغ

(١٠٠٠٠٠) ريال فان هذا يعني أن مقدار حقوق الملكية في ٣٠ /١٢/ ١٤٢٢هـ يبلغ (١٤٠٠٠٠) ريال .
أ. **العبارة صحيحة** ب. العبارة خاطئة.
أذا كان مجموع الأصول في قائمة المركز المالي المعدة الشركة الخرج يبلغ (١٥٠٠٠٠) ريال في ٣٠ /١٢ /١٤٢١هـ وإذا زادة تلك الأصول في ٣٠ / ١٢ /١٤٢٢هـ يعني بعد سنه زادت إلى (٢٤٠٠٠٠) ريال يبقا زادة بكم يا جماعة ب(٩٠٠٠٠) وخلال نفس الفترة زادت الخصوم بمبلغ (٥٠٠٠٠) خلي بالك فيه زادة) إلى) وزادة (ب) زادة إلى يبقا قيمة الأصول زادة من (١٥٠٠٠٠) إلى (٢٤٠٠٠٠) زي ما نشوف في المعادلة الأصول كانت في أول السنة (١٥٠٠٠٠) زادة إلى (٢٤٠٠٠٠) يعني زادة بكم ب(٩٠٠٠٠) عشان كذا إنا حاط تحت (٩٠٠٠٠) خط إما الخصوم إنا بقلك زادت بمقدار يبقا دي الخمسين بالنص لو عرفت الخصوم في أول أو أخر الفترة كم نعرف على طول الخصوم لأخر كم طيب بعدين فإذا كانت حقوق الملكية ، في ٣٠ /١٢ /١٤٢١هـ تبلغ (١٠٠٠٠٠) ريال فان هذا يعني أن مقدار حقوق الملكية في ٣٠ /١٢/ ١٤٢٢هـ يبلغ (١٤٠٠٠٠) ريال عايزين نشوف العبارة دي صحيحة أم خاطئة هو قالك أن حقوق الملكية في ٣٠ /١٢ /١٤٢١هـ (١٠٠٠٠٠) يبقا حقوق الملكية (١٠٠٠٠٠) في أول السنة بتاعت إلى فاتت يبقى معنى كذا أنت عندك أصول (١٥٠٠٠٠) أول السنة وحقوق ملكية في أول السنة (١٠٠٠٠٠) يبقا معنا كذا إن الخصوم بتاعت أول السنة (٥٠٠٠٠) الفرق بين (١٥٠٠٠٠) ناقص (١٠٠٠٠٠)يبقي معنى كذا إن التغيرات التي تمت في الأصول (٩٠٠٠٠) إلى هي (١٥٠٠٠٠ (زادة (٢٤٠٠٠٠) يبقى في زيادة ب(٩٠٠٠٠) وأنت عندك مقدار الزيادة في الخصوم (٥٠٠٠٠) يبقى معنى كذا أن الحقوق الملكية زادة ب(٤٠٠٠٠) لان لو كانت المعادلة في أول السنة وفي أخر السنة متساوية تبقى التغيرات أيضا خلال السنة متساوية يبقى التغيرات في الأصول (٩٠٠٠٠) عندك التغيرات في الخصوم (٥٠٠٠٠) يبقى التغيرات في حقوق الملكية (٤٠٠٠٠) وعندك حقوق ملكية ب(١٠٠٠٠٠) في أول السنة وزيادة (٤٠٠٠٠) يبقى إذن أخر السنة حقوق الملكية بقت (١٤٠٠٠٠) يبقا العبارة صحيحة راجعها ثاني تلاقيها مزبزطة بمعنى إن التغيرات كمان خلال السنة في المعادلة المحاسبية لا بد إن تكون متساوية دلتا أصول تغيرات في الأصول لابد إن تساوي دلتا خصوم + دلتا حقوق ملكية
*الإثبات للفهم فقط * كقاعدة عامة معادلة الميزانية لا بد إن تكون متوازنة في أي لحظة وبعد كل عملية *
أذن أجمالي التغيرات في جانبي المعادلة لا بد أن يتوازنا أيضا
الأصول = الخصوم + حقوق الملكية
أول السنة ١٥٠,٠٠٠ = ٥٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠
التغيرات ٩٠,٠٠٠ = ٥٠٠٠٠ + ٤٠٠٠٠
أخر السنة ٢٤٠,٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠ + ١٤٠٠٠٠

المحاضرة الخامسة عشر
الحسابات كأساس للقيد المحاسبي
قلنا فيما سبق أن نظام المحاسبة المالية كله يقوم على فكرة المعادلة المحاسبيه وان كل العمليات المالية التي تقوم بها المنشأة لابد أن يكون لها تأثير متساوي على الطرفين للمعادلة المحاسبية ورأينا تأثير العمليات الرأس مالية أو عمليات التكوين الرأسمالي والعمليات الجارية على المعادلة المحاسبية بالاحتمالات المختلفة لها لكن في حقيقة الأمر أنا لا استطيع أن اعمل المعادلة المحاسبية بعد كل عملية لان شركات اليوم وضخامة حجم العمليات في كل ثانية وفي كل دقيقة تحصل مئات العمليات فليس من الممكن في كل عملية اعمل المعادلة المحاسبية وارى التأثير المتساوي على الجانبين لا ينفع فلابد انني

استخدم طريقة جديده تتلائم مع طبيعة العمليات اليوم سواء في القيمة أو الحجم أو التكرار فسنستخدم مفهوم (الحساب) واستخدام الحسابات كأساس للقيد المحاسبي وللتعبير عن التأثير المتساوي على الجانبين المعادلة المحاسبية باستخدام ما يسمى الحساب أي كل بند من بنود المعادلة المحاسبية افتح لكل بند من هذه البنود سواء بنود الأصول أو المصروفات أو الخصوم أو حقوق الملكية أو الإيرادات افتح لكل بند حساب .

(ما معنى الحساب)

*الحساب هو : سجل يخصص لكل بنود الأصول والمصروفات والالتزامات (الخصوم وحقوق الملكية)والإيرادات لتسجيل تأثير العمليات المالية التي تقوم بها الوحدة المحاسبية عليها سواء بالزيادة أو النقص واسبابها وتحديد الرصيد النهائي في كل بند

ويشتمل الحساب على :

*اسم الحساب ويرمز له بـــ ح/.....

*جانب يخصص لإثبات الزيادة في الحساب وجانب لإثبات النقص .

الشرح : ما معنى الحساب ؟ الحساب هو سجل يخصص لكل بنود الأصول والمصروفات والالتزامات سواء خصوم أو حقوق ملكية والإيرادات كل بند من بنود المعادلة المحاسبية أو بمعنى آخر كل بند من بنود القوائم المالية لان نحن راينا في التمارين في الأمثلة السابقة اخذ البنود التي تأثرت بالعمليات المالية في المعادلة المحاسبية يقفل الاثنين أو يظهروا في قائمتين الإيرادات والمصروفات تقفل في قائمة الدخل (لان هذه تعتبر حسابات اسمية منتهية مرتبطة بالفترة الماضية) أما البنود الخاصة بالأصول والالتزامات فهذه مكانها قائمة المركز المالي فأقوم بفتح حساب لكل بند من هذه البنود افتح حساب اسميه سجل أو حساب يخصص لكل بند من بنود المعادلة المحاسبية من أصول ومصروفات والتزامات وإيرادات لتسجيل تأثير العمليات المالية التي تقوم بها الوحدة المحاسبية عليها سواء بالزيادة أو النقص واسبابها وتحديد الرصيد النهائي في كل بند . إذا الحساب هذا يعتبر سجل يخصص لكل بند من بنود المعادلة المحاسبية أو كل بند من بنود القوائم المالية سواء قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي لتسجيل تأثير العمليات المالية التي تقوم بها الوحدة المحاسبية عليها سواء بالزيادة أو النقص واسبابها يعني حتى الأسباب في الزيادة والنقص في كل حساب تظهر في الحساب نفسه سواء أسباب الزيادة أو أسباب النقص وتحديد الرصيد النهائي في هذا البند أو في هذا العنصر الذي هو الفرق بين أسباب الزيادة وأسباب النقص في هذا البند يعطيني رصيد هذا الحساب . بمعنى أن الحساب يشتمل على الآتي :

أولا :اسم الحساب فيكون مكتوب فوق الحساب نفسه أو السجل نفسه ويرمز له بالرمز ح/....يعني اختصار (حساب) وبعد ذلك نكتب اسم الحساب حساب النقدية بالبنك حساب النقدية بالصندوق ، حساب الآلات حساب السيارات ،حساب البضاعة (مخزون البضاعة) حساب رأس المال حساب الدائنون حساب المدينون ،كل بند من بنود المعادلة المحاسبية والقوائم المالية .

ثانيا :الحساب فيه جانبين مدين ودائن جانب لإثبات الزيادة وجانب لإثبات النقص إذا يشتمل الحساب على جانب بعد الاسم طبعا جانب يخصص لإثبات الزيادة في الحساب وجانب آخر لإثبات النقص قلنا أن كل حساب فيه جانب مدين وجانب دائن هذان الجانبان المدين والدائن فيه جانب منهم للتعبير عن أسباب الزيادة وجانب آخر للتعبير عن أسباب النقص في الحساب كيف ذلك ؟

يأخذ الحساب شكل حرف T طبعا فيه أشكال أخرى للحساب لكن الحساب الأساسي الذي يأخذ شكل حرف T يكون مكتوب كالتالي :

*يأخذ الحساب شكل حرف (T)

ح/..... اسم الحساب

الجانب الأيمن مدين	الجانب الأيسر دائن

الشرح : ح /..... أي اختصار حساب بعد ذلك نكتب اسم الحساب سواء نقدية الآلات سيارات على حسب اسم الحساب فيه جانبين جانب أيمن وجانب أيسر أو نسميه مدين ودائن

السؤال الآن متى يجعل الحساب مدينا ومتى يجعل دائنا ؟

الشرح : *الإجابة تعتمد على تأثير العمليات المالية على المعادلة المحاسبية السابق شرحها في الحلقات الماضية .

الإجابة تعتمد على حاجتين تعتمد طبيعة

*كقاعدة عامه :

الأصول + المصروفات = الخصوم + حقوق الملكية + الإيرادات

الجانب الأيمن ← → الجانب الأيسر

حسابات مدينة حسابات دائنة

الحساب نفسه هل هو ينتمي إلى العناصر التي تظهر ي الجانب الأيمن من المعادلة أو ينتمي إلى العناصر التي تظهر في الجانب الأيسر من المعادلة المحاسبية.

ويتوقف أيضا على تأثير العملية على الحساب هل يترتب على العملية المالية زيادة أم نقص . إذا متى يجعل الحساب مدينا أو دائنا يتوقف الأمر على حاجتين :

أولا : تأثير العملية على الحساب .

ثانيا : طبيعة هذا الحساب ،

فكقاعدة عامه :

الأصول + المصروفات = الخصوم + حقوق الملكية + الإيرادات

الجانب الأيمن ← → الجانب الأيسر

حسابات مدينة حسابات دائنة

الحسابات أو البنود التي في الجانب الأيمن طبيعتها مدينه لأنها حتى ظاهرة في الجانب المدين في المعادلة

أما العناصر الأخرى الجانب الأيسر طبيعتها حسابات دائنة إذا كقاعدة عامه

*كقاعدة عامة يمكن القول :
-الأصول والمصروفات حسابات مدينة بطبيعتها .
-الالتزامات (الخصوم وحقوق الملكية) والإيرادات حسابات دائنة بطبيعتها .
-الزيادة على حسب طبيعة الحساب أم النقص فالعكس .
-حسابات الأصول والمصروفات تجعل مدينة عند الزيادة وتجعل دائنة عند إثبات النقص
-حسابات الالتزامات (الخصوم وحقوق الملكية)والإيرادات تجعل دائنة عند الزيادة وتجعل مدينة عند النقص ، (عكس الأصول والمصروفات).

في فهذه المفردات المتعلقة بالأصول والمصروفات أو الحسابات المرتبطة التي تعبر عن الأصول والمصروفات هذه حسابات بطبيعتها حسابات مدينه يعني أرصدتها بطبيعتها رصيد مدين ، العكس بالنسبة للجانب الأيسر الحسابات المرتبطة ببنود(الجانب الأيسر سواء خصوم أو حقوق ملكية أو إيرادات) بطبيعتها حسابات دائنة هذه القاعد العامة لازم حفظها .

الشرح : كقاعدة عامه
-الأصول والمصروفات حسابات مدينة بطبيعتها : لان هي أساسا تظهر في الجانب المدين في المعادلة المحاسبية .
-أما الالتزامات سواء (الخصوم وحقوق الملكية) والإيرادات حسابات دائنة بطبيعتها
هذه قاعدة عامه انتهينا منها . كقاعدة عامة ثالثة نقول :
-أن الزيادة على حسب طبيعة الحساب أم النقص فالعكس : بمعنى أن للتعبير عن الزيادة فالزيادة تتمشى مع طبيعة الحساب ، يعني لو الحساب دائن بطبيعته إذا عندما يزيد يجعل دائن أما النقص فالعكس ، إذا عندما اعبر عن حساب دائن بالنقص اجعله مدين ، أما عندما اعبر عنه بزيادة اجعله دائن .
العكس بالنسبة للأصول والمصروفات وهي مدينة بطبيعتها إذا عندما تزيد تجعل مدينة للتعبير عن الزيادة في هذه الحسابات وعندما تنقص تجعل دائنة للتعبير عن النقص ، إذا القاعد الرابعة تقول :
-أن حسابات الأصول والمصروفات(تطبيقا للقاعدة السابقة) تجعل مدينة عند الزيادة للتعبير عن الزيادة فيها وتجعل دائنة عند إثبات النقص للتعبير عن النقص لان هذه هي حسابات مدينة بطبيعتها عندما تنقص تجعل دائنة .
-حسابات الالتزامات سواء (الخصوم أو حقوق الملكية)أو الإيرادات (هذه حسابات دائنة بطبيعتها) إذا عندما تزيد تجعل دائنة عند الزيادة وتجعل مدينة عند النقص ، (عكس الأصول والمصروفات).

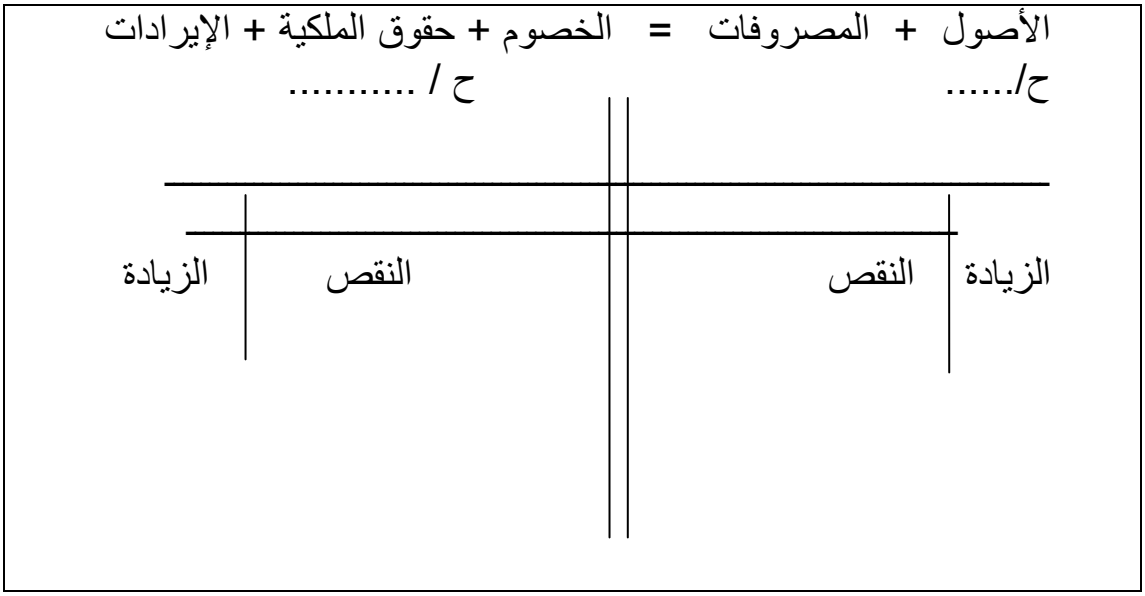

الشرح : إذا مكن الخص هذا الكلام في المعادلة التالية :
الأصول + المصروفات = الخصوم + حقوق الملكية + الإيرادات
إذا حسابات الأصول والمصروفات أي حساب من هذه عندما يزيد يجعل مدين عندما يقل(ينقص) يجعل دائن ولذلك قلت أن الزيادة على حسب طبيعة الحساب أما النقص فالعكس ، أما حسابات الخصوم وحقوق الملكية والإيرادات حسابات دائنة بطبيعتها إذا عندما تزيد تجعل دائنة عندما تنقص تجعل مدينة .
*لو أتينا نراجع هذا الكلام في صورة صح أم خطا :
١- الأصول والمصروفات بطبيعتها أرصدة مدينة والعكس بالنسبة للالتزامات والإيرادات .
أ- العبارة صحيحة ب- العبارة خاطئة

الشرح : العبارة صحيحة لأني قلت أن الأصول والمصروفات بطبيعتها موجودة في الجانب الأيمن في المعادلة المحاسبية إذا أساسا افترضنا أرصدة هذه الحسابات أرصدة مدينة أما الخصوم وحقوق الملكية والإيرادات بطبيعتها أرصدة دائنة إذا العبارة صحيح
نأتي للعبارة الثانية :
٢- الزيادة عكس طبيعة الحساب أما النقص على حسب طبيعة الحساب .
أ- العبارة صحيحة ب-العبارة خاطئة

الشرح : العبارة طبعا خطا لأنني قلت للتعبير عن الزيادة في الحساب فتعامل الزيادة معاملة طبيعة الحساب فلو الحساب مدين لما يزيد يجعل مدين لما يقل يجعل دائنا هذا لو كان الحساب بطبيعته مدين إذا عندما يزيد يجعل مدين ولما يقل يجعل دائن . لان كلام القواعد العامة بعد كذا سنستخدمها في التمارين فلابد أننا نفهمها جيدا ليس حفظ بل فهم أهم شئ الفهم وليس الحفظ إذا الزيادة على حسب طبيعة الحساب.
أما النقص فالعكس إذا العبارة السابقة خاطئة فالمفروض تكون العكس.
*نعيد مرة أخرى القواعد العامة لان هذه القواعد أهم القواعد لان بعد ذلك نظام المحاسبة المالية كله (ونظرية القيد المزدوج) تقوم على الخمس قواعد هذه :

*كقاعدة عامة يمكن القول :

-الأصول والمصروفات حسابات مدينة بطبيعتها .
-الالتزامات (الخصوم وحقوق الملكية) والإيرادات حسابات دائنة بطبيعتها .
-الزيادة على حسب طبيعة الحساب أم النقص فالعكس .
-حسابات الأصول والمصروفات تجعل مدينة عند الزيادة وتجعل دائنة عند إثبات النقص
-حسابات الالتزامات (الخصوم وحقوق الملكية)والإيرادات تجعل دائنة عند الزيادة وتجعل مدينة عند النقص ، (عكس الأصول والمصروفات).

التوضيح : الأصول والمصروفات حسابات مدينة بطبيعتها .ارصده مدينة بطبيعتها
أما الالتزامات (الخصوم وحقوق الملكية) والإيرادات حسابات دائنة بطبيعتها .لأننا لو نظرنا إلى الحلقات السابقة سنجد أن الأصول تظهر في الجانب المدين في قائمة المركز المالي أما المصروفات فتبقى في الجانب المدين في قائمة الدخل في الجانب الأيمن الذي هو المدين أما الالتزامات التي هي الخصوم وحقوق الملكية فتظهر في الجانب الدائن في قائمة المركز المالي . أما الإيرادات فتظهر في الجانب الدائن في قائمة الدخل الاثنين عكس بعض الأصول عكس الالتزامات المصروفات عكس الإيرادات وللتعبير عن الزيادة في أي حساب(سواء أصول أو مصروفات أو التزامات وإيرادات) يجعل الحساب على حسب طبيعته .فلو الحساب بطبيعته مدين فعندما يزيد يجعل مدين وعندما يقل يجعل دائنا ، إذا القاعدة العامة (أن الزيادة تعامل معاملة طبيعة الحساب أما للتعبير عن النقص فيجعل الحساب عكس طبيعته)
حسابات الأصول والمصروفات تجعل مدينة عند الزيادة وتجعل دائنة عند إثبات النقص ولذلك عندما نقول شراء مثلا الآلات نقدا . أنا أريد أن اعرف ما هو الحساب المدين؟ وما هو الحساب الدائن ؟ سنطبق ما أخذناه سابقا :
اشترينا الآلات نقدا ب ١٠٠,٠٠٠ ريال فهنا على الأقل حسابين تأثروا بهذه العملية حساب الآلات زاد كأصل وحساب النقدية كأصل أيضا نقص بنفس المبلغ الذي هو ١٠٠,٠٠٠ ريال إذا فيه حساب سيجعل مدين وفيه حساب سيجعل دائن لازم لان كما قلت سابقا أن أي عملية لابد أن تؤثر على حسابين على الأقل إذا لم يكن أكثر واحد سيجعل مدين والآخر سيجعل دائن إذا هنا فيه أصل زاد وفيه أصل نقص أنا قلت الأصل لما يزيد يجعل مدين ولما ينقص يجعل دائن إذا الآلات كأصل وزاد لابد أن يجعل مدين في الحساب للتعبير عن الزيادة فيه والنقدية كأصل آخر نقص بنفس المبلغ لان هذا التأثير الثالث على المعادلة المحاسبية. إذا هذا الحساب يجعل دائن إذا فيه حساب مدين زاد وفيه حساب دائن ونقص وهذا هو مفهوم الحساب الذي هو بديل عن المعادلة المحاسبية التي استخدمناها سابقا وأنا أوردت تمارين وأمثلة وقمت بحلها من قبل في الحلقات السابقة باستخدام المعادلة المحاسبية وسأعيد حلها مرة أخرى باستخدام مفهوم الحساب وسأصل في النهاية إلى نفس الناتج الذي وصلت له باستخدام المعادلة المحاسبية عشان اثبت لكم أن الطريقتين وحده . لكن مفهوم الحساب يسهل لي كثيرا في تكرار العمليات وقطرها وتعدادها في لحظه زمنية واحده . يعني ممكن العمليات هذه تتم مئات العمليات في الساعة أو الدقيقة . فكيف سأعمل بعد كل عملية المعادلة المحاسبية عشان أشوف تأثيرها على المعادلة وعلى القوائم المالية لا ينفع فلابد أن استخدم مفهوم الحساب عشان التعبير عن الزيادة والنقص وفي نهاية الفترة هي التي اجمع فيها وارى التوازن مابين الأرصدة المدينة أو الجانب الأيمن أو الجانب الأيسر ، أو الحسابات المدينة أو الحسابات الدائنة ولابد من التوازن بعد كل عملية وفي أي لحظة مابين الأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة عشان المعادلة تفضل دائما متساوية مثل ما سنرى لاحقا .

مثلا : لو سددنا مصروفات إيجار أو مرتبات ب ١٠,٠٠٠ ريال نقدا إذا المصروفات زادت كمصروف رواتب أو مرتبات في مقابل نقص نقدية نحن سددنا مصروفات رواتب نقدا ب٥٠٠٠ أو ١٠,٠٠٠ ريال إذا مصروف الرواتب زاد ب١٠,٠٠٠ ريال يجعل مدين والنقدية كأصل نقص يجعل دائنا تطبيقا لهذه القاعدة :

-حسابات الأصول والمصروفات تجعل مدينة عند الزيادة وتجعل دائنة عند إثبات النقص .

إذا حساب مصروف الرواتب زاد ب١٠٠٠٠ ريال مثلا والنقدية نقصت ب١٠٠٠٠ريال إذا فيه حساب سيجعل مدين وحساب سيجعل دائن بنفس المبلغ للتعبير أيضا عن الزيادة والنقص لكن الرصيد النهائي لكل حساب استخرجه في نهاية الفترة ، ونهاية الفترة ممكن تكون في نهاية اليوم في نهاية الشهر في نهاية ستة أشهر لان الأرصدة هذه اضبطها وأرتبها وارى الأرصدة المدينة = الأرصدة الدائنة هذه في نهاية الفترة .

على عكس طريقة المعادلة المحاسبية التي ذكرناها في الحلقات السابقة كنت احضر الإجمالي أو الرصيد في كل بند بعد كل عملية وأتأكد أن الأرصدة المدينة = الأرصدة الدائنة أو الجانب الأيمن في المعادلة = الجانب الأيسر .

هنا لا هنا في نهاية الفترة ارصَدَ الحساب حتى أتحقق من توازن المعادلة المحاسبية أو الحسابات التي لدي المدينة والدائنة لأني أنا الآن استخدم مفهوم الحساب ونظرية القيد المزدوج مثل ما سنراه في الحلقات القادمة .

القاعدة الأخيرة :

-حسابات الالتزامات (الخصوم وحقوق الملكية)والإيرادات الذي هو الجانب الآخر من المعادلة لان هذه حسابات بطبيعتها دائنة فهذه تجعل دائنة عند الزيادة وتجعل مدينة عند النقص ،عندما أقول تجعل دائنة ومدينة يعني أسجل في الجانب الدائن في حسابها كما في الشكل T وكما سنرى في حلقات قادمة بإذن الله .

اجعل الحساب دائن بالنسبة في حالة الزيادة الخاصة بحسابات الخصوم وحقوق الملكية والإيرادات إذا عندما يزيد يجعل هذا الحساب دائن عندما يقل احد هذه الحسابات يجعل للتعبير عن النقصان يجعل الحساب مدينا إذا لذلك قلنا أن

-حسابات الالتزامات (الخصوم وحقوق الملكية)والإيرادات تجعل دائنة عند الزيادة وتجعل مدينة عند النقص ، كل هذا تطبقا للقاعدة الثالثة التي ذكرناها وهي أن الزيادة تعامل معاملة طبيعة الحساب أما النقص فالعكس قواعد عامة ونطبقها حتى نسهل عملية الفهم بالنسبة لنا نفهم القواعد العامة هذه ونطبقها مباشرة دون تعديل أو دون تبديل .

فالجزء الخص بحسابات الالتزامات والإيرادات عكس تماما الأصول والمصروفات إذا جانب الالتزامات والإيرادات عندما يتم التعبير عن الزيادة فيهم يجعل هذا الحساب دائن وعندما يتم التعبير عن النقصان يجعل هذا الحساب مدين .

كمثال :إيداع رأس المال نقدا الذي هو أول عملية في أي مشروع إيداع رأس المال نقدا إذا رأس المال كحقوق ملكية زاد وأين ذهبت هذه الزيادة ؟ الالتزامات زادت كحقوق ملكية أين ذهبت ؟ ذهبت في صورة زيادة أصول إذا هنا العملية الأولى التي هي زيادة أصل الذي هو النقدية في مقابل زيادة التزام وهو رأس المال إذا الأصل عندما يزيد يجعل مدين أما الالتزام عندما يزيد يجعل دائن إذا رأس المال سيجعل دائن ب ٥٠٠,٠٠٠ ريال مثلا بافتراض أن رأس المال ٥٠٠,٠٠٠ ريال في مقابل أن النقدية زادة ب٥٠٠,٠٠٠ريال إذا حساب مدين الذي هو النقدية في جانب الأصول زاد يجعل مدين وحساب رأس المال كالتزام في الجانب الدائن يجعل دائن للتعبير عن الزيادة إذا المعادلة متوازنة أم لا ؟ إذا متوازنة إذا واحد

مدين والثاني دائن إذا لو رصدت هذا الحساب سيكون رصيد مدين والثاني رصيد دائن . وهذه قواعد عامة يجب علينا حفظها تماما وسنطبقها مباشرة بإذن الله في الحلقات القادمة .

المحاضرة السادسة عشر

عنوان هذه الحلقة "الحسابات كأساس للقيد المحاسبي ونظرية القيد المزدوج"، في الحلقة السابقة تكلمنا عن مفهوم الحساب واستخدامه كبديل للتعبير عن أسباب الزيادة، نستخدم مفهوم الحساب لتسهيل التعبير عن أسباب الزيادة أو النقص في العناصر أو في الحسابات التي تتعامل معها المنشأة أو التي تظهر في القوائم المالية للمنشأة، فكل بند من البنود الظاهرة في القوائم المالية أو في المعادلة المحاسبية للمنشأة يتم فتح أو تخصيص سجل أو حساب مخصص لهذا البند في ما يمسى بدفتر الأستاذ، وهناك وهناك ثلاث مراحل للدورة الحسابية :-

١. تسجيل العمليات في ما يسمى بدفتر اليومية
٢. ترحيل القيود اليومية إلى دفتر الأستاذ.
٣..تلخيص أو رصد الحسابات في دفتر الأستاذ، ثم بعد ذلك يتم إعداد ما يسمى بميزان المراجعة وإعداد القوائم المالية في نهاية الفترة.

سنخصص هذه الحلقة لمناقشة الشق الأول وهو تسجيل العمليات في دفتر يومية باستخدام مفهوم الحساب الذي تحدثنا عنه في الحلقة السابقة.

"معظم وقت المحاضرة يعيد الدكتور ما ذُكر في الحلقات السابقة"

أولاً: تسجيل العمليات في ما يسمى بدفتر اليومية:

أي يتم تسجيل العمليات في دفتر اليومية طبقاً لترتيب الحدوث استناداً إلى قاعدة القيد المزدوج التي تنص أن كل عملية لابد أن تؤثر على حسابين على الأقل أحدهما مدين والآخر دائن، أي أن مقدار المديونية في أحد الحسابات لابد وأن تعادل القيمة التي جعل بها الحساب الآخر دائناً وهكذا لو كان هناك أكثر من حساب في أحد الجانبين وذلك لضمان التأكد من تعادل الأرصدة المدينة مع الأرصدة الدائنة في أي لحظة وبعد أي عملية طبقاً واستمراراً لمفهوم المعادلة المحاسبية.

*يتم التسجيل في دفتر اليومية طبقاً لنظرية القيد المزدوج عن طريق قيد اليومية :

**** ح/ الحساب المدين */*/١٤**

**** ح/ الحساب الدائن

دفتر اليومية

مدين	دائن	بيان	رقم المستند	التاريخ

****	****	ح/الحساب المدين ح/ الحساب الدائن شرح للعملية	****	**/*/*
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	ح/النقدية بالخزينة* ح/رأس المال* إثبات إيداع رأس المال نقداً بالخزينة	١	١٤٢٢/١/١

- ترتب على إيداع رأس المال نقداً زيادة أصل ألا وهو ح/نقدية بالبنك مع زيادة مماثلة لأحد حسابات الالتزامات ألا وهو ح/رأس المال.
- تم جعل حساب النقدية الخزينة مديناً في قيد اليومية السابق لأنه أحد حسابات الأموال وقد زاد نتيجة إيداع رأس المال نقداً ولذلك جعل الحساب مديناً في قيد اليومية.
- تم جعل حساب رأس المال دائناً في قيد اليومية السابق لأنه أحد حسابات الالتزامات وقد زاد ولذلك يجعل دائنا في قيد اليومية.

مثال: فيما يلي العمليات التي قامت بها منشأة "زيدان" للعقار خلال شهر صفر ١٤٢٢هـ:

- في ١٤٢٢/٢/١هـ أودع صاحب المنشأة مبلغ ٦٠٠٠٠ ريال في حساب جاري في البنك باسم المنشأة.
- في ٢/٥ حصلت المنشأة على قرض من بنك التنمية العقاري بمبلغ ١٥٠٠٠٠ ريال يستحق السداد بعد عام. وقد قامت المنشأة بإيداعه في الحساب الجاري بالبنك.
- في ٢/٩ قامت المنشأة بشراء مبنى بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ ريال ليكون مقراً للمنشأة وتم سداد نصف القيمة بشيك في نفس التاريخ وتم الاتفاق مع البائع على سداد الباقي خلال ٩ أشهر من تاريخ الشراء.
- في ٢/١٢ حصلت المنشأة على عمولة مقدارها ٢٥٠٠٠ ريال نقداً مقابل قيامها بأعمال الوساطة في بيع بعض الفلل السكنية.
- في ٢/١٥ سددت نقداً ٢٥٠٠ ريال قيمة مصروفات دعاية وإعلان.

والمطلوب بيان أثر هذه العمليات على المعادلة المحاسبية الأساسية للمنشأة وإعداد قيود اليومية في دفتر اليومية العامة.

الحل:-

العملية الأولى:

- هذه هي بداية وميلاد أي مشروع، إيداع رأس المال نقداً في حساب جاري باسم المنشأة التي لها الحق في التصرف في هذا المبلغ وليس صاحب المنشأة.
- الأثر: ترتب على هذه العملية زيادة أصل ألا وهو نقدية بالبنك يجعل مديناً
- في المقابل زيادة التزام ألا وهو رأس المال كحقوق ملكية يجعل دائناً
- إذن المعادلة الحسابية (المركز المالي للمنشأة في ١٤٢٢/٢/١) تكون على الشكل التالي:-
- الأصول = الخصـــوم + حقوق الملكيـة
- ٦٠٠٠٠٠ نقدية بالبنك = ـــــــــ + ٦٠٠٠٠٠ رأس المال

٦٠٠٠٠٠		٦٠٠٠٠٠	
=======		========	
• قيد اليومية:	٦٠٠٠٠٠	ح/نقدية بالبنك	١٤٢٢/٢/١
•	٦٠٠٠٠٠	ح/رأس المال	

ايداع رأس المال نقداً بالبنك

العملية الثانية:

- في ٢/٥ الحصول على قرض وإيداعه بالحساب الجاري بالبنك.
- الأثر: زيادة أصل قائم وهو حساب البنك بمبلغ ١٥٠٠٠٠ ريال يجعل مديناً
- مقابل زيادة التزام جديد للغير كخصوم في صورة قرض بنك التنمية يجعل دائناً

إذن المعادلة المحاسبية(المركز المالي للمنشأة في ١٤٢٢/٢/٥) تكون على الشكل التالي:

- الأصول = الخصـــوم + حقوق الملكية
- ٧٥٠٠٠٠ نقدية بالبنك = ١٥٠٠٠٠ قرض + ٦٠٠٠٠٠ رأس المال
- ========== ========== ==========
- ٧٥٠٠٠٠ ٧٥٠٠٠٠
- ========== ==========

قيد اليومية	**١٥٠٠٠٠**		**ح/نقدية بالبنك**	**٢/٥**
		١٥٠٠٠٠	**ح/ القرض**	
			ثبات الحصول على القرض	

العملية الثالثة:

في ٢/٩ تم شراء أصل جديد لم يكن موجوداً قبل ذلك ألا وهو مباني وتم سداد نصف القيمة بشيك وباقي القيمة بتسهيلات في السداد لمدة (٦) شهور بما يمثل زيادة في الخصوم.

الأثر : زيادة أصل جديد ألا وهو مباني بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ ريال. يجعل مديناً

مقابل نقص أصل آخر ألا وهو نقدية بالبنك بنصف القيمة فقط (١٧٥٠٠٠ريال) يجعل دائناً

وباقي قيمة المباني تمثل زيادة الخصوم كالتزامات بمبلغ ١٧٥٠٠٠ ريال يجعل دائناً

إذاً المعادلة المحاسبية (المركز المالي للمنشأة في ١٤٢٢/٢/٩) تكون على الشكل التالي:

الأصـــــول = الخصوم + حقوق الملكية

٥٧٥٠٠٠ نقدية البنك = ١٥٠٠٠٠ قرض + ٦٠٠٠٠٠ رأس المال

٣٥٠٠٠٠ مباني ١٧٥٠٠٠ دائنون

========	========
١٢٥٠٠٠	٢٢٥٠٠٠
======	=======

إذاً هذه العملية ترتب عليها زيادة أصل بقيمة معينة مع نقص أصل آخر بقيمة أقل والفرق يمثل زيادة التزام.

إذاً قيد اليومية للعملية السابقة:

ح/مباني		٣٥٠٠٠٠
ح/نقدية بالبنك	١٧٥٠٠٠	
ح/دائنون	١٧٥٠٠٠	

العملية الرابعة:

في ٢/١٢ تم الحصول على عمولة نقداً بمقدار ٢٥٠٠٠ ريال إذاً

الأثر الأول: هو زيادة إيرادات خدمات بـ ٢٥٠٠٠ كزيادة في رأس المال يجعل دائناً

الأثر الثاني: هو زيادة أصول في صورة نقدية بالخزينة كأصل جديد بمبلغ ٢٥٠٠٠ يجعل مديناً

الأصول + المصروفات = الخصوم + حقوق الملكية + الإيرادات

٥٧٥٠٠٠ نقدية بالبنك = ١٥٠٠٠٠ قرض + ٦٠٠٠٠٠ رأس المال

٢٥٠٠٠ نقدية بالخزينة ١٧٥٠٠٠ دائنون+٢٥٠٠٠ إيرادات خدمات

٣٥٠٠٠٠ مباني

========	==========
٩٥٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠
=======	=======

إذاً هذه العملية ترتب عليها زيادة أصل جديد في مقابل زيادة التزام كحقوق ملكية في صورة إيرادات خدمات.

- إذاً قيد اليومية يكون كالأتي:

ح/نقدية بالخزينة		٢٥٠٠٠
ح/إيرادات خدمات	٢٥٠٠٠	
اثبات الحصول على ايرادات نقداً		

العملية الخامسة:

في ٢/١٥ تم سداد ٢٥٠٠ ريال نقداً مصروفات إعلان ودعاية، إذاً الأثر هو:

- الأثر الأول هو نقص نقدية بالخزينة بمقدار ٢٥٠٠ريال إذاً ستصبح الخزينة بالمعادلة الجديدة مقدار ٢٢٥٠٠ (٢٥٠٠٠-٢٥٠٠)، ستجعل الخزينة دائنة بـ ٢٥٠٠ريال
- الأثر الثاني هو زيادة المصروفات في صورة دعاية وإعلان بـ ٢٥٠٠ ريال، المصروفات مدينة بـ ٢٥٠٠ريال
- إذاً المعادلة المحاسبية في ٢/١٥ ستأخذ الشكل التالي:
- إذا قيد اليومية يكون كالأتي:

ح/ مصروفات دعاية وإعلان		٢٥٠٠
ح/نقدية بالخزينة	٢٥٠٠	
اثبات سداد مصروفات داعية نقداً.		

بهذا المثال ننهي المرحلة الأولى وهي عملية التسجيل (قيد) في دفتر اليومية ، وقد عبرنا عن هذه العمليات بصور زيادة أو نقص الحسابات سواء كانت حسابات أصول أو حسابات التزامات، سواء كانت حسابات مصروفات أو حسابات إيرادات، وكما قلنا سابقاً بأن حسابات الأصول والمصروفات عندما تزيد تجعل مدينة وعندما تقل تجعل دائنة، والعكس بالنسبة لحسابات الالتزامات والإيرادات لما تزيد تجعل دائنة ولما تقل تجعل مدينة، وسيتضح لنا هذا الموضوع أكثر في المراحل المتقدمة في الدورة المحاسبية والتي قلنا أنها عبارة عن (٣) مراحل والذي أولها تسجيل العمليات في دفتر اليومية (قيد اليومية) والذي يتم فيه تحديد الحساب المدين والحساب الدائن نتيجة التأثير على الحسابات بالزيادة أو بالنقصان على المعادلات المحاسبية بعد ذلك سنوضح المرحلتين الثانية والثالثة في الحلقات القادمة.

المحاضرة السابعة عشر

تابع الدورة المحاسبية :-
سنستخدم مفهوم الحساب كبديل للمعادلة المحاسبية حيث أن الحساب جانبان .
جانب مدين ، جانب دائن .
مفهوم المدين والدائن في الحساب نستخدمهم للتعبير عن أسباب الزيادة والنقص في كل حساب .
فقسمنا الحسابات إلى نوعين :-

- حسابات مدينة : مثل الأصول والمصروفات .
- حسابات ذات طبيعة دائنة : ما يقابلها مثل حسابات الالتزامات والإيرادات .

نستخدم الجانبين المدين والدائن في كل حساب للتعبير عن أسباب الزيادة والنقص في هذا الحساب .
قاعدة : (الزيادة تعامل معاملة طبيعة الحساب ، أما النقص فالعكس) .
المرحلة الثانية :

*** الترجيل إلى دفتر الأستاذ :**

* أي ترحيل قيود اليومية من دفتر اليومية إلى الحسابات التي تأثرت بتلك القيود في دفتر الأستاذ .
* دفتر الأستاذ هو سجل يشتمل على جميع الحسابات التي تتعامل فيها المنشأة والتي تظهر في قوائمها المالية .
* يجعل كل حساب مديناً أو دائناً على حسب وضعه في قيد اليومية ثم يكتب الطرف الأخر في قيد اليومية

دفتر الأستاذ :

- هو سجل يشتمل على جميع الحسابات التي تتعامل بها المنشئة والتي تظهر في قوائمها المالية .
- يجعل كل حساب مدينين أو دائناً على حسب وضعه في قيد اليومية ثم يكتب الطرف الأخير في قيد اليومية .

*** مثال :**

تابع المثال السابق في الحلقة السادسة عشر ولكن بعد إضافة المطلوب الأتي :
ترحيل قيود اليومية السابقة إلى الحسابات في دفتر الأستاذ ثم ترصيد الحسابات في ٢/١٥ وإعداد ميزان المراجعة ثم إعداد ميزان المراجعة ثم إعداد القوائم المالية في ١٤٢٢/٢/١٥هـ .
أول قيد :-

- تسجيل العمليات المالية في دفتر اليومية :

دفتر اليومية :

مدين	دائن	بيان	التاريخ
٦٠٠.٠٠٠		ح/ نقدية البنك	٢/١
	٦٠٠.٠٠٠	ح / رأس المال <u>إثبات إيداع رأس المال بالبنك</u>	
١٥٠.٠٠٠		ح / نقدية البنك	٢/٥
	١٥٠.٠٠٠	ح / القرض <u>إثبات الحصول على</u>	

		قرض	

الشرح : -
هذا عبارة عن دفتر يومية أول قيد حساب النقدية مدين ٦٠٠.٠٠٠ وحساب رأس مال دائن بـ ٦٠٠.٠٠٠ أثبات إيداع رأس المال بالبنك نقداً إذاً حساب النقدية جعل مديناً لانة أصل وزاد وحساب رأس المال جعل دائن بـ ٦٠٠.٠٠٠ .
إذا يوجد لدينا حسابات في دفتر الأستاذ يتم التعبير عنهم بتسجيل هذا القيد إلى الحسابين كما يلي :
*** الترحيل إلى دفتر الأستاذ**

- **ح / نقدية البنك**

مدين	دائن
٦٠٠.٠٠٠ح / رأس المال ٢/١	١٧٥.٠٠٠ ح / مباني ٢/٩
١٥٠.٠٠٠ح / القرض ٢/٥	

كما هو واضح في ٢/١ حساب النقدية مدين بـ ٦٠٠.٠٠٠ وكتبنا أمامه حساب ح / رأس المال لو نظرنا إلى حساب رأس المال بالأسفل سيكون على النحو التالي :

ح / رأس المال

مدين	دائن
	٦٠٠.٠٠٠ ح/ نقدية بالبنك ٢/١

أي نضع ٦٠٠.٠٠٠ في الجانب الأخر تحت الدائن إذاً أول قيد نأخذه نسجل في الحسابين واحد مدين والأخر دائن بنفس المبلغ
- حساب النقدية بالبنك حساب أصل إذا زاد وضع مديناً ،وممكن كتابة (+) بجانب المدين والجانب الدائن في حساب النقدية بالبنك ناقصاً في حالة نقص حساب النقدية بالبنك .
بمعني لو أخذنا ورقة عمل وسطرنا حساب النقدية بالبنك وحساب رأس المال – نكتب على حساب النقدية حساب أصل وحساب رأس المال نكتبه حساب التزام .
حساب النقدية بالبنك هو حساب أصل للتعبير عن الزيادة يجعل مدين وللتعبير عن النقص يجعل دائن .
- أما حساب رأس المال فهو التزام إذا زاد جعل دائن وإذا نقص جعل مدين .

ح / نقدية البنك

مدين	دائن
٦٠٠.٠٠٠ح / رأس المال ٢/١	١٧٥.٠٠٠ ح / مباني ٢/٩
١٥٠.٠٠٠ح / القرض ٢/٥	

كما هو واضح ان حساب النقدية بالبنك زادت بـ ٦٠٠.٠٠٠ أتت الزيادة من زيادة حساب رأس المال كالتزام وزاد.
أما الجانب المدين في الأعلى يعبر عن الزيادة في هذا الحساب
القيد الثاني :-

دفتر اليومية

	دائن	بيان	التاريخ
١٥٠٠٠٠		ح/ نقدية البنك	٢/٥
	١٥٠.٠٠٠	ح / القرض	
		إثبات الحصول على قرض	

القيد الثاني في تاريخ ٢/٥ حساب النقدية بالبنك مدين ١٥٠.٠٠٠ وحساب القرض دائن ١٥٠.٠٠٠
إذاً حساب النقدية بالبنك مدين وهو أصل وزاد وحساب القرض دائن وهو التزام وزاد
هذا القيد سيؤثر على حسابين واحد مدين والثاني دائن وفي كل حساب نكتب الحساب الثاني الذي هو سبب في جعل هذا المدين أو الدائن .
شرح :
كما هو موجود بدفتر الأستاذ أن حساب النقدية بالبنك زادت بـ ١٥٠.٠٠٠ إذاً نكتب الطرف الدائن من القيد مضاف له حساب القرض
كأننا نقول ان البنك زاد مرتين مدة بـ ٦٠٠.٠٠٠ ألف نتيجة زيادة رأس المال كالتزام ومره أخرى بـ ١٥٠.٠٠٠ ألف كزيادة التزام بصورة خصم ألا وهو القرض
- نقوم بفتح حساب قرض بدفتر الأستاذ ونعبرعن التأثير عن هذا الحساب كما يلي :
ح / القرض

مدين	دائن
	١٥٠.٠٠٠ ح / نقدية البنك ٢/٥

- هذا القرض التزام والالتزام بطبيعة دائن وكونه دائن في الحساب فهو التزم وزاد
القيد الثالث :

تابع دفتر اليومية

مدين	دائن	بيان	التاريخ
٣٥٠.٠٠٠		ح/ مباني	٢/٩
	١٧٥.٠٠٠	ح/ نقدية بالبنك	
	١٧٥.٠٠٠	ح/ دائنون	
		إثبات شراء مباني مع سداد النصف بشيك	

القيد الثالث عبارة عن ثلاث حسابات حساب مدين وحسابين دائنين لأنها عملية مركبة في أكثر من حساب بأحد الجانبين
- إثبات شراء مباني مع سداد النصف بشيك

كلمة مع سداد النصف بشيك تعني الباقي على الحساب .
شرح : دفتر اليومية
حساب المباني جعل مدين بـ ٣٥٠.٠٠٠ لأنه أصل و زاد
كيف سددت المباني ؟
وهي شي من اثنان أما سددت ٣٥٠.٠٠٠ أو لم تسدد وإن كان الأخير فهو زيادة التزام ولو تم السداد فهو أصل ثاني ونقص .
- في المثال السابق اثنان أصل ثاني ونقص لأننا سددنا النصف فقط إذاً البنك نقص بالنصف١٧٥.٠٠٠ والباقي يعتبر زيادة دائنون كالتزام وزاد لدينا .
إذاً يوجد لدينا أصل وزاد ويجعل مدين وأصل و نقص ويجعل دائن لكن بقيمة أقل بالنصف فقط والفرق يعتبر زيادة في الالتزام لكي تكون المعادلة المحاسبية متوازنة .
- وكما قلنا أن " الزيادة على حسب طبيعة الحساب ، أما النقص فالعكس "
- يتم ترحيل القيد إلى ثلاث حسابات :-
ح / المباني

مدين	دائن
١٧٥.٠٠٠ ح / قرض البنك ٢/٩	
١٧٥.٠٠٠ ح/ دائنون ٢/٩	

حساب المباني يجعل مدين مرتين الأولى بـ ١٧٥.٠٠٠ النقدية بالبنك ١٧٥٠.٠٠٠ حساب دائنون والمجموع ٣٥٠.٠٠٠ وهي زيادة حساب المباني

الحساب الثالث ح/ دائنون

مدين	دائن
	١٧٥.٠٠٠ ح/ مباني ٢/٩

نرحل الحساب الثالث إلى حساب الدائنون ونجعله دائن ١٧٥.٠٠٠و بما أنا جعلنا حساب مدين ٣٥٠.٠٠٠ ووضعنا بالمقابل حساب دائن بـ ١٧٥.٠٠٠ فلابد أن نضع حساب دائن أخر بـ ١٧٥.٠٠٠ لاكن ليس حساب التزام وزاد بل هو حساب أصل ونقص .
يوجد شرح (يفضل الرجوع إليه محاضرة ١٧ دقيقة ١٦.٠٠)

القيد الرابع :-

مدين	دائن	بيان	التاريخ
٢٥٠.٠٠٠		ح/ نقدية بالخزينة	١/١٢
	٢٥٠.٠٠٠	ح / إيرادات خدمات	

إثبات الحصول على إيرادات نقداً
قلنا ان ح / النقدية بالخزينة مدين بـ ٢٥.٠٠٠ وحساب إيرادات الخدمات دائن بـ ٢٥٠٠٠ لماذا جعلنا النقدية مدينة ؟ والإيرادات دائنة ؟

لأن النقدية بالخزينة أصل وزاد .
وحساب إيرادات الخدمات يعامل معاملة رأس المال إذا زاد يجمل دائناً
- إذاً يوجد لدينا حسابين الأول مدين والاخر دائن والاثنان زادو
- نقوم بفتح

ح / نقدية بالخزينة

مدين	دائن
٢٥٠٠٠ ح/ إيرادات الخدمات ٢/١٢	٢٥٠٠٠ح/م دعاية إعلان ٢/١٥

ولو نظرنا إلى الحساب الذي تم ترحيله نجد أنه مدين بـ ٢٥٠٠٠ألف أتت نتيجة وجود حساب إيرادات الخدمات

ح / إيرادات خدمات

مدين	دائن
	٢٥٠٠٠ ح / نقدية بالخزينة ٢/١٢

- لو نظرنا ح / إيرادات الخدمات جعل دائن بـ ٢٥٠٠٠ح / نقدية بالخزينة
ولو ذهبنا إلى حساب الخزينة سنجد به ٢٥٠٠٠ ويمكننا أيضا عمل عقد اليومية من الحسابين .
فإذا كانا حسابين كما في المثالين السابقين ح/ نقدية بالخزنة وح / إيرادات خدمات وكتبنا في كل جانب الحساب الآخر فيعتبران قيد واحد .
فحساب النقدية بالخزينة مدين كأصل وزاد نتيجة حساب إيرادات الخدمات في الطرف الثاني في مثال ح / نقدية الخزينة المكتوب بالجانب المدين
وكاننا نقول أن حساب النقدية في القيد مدين بـ ٢٥٠٠٠
- لأنه أصل وزاد وحساب إيرادات خدمات دائن بقيد اليومية الحساب الموجود بالجانب المدين بـ ح / النقدية

ح / إيرادات

مدين	دائن
	٢٥٠٠٠ ح / نقدية بالخزينة ٢/١٢

من الممكن أن نأتي بقيد اليومية ح/ إيرادات خدمات وقد جعلت دائنة في هذا القيد .
- الإيرادات التي اتتنا بصورة نقدية بالخزينة ولو ذهبنا إلى ح/ النقدية بالخزنة سنجده مدين بـ ٢٥٠٠٠ في صورة إيرادات خدمات .
القيد الخامس :

إثبات سداد مصروفات دعاية نقداً

مدين	دائن	بيان	التاريخ
٢٥٠٠٠		ح/ مصروفات دعاية وإعلان	٢/١٥
	٢٥٠٠٠	ح/ نقدية بالخزينة	

في هذا القيد جعلنا حساب مدين والآخر دائن ؟

لأن ح / مصروفات دعاية هي مصروف وزاد النقدية بالخزينة أصل ونقص .
إذاً المصروف إذا زاد جعل مدين مثل الأصل وهي تعامل معاملة الأصول والنقدية بالمدين إذا قلت جعلت دائن وهذه العملية تعتبر زيادة مصروف مع نقص أصل آخر .
- نفتح حساب مصروفات دعاية وإعلان .

مدين	دائن
٢٥٠٠٠	

حساب مصروفات دعاية وإعلان سيجعل مدين بـ ٢٥٠٠٠ وفي حساب النقدية بالخزنة سيجعل دائن بـ ٢٥٠٠٠ ونكتب في كل حساب الحساب الآخر الذي هو سبب النقص والزيادة في هذا الحساب .
- كلمة سداد تعني أن نقدية الخزينة نقصت وعبرنا عنه في الجانب الدائن في الحساب (ح / نقدية الخزينة) .
- سبب المديونية في ح / م دعاية وإعلان لأننا وضعنا المبلغ نقداً .

المحاضرة الثامنة عشر

تابع الدور المحاسبيه
ثالثاً:الترصيد وإعداد ميزان المراجعة والقوائم المالية:
بداية قلنا أن الدورة الحاسبية باستخدام مفهوم الحساب ونظرية القيد المزدوج كتطبيق للمعادلة المحاسبية وتأثير العمليات على المعادلة وقسمانا الدورة المحاسبية إلى ثلاث أساسيه التي هي :
١. التسجيل في دفتر اليومية.
٢.الترحيل إلى دفتر الأستاذ.
٣. الترصيد وإعداد ميزان المراجعة وقد أخذنا في الحلقة السادسة عشر التسجيل في دفتر اليومية باستخدام قيد اليومية وحددنا في قيد اليومية هذا الحساب المدين والحساب الدائن نتيجة التأثير العملية على الحسابات في دفتر الأستاذ بعدا هذا في الحلقة السابقة أخذنا قيود اليومية من دفتر اليومية رحلناها إلى الحسابات في دفتر الأستاذ.وقد شرحنا معنى دفتر الاستاذ ورحلنا كل قيد عملناه في الحلقة التي قبلها إلى الحاسبات التي تأثر بهذا القيد المدين مدين والدائن دائن وعرفنا لماذا نجعل الحساب مد ين ومتى نجعله دائن وقلنا أن هذا الكلام يتوقف على طبيعة الحساب هل هو حساب بطبعته مدين وإلا حساب بطبعته دائن وقد شرحنا هذا، في المرحلة الثالثة التي هي ما تسمى بترصيد الحسابات في دفتر الأستاذ والترصد أو تسميته بمعنى أخر التلخيص يعني خلاصة التأثير عمليات المتعددة على الحسابات الأثر النهائي أو الرصيد المتبقي في الحاسب كم؟ الموقف النهائي في نهاية الفترة ، وما معنى الترصيد؟
الترصيد عبارة عن استخراج نتيجة العمليات المالية التي أثرت على الحساب المعين أي تحديد الموقف النهائي في كل حساب ويتم إتباع الخطوات التالية ترصيد الحساب:
يجمع جانبي كل حساب(يعني يجمع الجانب المدين والجانب الدائن نجمع أسباب الزيادة و أسباب النقص في هذا الحساب نحن قلنا أن المدين والدائن في هذا الحساب لتعبير عن أسباب الزيادة والنقص وقلنا أن قيد حسابات لما تزيد تجعل مدين ولم نقل نجعل دائنه وفيه حسابات العكس) ويحدد الجانب ذي المجموع الأكبر. (يعني نحدد الجانب الذي فيه الإجمالي أكبر).
يكتب المجموع الأكبر في خانة المجموع في جانبي الحساب .
يستخرج الفرق بين الجانبين (الذي هو المتمم الحسابي) وهو عبارة عن رصيد الحساب ويسمى هذا الرصيد طبقاً للجانب الأكبر (يعني لو جانب المدين اكبر من جانب الدائن يعني نكتب في المجموع

الترقيم الخاص بالحساب مجموع الجانب المدين ونخرج الفرق والمتمم في الجانب الأقل يبقى متمم حسابي للجانب الأقل للوصول إلى الجانب لأكبر ويسمى هذا الرصيد طبقاً للجانب لأكبر إذا كان هو المدين فيكون هذا الرصيد يسمى رصيد مدين والعكس لو كان الرصيد في الجانب الآخر فيسمى طبقاً للجانب الأكبر يعتبر رصيد دائن، وعند ترصيد الحسابات نواجه احد الاحتمالات التالية:

١. تساوي جانبي الحساب يعني لما جمعت الجانب الحساب يعني لما جمعت الجانب المدين و الجانب الدائن وجدنا أن الجانبين متساوين يعني أسباب الزيادة في هذا الحساب تساوي أسباب النقص يعني أن رصيد هذا الحساب يساوي صفر يعني حساب مقفول وبتالي يكون الرصيد مقفل أي بدون رصيد يعني رصيده يساوي صفر لأن جانب أسباب الزيادة تساوي أسباب النقص .

٢. زيادة جانب المدين للحساب الدائن وبالتالي يظهر هذا الرصيد مدين للحساب كمتمم حسابي في الجانب الدائن (لماذا يظهر في الجانب الدائن لأننا قلنا نجمع لجانب لأكبر تحت في الإجمالي ونخرج المتمم والمتمم الحسابي يعني متمم مابين جانب اقل للوصول إلى الجانب الأكبر ولهذا سميناه الرصيد لأنه متمم حسابي للجانب الأقل للوصول إلى الجانب الأكبر و وهنا الجانب المدين اكبر من الجانب الدائن وبالتالي هذا الرصيد يعتبر رصيد مدين لا لجانب المدين أكثر على الرغم أن هذا الرصيد كمتمم يظهر في الجانب الدائن) لاحتمال.

٣. العكس أن الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين في الحساب (نحن قلنا قبل هذا أن المدين والدائن لتعبير عن أسباب الزيادة والنقص وفي هذا أن زيادة الجانب الدائن وتعني أن أسباب الزيادة أو النقص على حسب طبيعة الحساب في هذه الحالة هل هو من حسابات الدائنة بطبيعتها أو من الحسابات المدينة بطبيعتها) زيادة الجانب الدائن للحساب عن الجانب المدين وبالتالي يظهر هذا الرصيد دائن أو يسمى أولاً:رصيد دائن لان الجانب ألاصغر هو الجانب المدين.

* تعتبر عملية الترصيد بمثابة إجراء ضروري للتعرف على التأثير النهائي المختلف العمليات المالية على حسابات المنشأه تمهيد لإعداد مايسمى بميزان المراجعة .
* الرصيد كقاعدة عامه هو متمم حسابي في الجانب لأقل للوصول إلى الجانب الأكبر ويسمى طبقاً للجانب لأكبر.

* يلاحظ أن الحاسبات ذات الطبيعة المدينة مثل حسابات الأصول وحسابات المصارف تكون أرصدتها مدينه غالباً، لابد أن يخرج رصيدها مدين إلا في بعض الحالات النادر والشاذ يخرج رصيد عكسي لأسباب نادرة الحدوث (يعني لابد أن يخرج رصيده صفر أو أن يكون رصيده مدين إلا أذا كان الرصيد في ظروف معينه مثل أن يكون البنك سحب على المكشوف وهذي في حالات معينه) وغالباً ٩٩,٩ % لابد أن يخرج ارصيدة
الأصول والمصروفات تكون دائماً مدينه.

- ونفس الكلام للحسابات ذات الطبيعة الدائنة مثل حسابات الخصوم وحسابات حقوق الملكية وحسابات الإيرادات فإن أرصدتها تكون دائنة .

مثال:

تابع المثال في الحلقة السادسة عشر ولكن بعد إضافة المطلوب لأتي .

ـ ترحيل قيود اليومية السابقة إلى الحسابات في دفتر الأستاذ ثم ترصيد الحسابات في ٢/١٥ وإعداد ميزان المراجعة ثم إعداد و القوائم المالية في ١٤٢٢/٢/١٥هـ .

الحل :

نأخذ الحسابات التي رحلنا لها القيود اليومية السابقة وننظر كيف نرصد هذه الحسابات.
طبعاً نحن رحلنا القيود اليومية لتمارين التي حليناها في المرة التي فاتت فاخذنا حساب النقدية
ثالثا : الترحيل إلى دفتر الأستاذ:

ح / نقدية البنك

مديـــــــن		دائـــــــن	
٦٠٠٠٠٠ ح/ رأس المال	٢/١	١٧٥٠٠٠ح/ مباني	٢/٩
١٥٠٠٠٠ ح/ القرض	٢/٥		
---------		٥٧٥٠٠٠ رصيد مدين	٢/ ١٥
٧٥٠٠٠٠		٧٥٠٠٠٠	
		= = = =	
= = =			
٥٧٥٠٠٠ رصيد منقول	٢/١٦		

نطبق الخطوات التي ذكرناها نحن قلنا أننا نجمع الجانبين أولاً وننظر أيهما اكبر فلو الجانب المدين في البنك يوجد لدينا (٦٠٠٠٠٠) و (١٥٠٠٠٠) إذا إجمالي الجانب المدين (٧٥٠٠٠٠) في الجانب الدائن لم يكن فيه سوى حساب واحد فقط أو عملية واحده المدين إلى خانة المبلغ في الجانب الدائن إذا هذا الرصيد هو الفرق مابين (١٧٥٠٠٠) و (٧٥٠٠٠٠) إذا الرصيد المتمم (٥٧٥٠٠٠) إذا هذا هو رصيد مدين مرحل في ٢/١٥ أي في نهاية ٢/١٥ يعتبر رصيد مدين بمعنى أننا نأتي في اليوم التالي نرجع الرصيد إلى طبيعته لذلك سميناه في ٢/١٥ رصيد مدين مرحل البداية الفترة القادمة أو اليوم التالي فيرجع الرصيد المدين إلى طبيعته و الذلك سميناه رصيد مدين لكي في يوم ٢/١٦ يرجع الرصيد مدين كما كان في طبيعته إلى (٥٧٥٠٠٠) رصيد منقول من اليوم الذي سبق أو الفترة السابقة لذلك يسمي الرصيد طبقاً لطبيعته لأنه سوف يرجع ألطبيعته مدين

الحساب الأخر (رأس المال)

ح / رأس المال

مديـــــــن		دائـــــــن	
		٦٠٠٠٠٠ ح/ نقدية البنك	٢/١
٦٠٠٠٠٠ رصيد دائن	٢/١٥		
==========		==========	
٦٠٠٠٠٠		٦٠٠٠٠٠	

= = =	= = =
	٦٠٠٠٠٠ رصيد منقول ٢/١٦

بنفس الكلام هنا في حساب رأس المال كان دائن أي أنه كان فيه ترحيل في عملية واحده التي هي ٢/١ كان (٦٠٠٠٠٠) دائن لم يكن هناك شيء في الجانب المدين فنجمع الجانب لأكبر الذي هو الجانب الدائن (٦٠٠٠٠٠) ننقلها إلى الجانب الأخر في الجانب المدين ونطلع الرصيد في نهاية الفترة وفي أول سطر من تحت لا نطلعه من فوق ويجيبه.تحت عشان يعتبر رصيد نهاية الفترة رصيد دائن؟ لأن الجانب الدائن هو الأكبر من الجانب المدين لذلك سمينها الرصيد رصيد دائن لأن الجانب الدائن مافيه ولا حاجه إذا (٦٠٠٠٠٠) هي في درجة مهمة في حساب رأس المال فابتلى يعتبر رصيد دائن إذا (٦٠٠٠٠٠) رصيد دائن هنا ولماذا رصيد دائن ؟هذا اسمه رصيد دائن مراحل من نهاية يوم ٢/١٥ إلى بداية اليوم التالي أو الفترة الثانية في ٢/١٦ ويرجع الرصيد الدائن مكان في الجانب الدائن في حساب رأس المال الحساب الذي يلبيه (حساب القرض)

ح / القرض

مديـــــــن	دائـــــــن
١٥٠٠٠٠ رصيد دائن ٢/١٥	١٥٠٠٠٠ نقدية البنك ٢/٥
==========	==========
١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
= = =	= = =
	١٥٠٠٠٠ رصيد منقول ٢/١٦

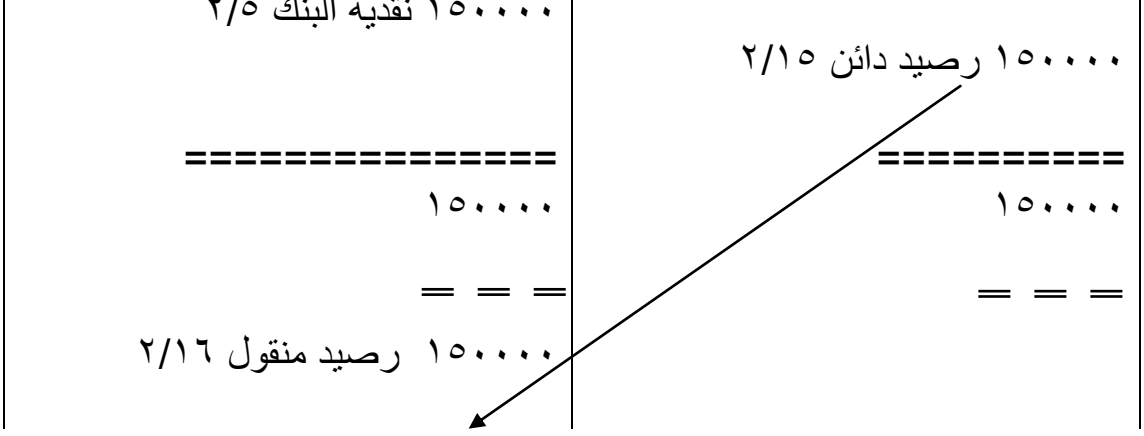

بنفس الكلام مثل رأس المال لأن القرض الالتزام فجعلناه دائن هنا ب(١٥٠٠٠٠) حساب النقدية في البنك في الجانب هذا كان حساب واحد فقط عمليه واحده في ٢/٥ وفي الجانب المدين لا يوجد شيء إذا (١٥٠٠٠٠) في الجانب الدائن ننزلهم تحت ونجمعهم وننقلهم في الناحية الثانية ١٥٠٠٠٠ وتكون هذه متمم والجانب المدين كرصيد ويسمى رصيد دائن لأن الجانب الدائن أكثر من الجانب المدين يعني الموقف النهائي في هذا الحساب كان رصيد دائن ب ١٥٠٠٠٠ بمعنى انه في ٢/١٦ ثاني يوم نرجعه لطبيعته ثاني كما هو مكتوب هنا رصيد دائن يرجع في الجانب الدائن مره أخرى أو بمعنى أخر أن رصيد هذا الحساب المائة وخمسون إلف هذه هي حساب قرض أي التزام أو خصوم فلما يزد يجعل دائن ولم يقل يجعل مدين فهنا هذا الحساب زاد إذا هذه الزيادة تمثل أن الرصيد كامل كما هو موجود

رصيد دائن يظهر كمتمم في الجانب المدين فيسمى طبقاً للجانب الأكبر الحساب التالي (حساب المباني)

ح / مباني

مديـــــــن	دائـــــــن
١٧٥٠٠٠ نقدية البنك ٢/٩	
١٧٥٠٠٠ دائنون ٢/٩	٣٥٠٠٠٠ رصيد مدين٢/١٥
=========	=========
٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠
= = =	= = = =
٣٥٠٠٠٠ رصيد منقول ٢/١٦	

هنا المباني أصل فهي عكس القرض و عكس رأس المال مثل البنك النقدية بالبنك كان في الجانب المدين عندي حساب المباني كأصيل زاد مرتين مره ب(١٧٥٠٠٠) نتيجة السداد المبلغ نقداً ومره أن المباني زادت نتيجة زيادة نتيجة زيادة الالتزام ترتب على زيادة الالتزام دائنون فالجانب المدين المباني زادة مرتين مره ب(١٧٥٠٠٠) ومره (١٧٥٠٠٠) وفي الجانب الدائن الأخر لا يوجد شي يعني نجمع الجانب المدين الأكبر (٣٥٠٠٠) ننقلهم إلى الجانب الأخر (٣٥٠٠٠٠) إذا المتمم كامل أو الخلاصة لهذا الحساب أن هذا الحساب رصيده مدين لأن الجانب المدين أكثر من الجانب الدائن ب(٣٥٠٠٠) وهذا الرصيد المدين في ٢/١٥ يرجع ثاني كما كان في الجانب المدين في بداية يوم ٢/١٦ يعتبر رصيد منقول من اليوم السابق له
بعد هذا حساب (دائنون)

ح / دائنون

مديـــــــن	دائـــــــن

١٧٥٠٠٠ ح/ مباني ٢/٩	
١٧٥٠٠٠ رصيد دائن ٢/١٥	==========
==========	١٧٥٠٠٠
١٧٥٠٠٠	= = =
= = = =	
١٧٥٠٠٠ رصيد منقول ٢/ ١٦	

بنفس الكلام وحساب الدائنون كان دائن بـ (١٧٥٠٠٠) وجاءت بقيد واحد فقط فجعل دائن في هذا القيد في العملية في ٩/ ٢ ب (١٧٥٠٠٠) ولا يوجد شيء في الجانب المدين يعني لم تسدد له في خلال الفترة السابقة إذا (١٧٥٠٠٠) تنزل تحت كمجموع وننقلها إلى الجانب ب(١٧٥٠٠٠) ويعتبر أن هذا هو رصيد دائن كامل (١٧٥٠٠٠) لأنه لا يوجد شيء في الجانب المدين إذا المائة وخمسه وسبعون إلف تبقى كما هي رصيد دائن في هذا الحاسب وهذا الرصيد في بداية يوم ٢/١٦ يرجع دائن بطبيعته رصيد دائن في الجانب الدائن في حساب الدائنون حساب النقدية في الخزينة

ح / نقدية بالخزينة

مديـــــــن	دائـــــــن
٢٥٠٠٠ ح / إيرادات الخدمات ٢/١٢	٢٥٠٠ ح/ م. دعاية وإعلان ٢/١٥
==========	٢٢٥٠٠ رصيد دائن ٢/١٥
٢٥٠٠٠	==========
= = =	٢٥٠٠٠
٢٢٥٠٠ رصيد مرحل ٢/١٦	= = =

كان يوجد كعمليه في الجانب المدين وعمليه في الجانب المدين وعملية في الجانب المدائن الجانب المدين(٢٥٠٠٠)كزيادة نقدية بالخزينة العملية في الجانب الدائن هي (٢٥٠٠٠) التي هي معروف دعاية وإعلان إذا يوجد أسباب زيادة وأسباب وأسباب نقص في هذا الحساب بس أسباب الزيادة في الحساب أكثر من أسباب النقص ولابد أن تكون أسباب الزيادة أكثر من أسباب النقص لأنه لا يمكن أن تصرف أكثر من ٢٥٠٠٠ ولكن يمكن أن تصرف ٢٥٠٠٠ وفي الحالة هذه تكون أسباب الزيادة تساوي أسباب النقص والرصيد يصبح صفر ولكن لا يمكن أبدا أن تكون أسباب النقص أكثر من أسباب الزيادة يعني لا يمكن أن تصرف أكثر مما عندك في الخزينة وهذا لا يمكن أن يحصل يعني لابد أن تكون أسباب الزيادة أكثر من أسباب النقص وهنا عندنا أسباب الزيادة ٢٥٠٠٠ وأسباب النقص ٢٥٠٠ فقط نحن ذكرنا خطوات إننا نجمع في الأول الجانبين وبعد هذا نختار الجانب الأكبر وهو هذا الذي ينتقل

إلى الجانب الأخر وهنا ٢٥٠٠٠ أكثر من الجانب الدائن إذا هنا سوف نأخذ ٢٥٠٠٠ ننقلهم كمجموع ننقلها إلى الناحية الأخرى في الجانب الأخر ونخرج المتمم لهذا الحساب وننظر هل يخرج في الجانب المدين أو الدائن نحن قلنا أن الرصيد يطلع في الجانب الأقل للوصول إلى الجانب الأكبر إذا هنا ٢٥٠٠٠ سوف ينتقل من الجانب المدين إلى الجانب الدائن ونخرج الفرق ما بين مجموع الفرق في الجانب المدين الأكبر والجانب الدائن الذي هو يمثل أسباب النقص إذا عندك النقدية داخل فيها ٢٥٠٠٠ وخرج منها ٢٥٠٠ إذا المفروض أن في الخزينة ٢٢٥٠٠ بعد هذه اى عمليه في ٢/١٥ وهذا يعتبر رصيد في ٢/١٥ بعد آخر عمليه في هذا التاريخ يعتبر ذا الرصيد رصيد مدين لان الجانب المدين أكثر من الجانب الدائن إذا أخذنا هذا الرصيد المدين نكتب عليه رصيد مدين لأنه في ٢/١٥ يظهر هذا الرصيد في الجانب الدائن صح لكن في ٢/١٦ بداية الفترة التالية يرجع المدين مدين أي يرجع كل حساب على حسب طبيعته يعتبر رصيد منقول من يوم ٢/١٥ بـ٢٢٥٠٠

حساب إيرادات خدمات

ح / ايردات خدمات

مديـــــــن	دائـــــــن
٢٥٠٠٠ رصيد دائن ٢/١٥	٢٥٠٠٠ ح/ نقدية بالخزينه ٢/١٢
==========	=======
٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
= = =	= = = =
	٢٥٠٠٠ رصيد منقول ٢/١٦

نحن قلنا أن لإيرادات تعامل معاملة رأس المال ،هذا حساب بطبيعته دائن فهو هنا جعل دائن في القيد الذي تأثر بهذا الحساب في ٢/١٢ جعل دائن بـ٢٥٠٠٠ الذي انتقل دائن في نقدية الخزينة إذا معنى هذا أن هذا الرصيد سنجمع الجانب الدائن أكثر وتنقله إلى الجانب المدين ويطلع ألرصيد كمتمم في الجانب المدين ويسمى طبقا للجانب الدائن الذي هو رصيد دائن في الحالة هذه ونأخذ هذا الرصيد في ٢/١٥ يعتبر رصيد منقول في ٢/١٦ لأنه ممكن يكون في ٢/١٦ إيرادات أخرى هكذا ، بعد كذا يتم إقفال الإيرادات في نهائية الفترة في قائمة الدخل

حسب مصروفات دعاية والإعلان

ح / مصروفات دعاية وإعلان

مديـــــــن	دائـــــــن
٢٥٠٠ ح / نقدية بالخزينة ٢/١٥	٢٥٠٠ح/ رصيد مدين٢/١٥
==========	=========
٢٥٠٠٠	٢٥٠٠
= = =	= = = =

٢٥٠٠رصيد منقول ٢/١٦	

بنفس الكلام كان في الجانب الدائن لا يوجد عندي سوى عمليه واحده فقط لان المصروفات تعتبر مثل الأصول فلما تزيد تجعل مدينه فهنا زادة بـ٢٥٠٠ فقط في الجانب المدين ولا يوجد شي في الجانب المدين إذا هذا الرصيد ٢٥٠٠ ينتقل إلى الجانب الأخر ويعتبر الرصيد المدين الرصيد النهائي في هذا الحساب رصيد الموقف النهائي في هذا الحساب ٢٥٠٠ رصيد ما يسمى طبقا للجانب الأكبر الذي هو الجانب المدين لذلك سميناه رصيد مدين كذلك هذا الرصيد ينتقل في ٢/١٦ للجانب المدين لأنه يمكن أن يكون فيه مصروفات أخرى في ٢/١٦ هذه بنسبه لعملية الترصيد بعد أن نجيب الارصده في كل الحسابات في نهاية الفترة سوف نشرح في الحلقات القادمة ماذا سوف نعمل بها ونثبت في الحلقات القادمة أن شاء الله ما توصلنا إليه بعد المرحلة الأولى والثانية التي هي التسجيل في دفتر اليومية باستخدام ما يسمى بقيد اليومية وتحديد الحسابات المدينة والحسابات الدائنة في قيد اليومية بعد هذا رحلنا قيد اليومية إلى دفتر الأستاذ في الحسابات التي التأثرة بالقيود اليومية كل حساب على حده بس طبعا كل بند من هذه الحسابات يفتح مره واحد فقط ونرحل إليه بعد كذا أي عمليات مرتبطة بهذا الحساب ' سوف نتأكد أن حلنا صح أن القيود اليومية التي عملناها صح والترحيل صح والترصيد صح سوف نعرف كيف نتأكد أنها صح في الحلقة القادمة ونشوف أن ما توصلنا إليه باستخدام مفهوم الحساب هو نفسه ما كنا توصلنا إليه سابقا باستخدام مفهوم المعادلة المحاسبية وتأثير العمليات على المعادلات المحاسبية لان هذا التمرين سبق وان حليناه في الحلقات السابقة باستخدام معادلة المحاسبية سوف نثبت أن نفس الكلام الذي توصلنا إليه باستخدام المعادلة المحاسبية هو الذي سوف نصل إليه تماما باستخدام مفهوم الحساب المدين والدائن

المحاضرة التاسعة عشر

عنوان الحلقة: تابع الدوره المحاسبية
ثالثاً: إعداد ميزان المراجعة والقوائم المالية: بعد الإنتهاء من عملية ترصيد الحسابات في دفتر الاستاذ فيجب التأكد بصفة دورية من صحة تطبيق قاعدة القيد المزدوج والإجراءات المحاسبية المتمثلة في القيد والترحيل والترصيد والتحقق من إستمرار توازن المعادلة المحاسبية، ويتم ذلك من خلال إعداد ميزان المراجعة والذي يعد كشف بأرصدة الحسابات بدفتر الأستاذ وبأخذ ميزان المراجعة الشكل التالي بالتطبيق على المثال السابق في الحلقة السابقة.

مثــال:
تابع المثال السابق في الحلقة السادسة عشر، ولكن بعد إضافة المطلوب الآتي:
إعداد ميزان المراجعة ، يتم إعداد القوائم المالية في ١٤٢٢\٢\١٥هـ.
ثانياً: الترحيل إلى دفتر الأستاذ:

ح /نقدية بالبنك

مدين			دائن		
٦٠٠٠٠٠	ح/ رأس المال	٢/١	١٧٥٠٠٠	ح/ مباني	٢/٩
١٥٠٠٠٠	ح/ القرض	٢/٥			
----------			٥٧٥٠٠٠	رصيد مدين	٢/ ١٥
٧٥٠٠٠٠			٧٥٠٠٠٠		
= = =			= = = =		
٥٧٥٠٠٠	رصيد منقول	٢/١٦			

ح/ رأس المال

مديـــــــن دائـــــــن

	٦٠٠٠٠٠ ح/ نقدية البنك ٢/١
٦٠٠٠٠٠ رصيد دائن ٢/١٥	==========
==========	٦٠٠٠٠٠
٦٠٠٠٠٠	= = =
= = =	٦٠٠٠٠٠ رصيد منقول ٢/١٦

ح/ القرض

مديـــــــن	دائـــــــن
	١٥٠٠٠٠ نقدية البنك ٢/٥
١٥٠٠٠٠ رصيد دائن ٢/١٥	==========
==========	١٥٠٠٠٠
١٥٠٠٠٠	= = =
= = =	١٥٠٠٠٠ رصيد منقول ٢/١٦

ح/ مباني

مديـــــــن	دائـــــــن
١٧٥٠٠٠ نقدية البنك ٢/٩	
١٧٥٠٠٠ دائنون ٢/٩	٣٥٠٠٠٠ رصيد مدين٢/١٥
==========	==========
٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠
= = =	= = = =

٣٥٠٠٠٠ رصيد منقول ٢/١٦	

ح / دائنون

مديـــــــن	دائـــــــن
	١٧٥٠٠٠ ح/ مباني ٢/٩
١٧٥٠٠٠ رصيد دائن ٢/١٥	
==========	==========
١٧٥٠٠٠	١٧٥٠٠٠
= = =	= = = =
	١٧٥٠٠٠ رصيد منقول ٢/ ١٦

ح / نقدية بالخزينة

مديـــــــن	دائـــــــن
٢٥٠٠٠ ح / إيرادات الخدمات ٢/١٢	٢٥٠٠ ح/ م. دعاية وإعلان ٢/١٥
	٢٢٥٠٠ رصيد دائن ٢/١٥
==========	==========
٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
= = =	= = =
٢٢٥٠٠ رصيد مرحل ٢/١٦	

ح / ايردات خدمات

مديـــــــن	دائـــــــن

٢٥٠٠٠ رصيد دائن ٢/١٥	٢٥٠٠٠ ح/ نقدية بالخزينه ٢/١٢
==========	=======
٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
= = = =	= = = =
	٢٥٠٠٠ رصيد منقول ٢/١٦

ح / مصروفات دعاية وإعلان

مديـــــــن	دائـــــــن
٢٥٠٠ ح / نقدية بالخزينة ٢/١٥	٢٥٠٠ح/ رصيد مدين٢/١٥
==========	=========
٢٥٠٠٠	٢٥٠٠
= = = =	= = = =
٢٥٠٠رصيد منقول ٢/١٦	

ميزان المراجعة في ١٤٢٢/٢/١٥هـ

مدين	دائن	بيان
٥٧٥٠٠٠		ح/ نقدية بالبنك
٢٢٥٠٠		ح/ نقدية بالخزينة
٣٥٠٠٠٠		ح /مبـــــاني
٢٥٠٠		ح/ مصروفات دعاية وإعلان
	١٧٥٠٠٠	ح/ دائنون
	١٥٠٠٠٠	ح /القرض
	٦٠٠٠٠٠	ح/ رأس المال
	٢٥٠٠٠	ح/ إيرادات خدمات
٩٥٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠	

ملاحظة:

إن أرصدة ميزان المراجعة السابق تمثل أرصدة هذه الحسابات في آخر معادلة حسابية التي تم التوصل إليها في الحلقة الحادية عشر عند حل هذا التمرين بإستخدام المعادلة المحاسبية وبيان أثر العمليات المالية عليها

الأصول + المصروفات =الخصوم +حقوق الملكه+ الإيرادات

٥٧٥٠٠٠ نقدية بالبنك =١٥٠٠٠٠ قرض+٦٠٠٠٠٠ رأس مال
٢٢٥٠٠نقدية بالخزينة ١٧٥٠٠٠دائنون+٢٥٠٠٠ إيرادات خدمات
٣٥٠٠٠٠مباني
٢٥٠٠ م دعاية وإعلان
========== =======
٩٥٠٠٠٠ ٩٥٠٠٠٠
===== =======

إذن: يكون إعداد القوائم المالية في ١٤٢٢/٢/١٥هـ
أ_ فائقة الدخل عن الفترة المنتهية في15/2/1422 هـ
الإيرادات ٢٥٠٠٠
تطرح المصروفات:
م دعاية وإعلان ٢٥٠٠
صافي الدخل(ربحاً) ٢٢٥٠٠

ب_قائمة المركز المالي لمنشأة زيدان للعقار في15/2/1422 هـ
الأصول الإلتزامات
575000نقدية بالبنك ١٥٠٠٠٠ قرض+٦٠٠٠٠٠ رأس مال
22500نقدية بالخزينة ١٧٥٠٠٠ دائنون+٢٢٥٠٠ صافي الربح
350000مباني947500
947500

المحاضرة العشرون

مراجعه عامة على ما سبق تناوله في الحلقات السابقة
مع شرح بسيط على الأخطاء التي يمكن أن تـُكتشف عند إعداد ميزان المراجعة

كبداية / كنا انتهينا في الحلقات السابقة من شرح الدورة المحاسبية ابتدأ من التسجيل في دفتر اليومية بقيود اليومية وتحديد الحساب المدين والحساب الدائن نتيجة التأثر بالعملية المالية ، ثم ترحيل هذه القيود من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ في الحسابات التي تأثرت بكل قيد على حده ، الحساب المدين يجعل مدين في الحساب ، والحساب الذي جـُعل دائن في القيد يجعل دائناً في الحساب ، وكذا يتم ترحيل كل القيود إلى الحسابات التي تأصلت بمعنى أن هناك حساب واحد بس لكل بند من بنود القوائم المالية ، ثم يتم في نهاية الفترة توسيط هذه الحسابات وإعداد ما يسمى بميزان المراجعة للتأكد من توازن الحسابات المدينة والحسابات الدائنة قبل إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة ، نأخذ بعض الأسئلة للمراجعة عشان نتذكر ما تم شرحه في الحلقات السابقة :

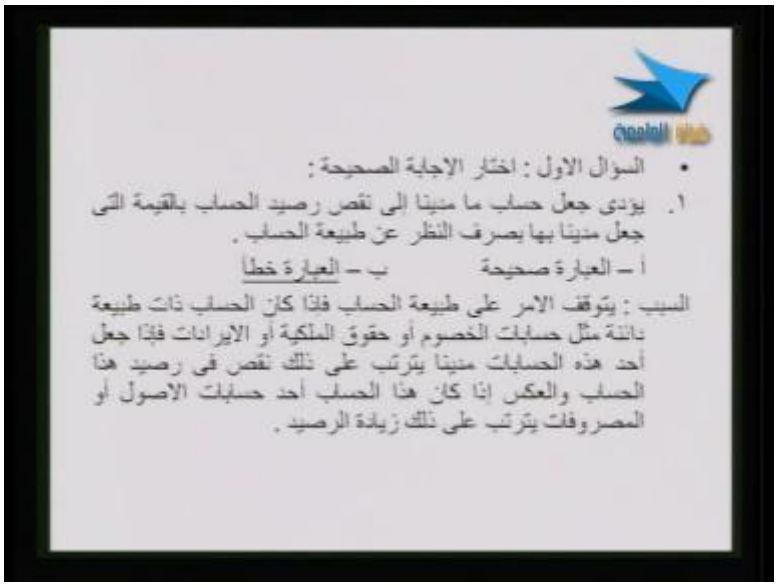

توضيح الأستاذ:

إحنا قلنا سابقا أن الحساب يجعل مدينا ودائنا لنفسر أسباب الزيادة والنقص في هذا الحساب، ففيه حسابات لا تجعل مدينة تستخدم هذا للتعبير عن الزيادة في هذا الحساب في حسابات أخرى لما تجعل هذا يعتبر تعبيراً عن النقص في هذا الحساب ، والعكس بالنسبة للجانب الدائن إذا جعل الحساب دائناً في قيد يومية أو في الترحيل فهذا دليل على الزيادة و في حسابات أخرى دليلاً على النقص وقلنا القاعدة العامة زمان

في الحلقات السابقة .
إن هناك حسابات بطبيعتها حسابات مدينة وهناك حسابات بطبيعتها حسابات دائمة قلنا أن الحسابات التي بطبيعتها حسابات مدينة نوعين من الحسابات حسابات الأصول وحسابات المصروفات اللي هي الجانب المدين في المعادلة المحاسبية و الحسابات اللي هي بطبيعتها دائمة هي تلك الحسابات المرتبطة بالخصوم وحقوق الملكية والإرادية اللي هي الالتزامات والإرادات

وقلنا سابقاً بأن الزيادة يتم التعبير عنها باستخدام طبيعة الحساب (الزيادة على حسب طبيعة الحساب) أما النقص فالعكس الزيادة تعامل معاملة طبيعة الحساب ، يعني الحسابات المدينة بطبيعتها لما تزيد تكون مدينة ولما تقل تجعل دائنة والعكس بالنسبة للحسابات ذات الطبيعة الدائمة . إذاً العبارة خاطئة والسبب طبعاً بالامتحان مش مطلوب لكن ذكرناه عشان نفهم

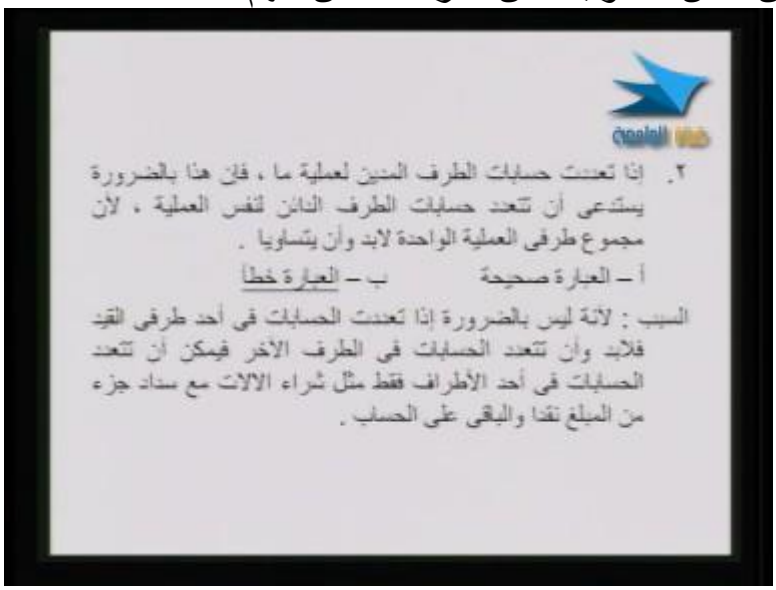

توضيح الدكتور:

ما معنى هذه العبارة (إذا تعددت حسابات الطرف المدين لعملية ما) يعني فيه أكثر من حساب في الطرف المدين في القيد يبقى هذا يعني زي ما تقول العبارة أنه لابد أن تتعدد أيضا حسابات الطرف الدائن هذا كلام مش لازم . ممكن يبقى فيه تعدد في أحد الجانبين في قيد اليومية ومش لازم يبقى فيه حساب واحد في الطرف الآخر مش لازم إذا تعددت حسابات الطرف المدين لابد أن تتعدد حسابات الطرف الدائن ، مش قاعدة ممكن يكون هناك تعادل في أحد الطرفين وهذي في حالة أن العملية، تأثير العملية على المعادلة الحسابية ، تأثير مختلط بين أكثر من تأثير ، إحنا قلنا أنه فيه أربع تأثيرات للعملية المالية على المعادلة الحسابية سابقاً ، قلنا أما زيادة في الجانبين بنفس المبلغ يبقى الجانبين المجموع يزيد الأصول والالتزامات إما نقص في الجانبين بنفس القيمة ، أما الزيادة والنقص في جانب واحد وهذا التأثير الثالث ، في جانب واحد أما بجانب الأصول وبجانب الالتزامات يبقى التغيير في تشكيلة الأصول و الالتزامات أو التأثير يبقى مختلط ما بين الثلاث تأثيرات السابقة يعني زيادة أصل بمبلغ ونقص أصل آخر بقيمة اقل والفرق يمثل زيادة الالتزام يبقى في الحلة هذي أكثر من حساب في أحد طرفي القيود اليومية ، مش لازم يبقى فيه تعدد كمان في الطرف الأخر ، مثال لتوضيح السبب شرينا الآلات بـ مائة ألف وأربعين نقداً والباقي ستين ألف على الحساب يبقى هنا الآلات زادت كأصل جديد بمائة ألف يجعل حساب الآلات مديناً

بمائة ألف بالتعبير عن الزيادة في الآلات كأصل يجعل هذا الحساب مديناً في القيد طيب الآلات المائة ألف هذي الزيادة في الأصول من وين جبناها ، نشوف الجانب الدائن في القيد فيه طريقتين للحصول على هذه الآلات ، استبدلنا جزء من أصل عندي اللي هي النقدية ، كان فيها أربعين ألف ، أخذت الأربعين ألف وعطيتها للدائن عشان أخذت الآلات اللي بمائة ألف ريال ، يبقى حساب النقدية بينقص ، نقص عندي بـ أربعين ألف إذن يجعل دائن في القيد للتعبير عن النقص في هذا الحساب كأصل ، يبقى إذن زودت أصل بمائة ألف الآلات ونقصت أصل آخر بأربعين ألف نقدية يبقى فيه زيادة ستين لازم القيد يتوازن يبقى الستين هذي تمثل زيادة الالتزام أي دائناً ، يبقى القيد في حسابات الآلات كأصل وزاد مائة ألف الطرف الدائن في القيد حساب النقدية بالبنك أو النقدية بالصندوق أربعين ألف للتعبير عن النقص في حساب النقدية والفرق ستين ألف يمثل زيادة الالتزام وحساب دائناً ، إلى حين السداد بتاع الدائن يبقى حسابات الدائن كأصل ،يعني في النهاية النقدية ستجعل دائنة بمائة ألف بس جعلت دائنة على مرتين ، مره عند شراء الآلات ومرة أخرى في تاريخ لاحق عند سداد الالتزام على المنشأة للدائن.

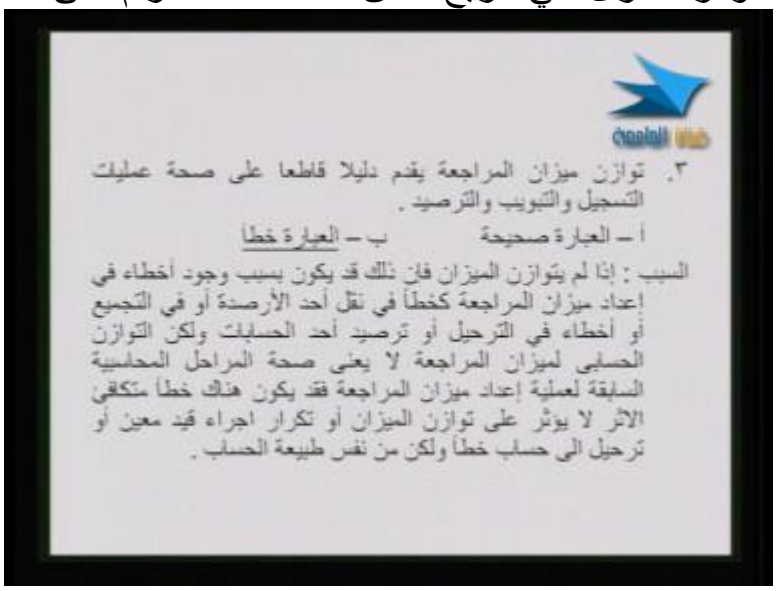

توضيح الدكتور:
توازن ميزان المرجعة يعني الأرصدة المدينة تساوي الأرصدة الدائنة ، عمليات التسجيل والتبويب و الترصيد ، يعني على صحة العمليات الخاصة بالدورة المحاسبية ، تبدأ من التسجيل في دفتر اليومية ثم الترحيل إلى دفتر الأستاذ ثم الترصيد وإعداد ميزان المراجعة العبارة خاطئة لان ممكن فيه خطأ لا يكشفها ميزان المراجعة وخصوصاً لو كان الخطأ متكافئ على الأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة ، على الحسابات المدينة والحسابات ذات الطبيعة الدائنة زي مثلاً ، أنا اشتريت آلات بمائة ألف فبدل ما أقول حساب آلات مدين وحساب نقدية دائن قلت حساب السيارات ، وأنا أساساً شاري آلات يبقى هذا خطاء ،بس خطاء متكافئ يعني لن يكون واضح لان التأثير على حساب أخر بنفس الطبيعة ، إذن الخطاء لن يتبين في الميزان لان الميزان سيتوازن ، لآن الخطاء فني خطاء في التبويب وخطاء في تحديد الحساب الذي تأثر بالعملية المعينة .

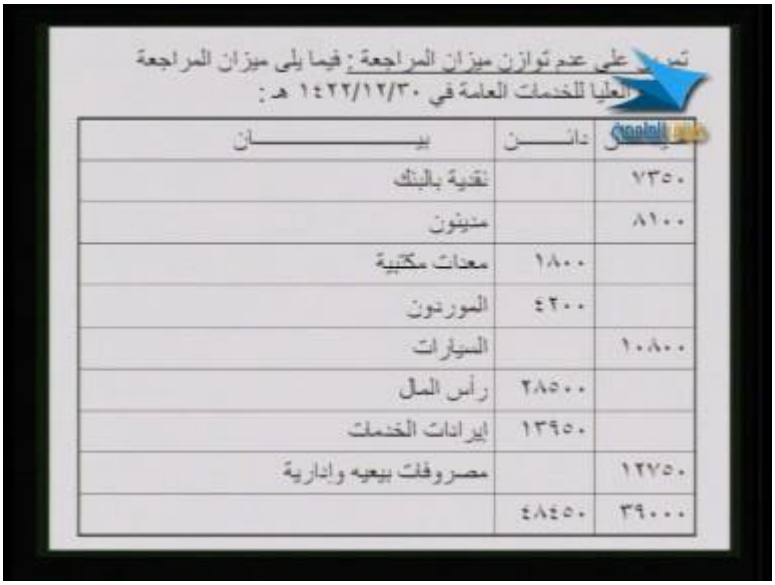

[معدات مكتبية] هذا أصل لا يصح أن توضع مع الأرصدة الدائنة وهذا خطاء فني المفروض يكون رصيد مدين

ولو نظرنا إلى مجموع الأرصدة المدينة [٣٩٠٠٠] والأرصدة الدائنة [٤٨٤٥٠] هذا خطاء
لازم الأرصدة المدينة تساوي الأرصدة الدائنة، وفيه خطاء باين وهو المعدات المكتبية المفروض يرجع رصيد مدين

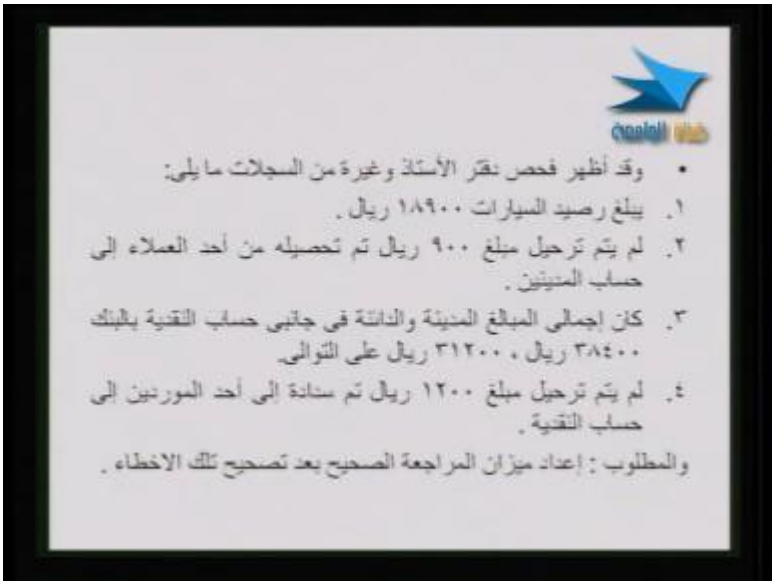

[فحص دفتر اليومية] يعني مراجعة المراحل السابقة لميزان المراجعة

- يبلغ رصيد السيارات ١٨٩٠٠ ريال، وإذا رجعنا لجدول ميزان المراجعة نجد انه ١٠٨٠٠ هذا خطاء، رصيد السيارات في الدفاتر كم.؟! في الحسابات في دفتر الأستاذ ١٨٩٠٠ إذن المفروض نعدله من ١٠٨٠٠ إلى ١٨٩٠٠.

- لم يتم ترحيل مبلغ ٩٠٠ ريال تم تحصيله من احد العملاء إلى حساب المدينين ، يعني هو ترحل إلى النقدية لكن لم يتم ترحيله لحساب المدينين ، وراح نشوف بالحلقات التالية في القيود اليومية الخاصة بالبضائع في حاله بيع البضاعة بالأجل للعملاء ، إذن إذا وجدت مبلغ مستحق على احد لمدينين يكون القيد أن حساب النقدية مدين كزيادة في النقدية وحساب المدينين أو العملاء دائن كنقص في رصيد المدينين ، إذن المدينين المفروض تنقص هنا ، إذن التصحيح كيف بيكون .!؟ ، أنت عندك هنا مدينون ٨١٠٠ رصيد مدين نشيل منهم ٩٠٠ ويبقى ٧٢٠٠ وهو هذا رصيد المدينين الصحيح.

- كان إجمالي المبالغ المدينة والدائنة في جانبي حساب النقدية بالبنك اللي هو عشان نطلع رصيد النقدية بالبنك ، الجانب المدين ٣٨٤٠٠ريال ومجموع الجانب الدائن ،المدفوعات ، يعني أسباب القص في حساب النقدية بالبنك ٣١٢٠٠ يعني أن حساب البنك المفروض يكون فيه ٧٢٠٠ اللي هو الفرق بين ٣٨٤٠٠ و ٣١٢٠٠ وهو في جدول ميزان المراجعة مطلع لي رصيد البنك ٧٣٥٠ .

- لم يتم ترحيل مبلغ ١٢٠٠ ريال تم سداده إلى احد الموردين إلى حساب النقدية ، يقولك هو لم يتم ترحيله إلى حساب النقدية ، ما قال لم يتم ترحيل القيد كله ، قال ترحيل إلى حساب النقدية بس ، و ما عندي غير نقدية بالبنك طبعا ، ما في نقدية بالصندوق ، النقدية بالبنك فقط ، إذن المبالغ المدينة والدائنة في الجانبين من حساب النقدية بالبنك هي ٣٨٤٠٠ و ٣١٢٠٠ ليست فيهم ال١٢٠٠ هاذي ، طيب ال١٢٠٠ ريال المفروض تتجمع على مجموع الأرصدة المدينة في الحساب ولا مع الأرصدة الدائنة .؟! ، المفروض تتجمع الأرصدة الدائنة ،ليه.؟ لأنه بيقولك تم سداد ، كلمه سداد يبقى النقدية نقصت على طول ، غير لما يجي يقولك تم تحصيل من العملاء يبقى النقدية عندي زادت إذن للتعبير عن النقص في النقدية يبقى لازم أل ١٢٠٠ هاذي تضاف على ٣١٢٠٠ يبقى إذن النقص في النقدية ٣٢٤٠٠ ، طيب يبقى ٣٢٤٠٠ نشيلهم من ٣٨٤٠٠ إذن يبقى هنا كم .؟ يبقى ٦٠٠٠ ريال بس، إذن المفروض النقدية بالبنك يكون فيه ٦٠٠٠ بس بدل ٧٣٥٠

طيب تعالوا نشوف ميزان المراجعة بعد التعديل

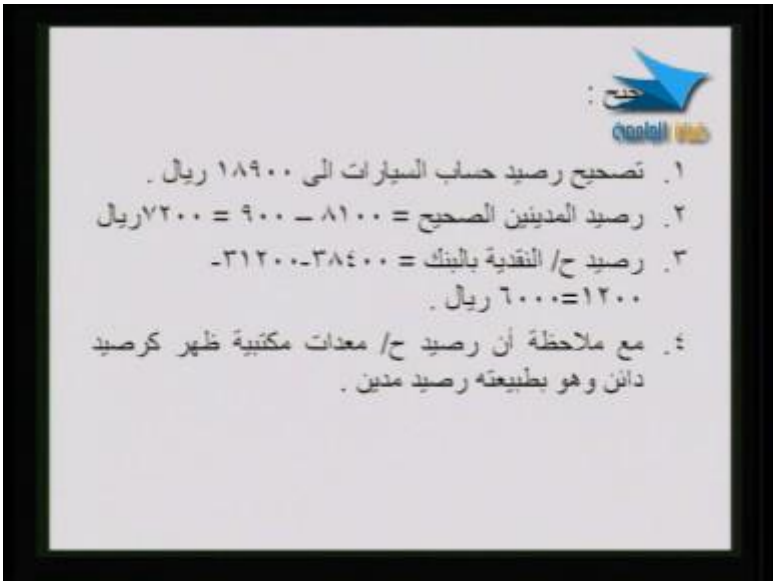

خلي بالك، أنا ممكن أسالك أجيب لك أرصدة مثل كذا و أقولك إذا لم يتم ترحيل مبلغ ٩٠٠ ريال تم تحصيله من احد العملاء إلى حساب المدينين فما هو رصيد المدينين الجديد.؟! و أعطيك أربع أرقام مثلا وتختار منهم الصحيح وفي هذا الحالة أنت لن تجمع بل سوف تطرح

- رصيد حساب النقدية بالبنك = ٣٨٤٠٠ ـ ٣١٢٠٠ ـ ١٢٠٠ = ٦٠٠٠ ريال

نأخذ أل ٣٨٤٠٠ اللي هي مجموع الجانب المدين في الحساب واطرح منه حاجتين ، اطرح منهم مجموع الجانب الدائن أصلا اللي هي ٣١٢٠٠ ، واطرح منه أيضا أل ١٢٠٠ اللي هي هم المبالغ التي سددت لأحد الموردين ولم يتم ترحيلها إلى حساب النقدية بعد . ويبقى ٦٠٠٠ وهو هذا حساب النقدية بالبنك الجديد .

نشوف ميزان المراجعة بعد التعديل:

مدين	دائن	بيان
٦٠٠٠		نقدية بالبنك
٧٢٠٠		مدينون
١٨٠٠		معدات مكتبية
	٤٢٠٠	الموردون
١٨٩٠٠		السيارات
	٢٨٥٠٠	رأس المال
	١٣٩٥٠	إيرادات الخدمات
١٢٧٥٠		مصروفات بيعيه وادارية
٤٦٦٥٠	٤٦٦٥٠	

الحاجات التي تعدلت / نقدية البنك ، حساب المدينون ، والمعدات المكتبية رجعت لأصلها ، وحساب السيارات
وبالأخير نجد أن مجموع الأرصدة المدينة تساوت مع الأرصدة الدائنة

وهاذي الأخطاء الخاصة بميزان المراجعة ، لكن بالنسبة للأخطاء الأخرى التي لا يكتشفها ميزان المراجعة ، والتي تم اكتشافها بعد ذلك فلابد من تصحيح الحساب الخطاء وحلال محله الحساب الصحيح ،يعني لو أنا جيت واكتشفت أن المحاسب بدل ما يجعل حساب السيارات مدين جعل حساب ألألأت سهواً ، مثل اشترينا سيارات بمبلغ ١٠٠الف نقداً يبقى القيد حساب السيارات مدين ب ١٠٠الف وحساب النقدية دائن ب ١٠٠الف يبقى السيارات المفروض تزيد ب ١٠٠ ألف والنقدية تنقص ب ١٠٠الف ، هو بدل ما يقول حسبا السيارات مدين وحساب النقدية دائن قال حساب الآلات يبقى هذا خطاء بس خطاء لا يكتشفه الميزان ، وفي هذه الحالة ما العمل .؟!
نلغي حساب الآلات ،واخلي حساب الآلات دائن واحل محله حساب السيارات وهاذي اسمها الطريقة المختصرة لتصحيح الخطاء في هذا القيد ، الغي الحساب الخطاء واحل محله الحساب الصحيح إذن قيد التصحيح / حساب السيارات مدين وحساب الآلات دائن بـ ١٠٠ إلف ، فيه طريقه ثانيه مطوله تأخذ القيد الأول الخطاء وتعمل عكسه يعني تلغيه وبعد كذا تعمل القيد الصحيح .

المحاضرة الحادي والعشرون

عنوان هذه الحلقه المراجعه العامه على الدوره المحاسبيه ، ابتداءاً من التسجيل ثم الترحيل ثم الترصيد واعداد ميزان المراجعه واخيراً اعدادا القوائم الماليه ،
ناخذ مثال .
انا كنت قد حليت في السابق بأستخدام المعادله المحاسبيه او ما نسميه احياناً المعادله الميزانيه ، وهذا التمرين الذي حليناها سابقاً بأستخدام تأثير العمليات على المعادله المحاسبيه سنقوم بحله بأستخدام الدوره المحاسبيه او بأستخدام مفهوم الحساب ونظريه القيد المزدوج .
المثال يقول (شكل ١):

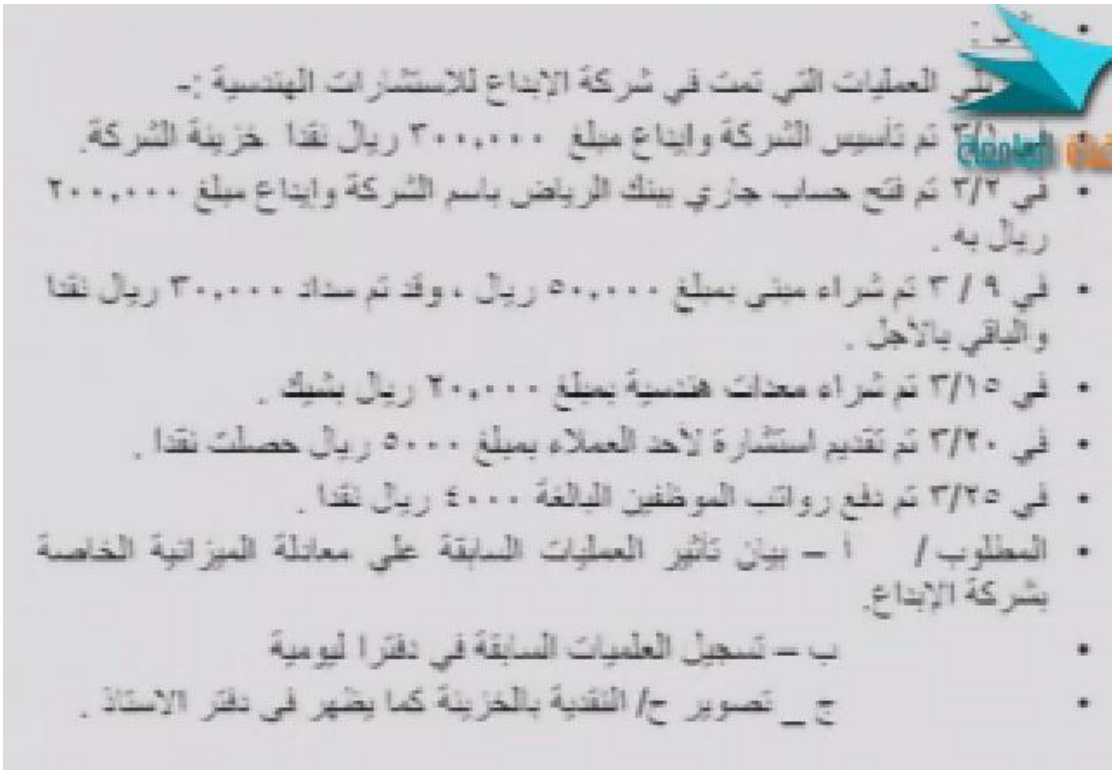

(شكل ١)

ونضيف ايضاً ممن ضمن المطلوب (شكل ١) :

د_ اعداد ميزان المراجعه والقوائم الماليه .

في الاول لنرى بيان تأثير العمليات السابقه على معادله الميزانيه وهذه كنا تولیناها سابقاً ..

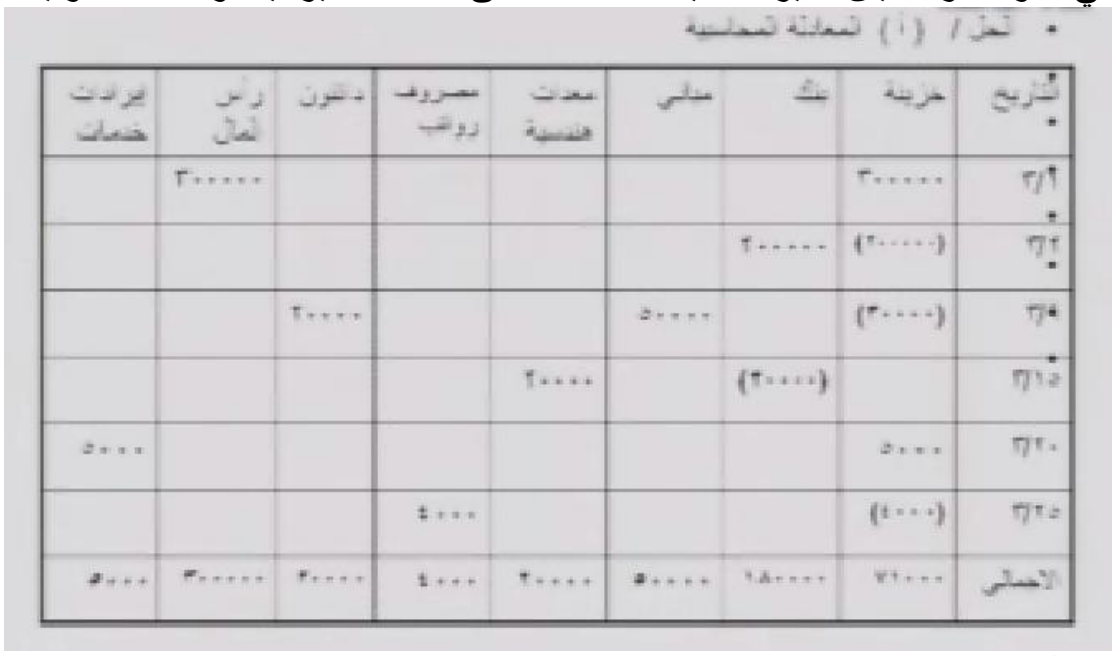

• نحل / (أ) المعادلة المحاسبية

التاريخ	خزينة	بنك	مباني	معدات هندسية	مصروف رواتب	دائنون	رأس المال	إيرادات خدمات
٣/١	٣٠٠٠٠٠						٣٠٠٠٠٠	
٣/٢	(٢٠٠٠٠٠)	٢٠٠٠٠٠						
٣/٩	(٣٠٠٠٠)		٥٠٠٠٠			٢٠٠٠٠		
٣/١٥		(٢٠٠٠٠)		٢٠٠٠٠				
٣/٢٠	٥٠٠٠							٥٠٠٠
٣/٢٥	(٤٠٠٠)				٤٠٠٠			
الإجمالي	٢٧٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٥٠٠٠

(شكل ٢)

هنا تأثير العمليات على المعادله المحاسبيه ولكن بصوره جدول .(شكل ٢)

العمليه الاولى :

في تاريخ ٣/١ الخزينه زادت في مقابل زيادة رأس المال ، حتى انا من غير ماعرف العمليه نفسها من

التاثير على المعادله اعرف العمليه ، ممكن اني اتيقن او اقرأ العمليه من خلال تأثير العمليه على المعادله المحاسبيه ، اذاً هنا في هذا الجدول الخزينه هنا عندي في تاريخ ٣/١ زادت بـ ٣٠٠٠٠٠ طبعاً في بين قوسين زياده ، **اذاً الخزينه دارت بكم ؟** زادت بـ ٣٠٠٠٠٠ في المقابل أن رأس المال زادت بقيمه ٣٠٠٠٠٠، **اذاً ما معناه ؟** أن رأس المال زاد كألتزام والفلوس اللي اخذناه من اصحاب المشروع اخذناه وحطيناه في الخزينه ، اذاً على طول هذه العمليه ايداع رأس المال نقداً خزينه المشروع ، لو رجعنا وقرينا العمليه (شكل ١) تم تأسيس الشركه وايداع مبلغ ٣٠٠٠٠٠ ريال نقداً خزينه للشركه ، اذاً على طول هذه عمليه ايداع ، اصلاً بدايه أي مشروع هو ايداع رأس المال . اذاً هذه العمليه ترتب عليه زيادة الخزينه في مقابل زيادة رأس المال ،

ساعات نقول نقديه بالخزينه ونقديه بالبنك وساعات نقول خزينه وبنك ، الخزينه للتعبيرعن النقديه بالخزينه والبنك للتعبيرعن النقديه في البنك .

العمليه الثانيه :

في تاريخ ٣/٢ الخزينه نقصت (لانها مابين قوسين) والبنك زاد ، **اذاً هذه العمليه مامعناها ؟** أي معناها اني اخذت ٢٠٠٠٠٠ ريال من الخزينه لشركه وهي الخزينه النقديه وفتحت حسايب جاري بأسم الشركه في البنك ، اذاً البنك زاد نقدياً في الخزينه نقصت ، ولنرجع نقرأ الحاصل المثال ، في تاريخ ٣/٢ تم فتح حساب جاري ببنك الرياض بأسم الشركه ويداع مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ريال ، **اذاً هذه المال اخذناها من فين ؟** اخذناها من النقديه ، ولا ليس لها دعوه من هذه المال اتيه من رأس المال لان الان ايداع رأس المال من العمليه الاولى هذا لأثبات الالتزام على المشروع اتجاه اصحابه وفي نفس الوقت زيادة احد اصول الشركه الا وهو النقديه في الخزينه ، وبعد كذا انا لي مطلق الحريه بتصرف في هذه الفلوس وصاحب المشروع ليس له دعوه هو صاحب المشروع له في نهاية الفتره يشوف في حولها ،. وسيرى هنا أنه في خساره وهنا سيأتي مسائله و مسؤليه ومحاسبه لانه يريد أن يرعف الاداره حققت الاهداف والا لا .

اذاً فتحنا حساب جاري هنا في البنك وسحبنا هذه الفلوس في الخزينه بالمشروع اذاً البنك زاد والنقديه في الخزينه نقصت بمقدار ٢٠٠٠٠٠

العمليه الثالثه :

في تاريخ ٣/٩ المباني زادت بـ ٥٠٠٠٠ والخزينه نقصت بـ ٣٠٠٠٠ اذاً احن اشرينا المباني بـ ٥٠٠٠٠ دفعنا من الخزبنه فقط ٣٠٠٠٠ ريال نقداً ، اذاً في زيداه ٢٠٠٠٠ ، اذاً هذه الزياده تمثل زياده الدائنون ، ولنرجع نقرأه من المثال (الشكل ١) في تاريخ ٣/٩ تم شراء المباني بمبلغ ٥٠٠٠٠ وقد تمت السداد بمبلغ ٣٠٠٠٠ ريال نقداً والباقي بالاجل او على الحساب او بعد ٣ شهور تستحق السداد وهي عباره عن تسهيلات بالسداد لتشجيع الشراء ، اذاً هذه العمليه عمليه مركبه فيها اكثر من حساب بس من طرف واحد يأما الدائن او المدين ، اذاً هنا الخزينه نقصت بـ ٣٠٠٠٠ ريال والمباني زادت بـ ٥٠٠٠٠ يعني أن اجمال الاصول زادت بـ ٢٠٠٠٠ ، يعني هذا الـ ٢٠ الف التي تمثل الزياده في الاصول لابد أن تساوي زياده في الدائنون كزياده التزام

العمليه الرابعه :

في تاريخ ٣/١٥ البنك نقص بـ ٢٠ الف ، لما البنك تنقص بـ ٢٠ الف لازم أن نتساءل هذه المال اين ذهبت !! ، ولكن عندما ترى الجدول (الشكل ٢) وتجد في جهة اليسار ترى أن المعدات الهندسيه زادت بـ ٢٠ الف ، احنا اخذنا الـ ٢٠ الف من البنك وحطيناه في صوره اصول جديده لم تكون موجوده ثقبل ذلك وهي معدات هندسيه ، بمعنى كذا أن احنا اشترينا معدات هندسيه جديده نقداً بشيك ، ولنرجه ولنرى

المثال (الشكل ١) نجد أن في تاريخ ٣/١٥ تم الشراء معدات هندسيه بمبلغ ٢٠ الف بشيك .
العمليه الخامسه :
في تاريخ ٣/٢٠ عندي هنا الخزنه زادت والايارادات زادت اذاً تم التقديم او الحصول على ايرادات خدمات بمقدار ١٥ ريال نقداً ولنرجع قرأ التمرين (الشكل ١) ولونو مش محتاج نقراها لانه باين من الجدول (الشكل ٢) في تاريخ ٣/٢٠ تم تقديم استشاره لأحد العملاء بمبلغ ٥ الاف ريال نقداً ، وحصلت هذه المبلغ نقداً اذاً هي ايرادات ، لانه هو مشروع خدمي وهو استشارات هندسيه ، اذاً اعطاء الاستشاره هو ايداع للمشروع .
العمليه السادسه :
في تاريخ ٣/٢٥ تم اعطاء رواتب للموظفين البالغه ٤ الاف نقداً ، اذاً في هذا التاريخ النقديه نقصت بـ ٤ الاف ومصروف الرواتب زادت بـ ٤ الاف ،
طيب لو جمعنا كذا لازم المعادله تتواجه ، ستجد أن مجموع هذه المعادله ٣٢٥ الف ، سواء الارصده في الجانب الايمن الاصول والمصروفات والالتزامات والايرادات ستجد مجموع الجانبين ٣٢٥ الف .
لنقوم الان بتسجيل هذه العمليات بدفتر يوميه .

(ب) دفتر اليومية لشركة الابداع

مديـــن	دائـــن	بيـــــــان	تاريخ
٣٠٠٠٠٠		ح/نقدية بالخزينة	٣/١
	٣٠٠٠٠٠	ح/رأس المال	
		اثبات ايداع رأس المال نقدا	
٢٠٠٠٠٠		ح/نقدية بالبنك	٣/٢
	٢٠٠٠٠٠	ح/نقدية بالخزينة	
		اثبات فتح حساب بالبنك	

(الشكل ٣)
القيد الاول هنا (الشكل ٣) هو حساب النقديه بالخزينه مديناً بـ ٣٠٠ الف وحساب رأس المال الدائن بـ ٣٠٠ الف ، اثبات ايداع رأس المال نقداً . **ليه قلت النقديه بالخزينه مديناً ؟** لان اصله زاد ، **حساب رأس المال ليه دائن؟** لان التزامه زاد .
وانا قلت سابقاً وسأعيد واقوله للمره العاشره ، الزياده بيتم التعبير فيها بالحساب على حسب طبيعة الحساب لو بالحساب بطبيعته مدين لما يزيد يعتبر مديناً ، ولو بالحساب بطبعه دائن اذاً لما يزيد يجعل دين ، مثل هنا النقديه بالخزينه وراس المال يعني احنا ممكن هنا نجي ونحدد الرصيد المدين ورصيد الدائن من المعادله المحاسبيه وهي في الجدول ،
اذاً لنأتي في العمليه الاولى (الشكل ٢) : الخزينه زادت ورأس المال زاد اذاً في الجانب الايمن هذا لما يزيد يصبح مدين والجانب الايسر وهو الدائنون ورأس المال والايرادات هذه لما تزيد يصبح دين ، اذاً هنا الخزين مدين ورأس المال دائن . هذا للتعبيرعن الزياده في الجانبين .
العمليه الثانيه : سنرى أن الخزينه بالسالب بـ ٢٠٠ الف والبنك زائد بـ ٢٠٠ الف والاثنين بجانب واحد وهو جانب الاصول ، اذاً في واحد من هذه الحسابات مدين وواحد من الحسابات دائن ، اذاً في هذا

الجانب اللي زائد سيكون مدين واللي نقص سيكون دائن . **اذاً من اللي زاد ومن اللي نقص.؟** اذاً النقديه في البنك زادت اذاً تجعل مديناً النقديه في الخزينه نقصت اذاً تجعل مديناً ،
اذاً هذا هو القيد (الشكل ٣) حساب البنك بمدين بـ ٢٠٠ الف وحساب الخزينه دائن بـ ٢٠٠ الف ، اثبات فتح حساب بالبنك وايداع ٢٠٠ الف ريال فيه .
القيد الثالث .

مدين	دائن	بيان	تاريخ
		ح/مباني	٣/٩
	٣٠٠٠٠	ح/نقدية بالخزينة	
	٢٠٠٠٠	ح/دائنون	
		اثبات شراء مباني مع سداد نقدا ٣٠٠٠٠ والباقي بالأجل	
٢٠٠٠٠		ح/معدات هندسية	٣/١٥
	٢٠٠٠٠	ح/نقدية بالبنك	
		اثبات شراء معدات هندسية بشيك	

(الشكل ٤)
حساب المباني مديناً بـ ٥٠ الف ، لانه اصله زاد بـ ٥٠ الف ، وحساب النقديه بالخزينه دائن لانه اصله نقص احد حسابات الاصول ونقص قي نتيجه هذه العمليه ، **نقص بكم ؟** نقص بـ ٣٠ الف ، وحساب دائنون التزامه زاد بـ ٢٠ الف اثبات شراء بماني مع سداد نقداً ٣٠ الف فقط ، كون انا اقول فقط بمعناه أن الباقي على الحساب والباقي بالاجل او الباقي على الحساب
القيد الرابع :
حساب المعدات الهندسيه مدين ، وحساب النقديه بالبنك دائن ، **ليه ؟** لان حساب المعدات الهنسديه اصله زاد بـ ٢٠ الف وحساب النقديه بالبنك دائن لانه اصل وترتب على العمليه نقصان هذا الاصل ، يعني اصله نقص .
لان التأثير بسيط في المعادله المحاسبيه وهي بتاريخ ٣/١٥ (الشكل ٢) ستجد أن البنك بين القوسين ٢٠ الف بالسالب أي انها نقصت ، والمعدات الهندسيه زادت بـ ٢٠ الف ، اذاً المعدات الهندسيه ستكون مدينه والبنك ستكون دائن ،
اثبات شراء معدات هندسيه بشيك، كلمة اثبات شراء معدات هندسيه اذاً لطالما شرينا معدات هندسيه اذاً هذه المعدات زادت كأصل لانها لم تكن موجوده معناها زادت ، واثبات شراء بشيك يكون اثبات بأني قد دفعت قيمة هذه المعدات بشيك اذاً لابد أن البنك ينقص اذاً سيكون دين والحساب الثاني مدين أي الاصل الاخر مدين اللي هو اللي زاد الي هو حساب معدات الهندسيه .

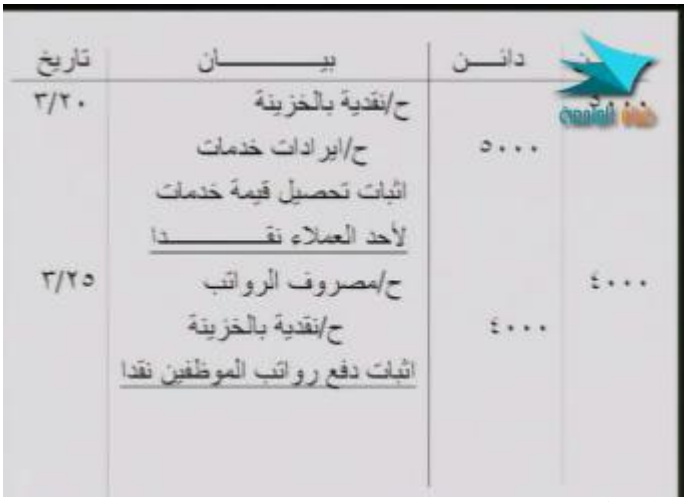

تاريخ	بيـــــــان	دائـــن	
٣/٢٠	ح/نقدية بالخزينة		
	ح/ايرادات خدمات	٥٠٠٠	
	اثبات تحصيل قيمة خدمات		
	لأحد العملاء نقـــــــدا		
٣/٢٥	ح/مصروف الرواتب		٤٠٠٠
	ح/نقدية بالخزينة	٤٠٠٠	
	اثبات دفع رواتب الموظفين نقدا		

(الشكل ٥)

اخرقيد :

حساب النقديه بالخزينه مدين وحساب الايرادات خدمات دائن ، **ليه ؟** لان حساب النقديه بالخزينه مدين لانه اصل زاد بـ ٥ الاف وحساب ايرادات خدمات دائن لانها ايرادات وزادت لاني قلت الايرداات تعامل معاملة رأس المال كألتزام والالتزام بطبيعته دائن اذاً لما يزيد سيكون دائن والنقديه بالخزينه اصل والاصل بطبيعته مدين لام يزيد سيكون مدين ، قلنا زمان أن الزياده على حسب طبيعة الحساب اما النقص فالعكس ، فالاصول والمصروفات لما تزيد ستكون مدينه ولما تقل تصبح دائنه وكذلك الاتزامات والايرادات وهي حسابات بطبيعتها دائنه ولما تزيد تصبح دائنه ولما تقل تصبح مدينه ، انا قلت زمان أن اهم درس بالمحاسبه الماليه هو تأثير المعاملات على المحاسبه الماليه سواء بالزياده او بالنقصان .

اخر عمليه هنا هي مصروف الرواتب ، سداد مصروف الرواتب نقداً ، كلمة السداد نقداً معناها أن النقديه نقصت على طول اللي بالخزينه ، مادام ماقال شيك معناها نقداً ، لو كنت سأقوم السداد بالبنك كان قال انه بشيك ولكنه لم يقل ذلك ، ومصروف الرواتب بطبيعته مدين ولما يزيد يصبح مدين اذاً قيد مصروف حساب الرواتب مدين كأصل او مصروف زاد من مصروف معاملة الاصول وحساب النقديه بالخزينه دائن لان اصله نقص .

هو يريد في المطلوب (كما في الشكل ١) تصوير حساب النقديه بالخزينه كما يظهر في دفتر الاستاذ ، انا هنا اريد ارحل حساب واحد بس وهو حساب نقديه بالخزينه وانت ترحل بقيه الحسابات علشان تصل إلى ميزان مراجعه .

هذه حساب النقديه بالخزينه :

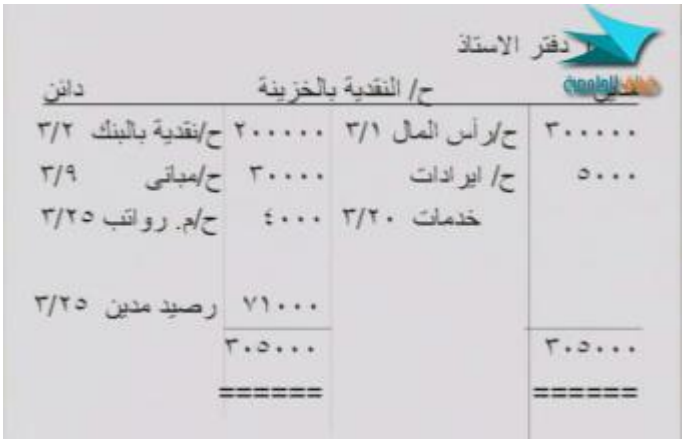
دفتر الاستاذ

		ح/ النقدية بالخزينة			دائن
٣٠٠٠٠٠	ح/رأس المال	٣/١	٢٠٠٠٠٠	ح/نقدية بالبنك	٣/٢
٥٠٠٠	ح/ ايرادات		٣٠٠٠٠	ح/مباني	٣/٩
	خدمات	٣/٢٠	٤٠٠٠	ح/م. رواتب	٣/٢٥
			٧١٠٠٠	رصيد مدين	٣/٢٥
٣٠٥٠٠٠			٣٠٥٠٠٠		

(الشكل ٦)

لنرى هنا (الشكل ٣) اول قيد هنا في نقديه بالخزينه مدين بـ ٣٠٠ الف ومن الدائن في قيد حساب رأس المال اذاً نجعل حساب النقديه في الخزينه مدين بـ ٣٠٠ الف واكتب الطرف الثاني من القيد اللي هو حساب رأس المال ، انت لو رأيت حساب النقديه انا قلت في جانبين مدين و دائن اذاً النقديه بالخزينه هذا هو اصل احد حساب الاصول ، لو معاك ورقه وقلم وتكتب حساب النقديه بالخزينه وتكتب جمبه (أ) يعني اختصار الاصول ، فهذا الاصل لما ازيده ويصبح مدين تكتب جمبه علامه زائد (+) اذاً المدين في الاصل هنا للتعبير عن الزياده والجانب الدائن هنا تحط عليه علامة سالب (-) اذاً هذا للتعبير عن النقص في هذا الحساب اذاً لو انا رأيت للحساب هنا (شكل ٦) هعرف على طول حساب الخزينه زادت بحاجتين بـ ٣٠٠ الف . **من اين اتت ؟** تجاوب من حساب رأس المال ، لو انت رأيت حساب رأس المال دائن أي عكسه أي ستجد حساب رأس المال دائن كزيادة التزام ، وفي هنا ٥ الاف ريال زادوا من مدين الخزينه . **من اين اتت ؟** نرى هنا سبب الزياده هو حساب ايرادات الخدمات ولو ذهبنا إلى حساب ايرادات الخدمات ستجد بأنه دائن بقيمه ٥ الاف ريال ، علشان يكون هنا توزان بين الارصده المدينه والارصده الدائنه .

العكس هنا في جانب الدائن ، لو نرى هنا في جانب الدائن ستجد هنا ٣ اسباب لنقص هذا الحساب ، **اول سبب** هو ٢٠٠ الف ريال نقديه في البنك **ماذا يعني ؟** انت هنا اخذت ٢٠٠ الف ريال من الخزنه اخذتهم إلى البنك لو رأينا إلى جانب الدائن ستجد انه من اسباب النقص في هذا الحساب لان هذا الحساب هو الاصل ، اذاً الجانب الدائن هنا للتعبير عن اسباب النقص **واين ذهبت هذا المال ؟** ستجدها في الحسابات مكتوبه في جانب الدائن اذاً ٢٠ الف ذهبوا إلى البنك ، واذا ذهبنا إلى حساب البنك ستجد انه زاد كالاصل هناك بـ ٢٠٠ الف ، حساب المباني إذا ذهبنا إلى حساب المباني في دفتر الاستاذ ستجد فيه ٣٠ الف لو لقيت في المباني ٢٠ الف سيكون غلط ، اذاً سيكون في غلط بالترحيل في احد جانبي القيد ، و ٤ الاف مصاريف رواتب ميم نقطه (م .) معناها اختصار مصروف ، بعد كده رصدت هذا الحساب ، انا قلت في الحقات السابقه انه لما نأتي إلى مرحلة الترصيد نجمع الجانبين الاول وتنقل مجموع الجانب الاكبر يعني عندي هنا الجانب البديل ٣٠٥ الف والجانب كان فيها ٣ حاجات ٢٠٠ الف و ٣٠ الف و ٤ الاف يعني ٢٣٤ الف ، اذاً جانب المدين اكبر مجموع من الاخر والمفروض أن جانب المدين اكبر لان المدين نأخدها بالخزينه لانه ليس من المعقول أن نصرف من الخزينه اكثر من اللي فيها يعي انت عندك ٣٠ الف ممكن تصرف ٤٠٠ الف !! ، ممكن طبعاً ولكنك ستصرف ٣٠٠ الف بالكامل لكن ماتقدر تصرف اكثر من كده ، غير من نقدية البنك انت تقدر تصرف في بعض الاحيان وبعض الافراد او ممكن بعض العملاء الكبار في البنوك لو في شيك حررو العميل وهو لا يعلم أن رصيده ليس فيه شيء ممن البنك يصرفوله لتاريخ للعميله في البنك يضمن له او يكفل له بأنه

سيسدد هذا المبلغ ، اذاً البنك يسحب او كما ما نسميه سحب على المكشوف اذاً هنا الرصيد شاذ عكس الطبيعي ، ولكن هذه الحالات نادره جداً ، ولكن هنا الحساب لابد أن الرصيد يتمشى مع طبيعته فبتالي لابد أن جانب المدين في هذا الحساب لابد أن يكون اكبر من الجانب الدائن ، فنأخذ اجانب الاكبر ونجمعهم تحت (الشكل ٦) ونطلع المتمم والفرق بين الجانبين ، اللي هنا سيطلع ٧١ الف علشان نتمم الجانب الاقل للوصول الى جانب الاكبر اذاً المتمم هنا هو ٧١ الف وهو يعتبر رصيد مدين في نهاية الفتره هو ٧١ الف ، طبعاً بقية الحسابات بنفس المنطق بس انا اكتفي بهذا الحساب .

اذاً هكذا يتم الترحيل إلى باقي الحسابات في دفتر الاستاذ كما رأينا في الحقات السابقه

وبعد تحديد رصيد كل حساب يتم اعداد ميزان مراجعه كالاتي :

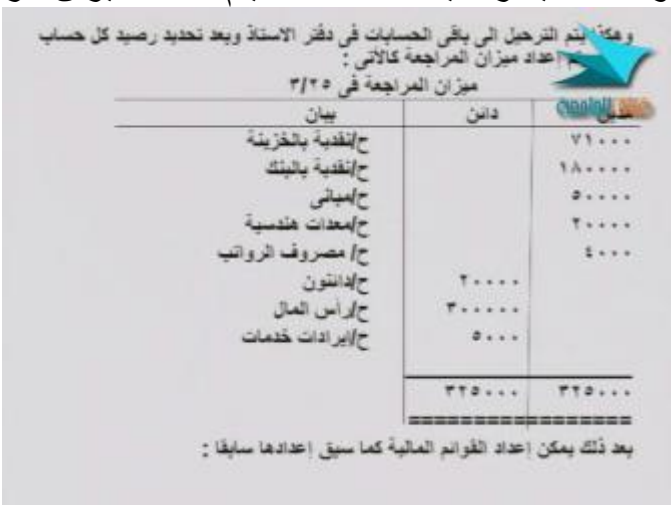

وهكذا يتم الترحيل الى باقي الحسابات في دفتر الاستاذ وبعد تحديد رصيد كل حساب
يتم اعداد ميزان المراجعة كالاتي :

ميزان المراجعة في ٣/٢٥

	دائن	بيان
٧١٠٠٠		ح/نقدية بالخزينة
١٨٠٠٠٠		ح/نقدية بالبنك
٥٠٠٠٠		ح/مباني
٢٠٠٠٠		ح/معدات هندسية
٤٠٠٠		ح/ مصروف الرواتب
	٢٠٠٠٠	ح/دائنون
	٣٠٠٠٠٠	ح/رأس المال
	٥٠٠٠	ح/إيرادات خدمات
٣٢٥٠٠٠	٣٢٥٠٠٠	

بعد ذلك يمكن اعداد القوائم المالية كما سبق اعدادها سابقا :

(الشكل ٧)

انتبه هنا أن الرصيد الحسابي هنا نجدها انها تتمشى مع اخر سطر في المعادله المحاسبيه اللي احنا شرحناها زمان (شكل ٢) لازم بعد ماترحل كل الحسابات انا رحلت بس النقديه بالخزينه ستجد أن ارصدة الحسابات كلها تتمشى ولابد أن مع الارصده الاجماليه اللي انت وصلت لها في اخر سطر في المعادله المحاسبيه (الشكل ٢) ستجد أن الخزينه فيها ٧١ الف مثل ماحنا شفنا في حساب النقديه في الخزينه ستجد أن البنك فيها ١٨٠ الف ستجد أن المباني فيها ٥٠ الف وستجد في المعدات الهندسه ٢٠ الف وستجد أن فيها ٤ الاف ريال مصروفات رواتب هذه كلها ارصده مدينه .

اما مصروفات الدائن هنا هي ٢٠ الف دائنون ٣٠٠ الف رأس المال وايرادات خدمات ٥ الاف لازم أن تتمشى مع اجمالي الرصيد النهائي في اخر سطر من المعادله المحاسبيه علشان نضمن التوازن في الارصده المدينه بالارصده الدائنه ، اذاً ٢٠ الف دائنون و ٣٠٠ الف رأس مال وايرادات خدمات ٥ الاف اذاً الاجمالي ٣٢٥ الف ، بعد ذلك يمكن اعداد القوائم الماليه كما سبق اعدادها سابقاً ، مثل ماعملناها سابقاً في الشرح الماضي .

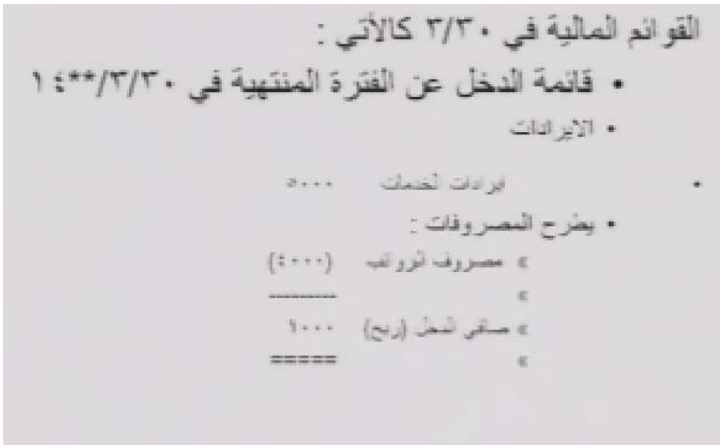
القوائم المالية في ٣/٣٠ كالآتي :

- قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ١٤**/٣/٣٠
- الايرادات
- ايرادات الخدمات ٥٠٠٠
- يطرح المصروفات :
  - مصروف الرواتب (٤٠٠٠)
  - ---
  - صافي الدخل (ربح) ١٠٠٠
  - =====

(الشكل ٨)

ستجد أن القوائم بتاريخ ٣/٣٠ يعني في نهاية شهر ٣ ، هنا قائمه الدخل في الفتره المنتهيه في تاريخ ١٤**/ ٣/٣٠

الايردات ، انا هنا سأخذ فقط قائمة الدخل مادتين فقط من مصروف المراجعه(الشكل ٧) وهي المصروفات والايرادات والفرق بينهم سأضيفه إلى رأس المال كربح او اخصم منه خساره فقط ، واما الباقي ستكون عناصر قائمة المركز المالي ، اذاً ايرادات الخدمات ٥ الاف يطرح منه مصروف الرواتب ويمكن يكون في مصروف بعد كذا ، **اذاً صافي دخل الربح هنا كم ؟** هو ١٠٠٠ ريال ، سأخذ هذا المبلغ واضيفهم إلى رأس المال واكتب بقية العناصر بميزان المراجعه كما هي سواء اصول او التزامات ،

اذاً الخزينه هنا ٧١ الف ثم سنذكر بقية العناصر (شكل ٧) الاصول فيما عدا مصروف الرواتب لانه خلاص راح بقائمة الدخل ، أي قفل في حساب النتيجه مع ايرادات الخدمات اذاً بقيت ٤ عناصر اصول وهي نقديه الخزينه ونقديه البنك والمباني والمعدات الهندسيه . كما موضح هنا :

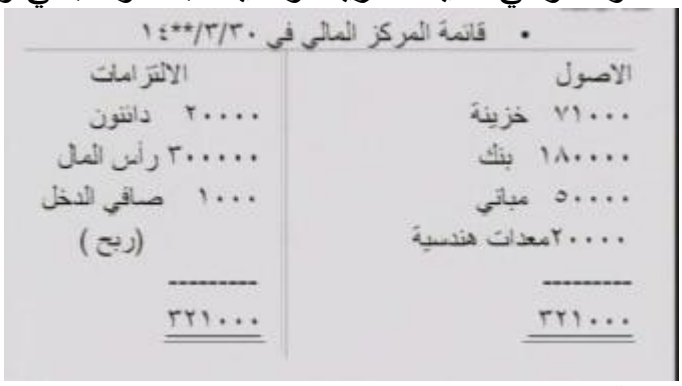
- قائمة المركز المالي في ١٤**/٣/٣٠

الاصول		الالتزامات	
٧١٠٠٠	خزينة	٢٠٠٠٠	دائنون
١٨٠٠٠٠	بنك	٣٠٠٠٠٠	رأس المال
٥٠٠٠٠	مباني	١٠٠٠	صافي الدخل (ربح)
٢٠٠٠٠	معدات هندسية		
---		---	
٣٢١٠٠٠		٣٢١٠٠٠	

(شكل ٩)

وكما نرى هنا الخزينه ٧١ الف والبنك ١٨٠ الف والمباني ٥٠ الف والمعدات الهندسيه ٢٠ الف اذاً اجمالي الاصول ٣٢١ الف .

اذاً لابد أن تكون اجمالي الاتزامات جانب الخصوم ٣٢١ الف ايضاً ، اللي هي عباره عن دائنون ٢٠ الف ورأس المال ٣٠٠ الف وصافي الربح ١٠٠ ، اذاً مجموع خانة الاتزامات ٣٢١ الف ايضاً ، اذاً القائمة توازنت تماماً .

قبل ماندخل في موضوع جديد حبيت بس اتاكد أن نحن هضمنا الدوره المحاسبيه تماماً من تسجيل وترحيل وترصيد واعداد ميزان مراجعة القوائم الماليه ، وشفنا في الحلقه السابقه أن ميزان المراجعه ممكن أن يكتشف بعض الاخطاء ويمكن الا يكتشف بعض الاخطاء الاخرى .

وخلوا بالكم انكم يمكن ترجعوا إلى كتاب الوابل اساسيات المحاسبه الماليه لانه هو المرجع اللي نعتمد عليه وممكن ترجع لكتاب الدكتور فيصل كتاب اساسيات المحاسبه الماليه اصدار جمعية المحاسبه السعوديه نفس الاساسيات ونفس المفاهيم ، ولكن الاسئله طبقاً للاسئله الي احنا نتناولها وسأدربكم عليها أن شاء الله في حلقاتنا القادمه .

المحاضرة الثانية والعشرون

المحاسبة عن عمليات البضاعة في المشروع التجاري

هناك عدة أنواع من المشاريع حسب النشاط فممكن يكون النشاط خدمي ، تجاري أو صناعي . نشاط خدمي يعني بيقدم خدمة للعملاء مثل مكاتب الاستشارات الهندسية ، مكاتب المحاماة ، مكاتب المحاسبة ، شركات التسويق العقاري .

الفرق بين النشاط الخدمي والنشاط التجاري إن النشاط التجاري تقوم فيه بتأمين بضاعة عن طريق الشراء وإعادة بيعها لغرض الربح وكذلك النشاط الصناعي يختلف عنهما ففي المشروع الصناعي هناك عملية بتزيد عن العمليات في النشاطين السابقين فهنا سوف يزيد عندي عملية الإنتاج إذن هنا بتدخل محاسبة التكاليف لتحديد ما يسمى بتكلفة الإنتاج التام المباع أما في المشروع التجاري فمشكلتنا فقط في البضاعة (شراء بضاعة وبيع بضاعة) ، طبعاً تختلف هنا البضاعة سواء شراء أو بيع عكس لما تشتري ألآت أو طيارات أو مباني لأنك هنا بتشتري أصل ثابت أما البضائع فأنت بتشتري بضاعة لغرض إعادة بيعها إذن هذي عمليات بضاعة على طول ، هذي واحدة الحاجة الثانية إن في المشروع التجاري يوجد مشكلة المخزون فلابد من وجود مخزون بضاعة والمخزون هذا يعتبر أصل من الأصول المتداولة ينتقل من فترة إلى أخرى بمعنى انه بيكون عندي مخزون بضاعة في بداية الفترة (١/١) ومخزون بضاعة في نهاية الفترة (نهاية السنة) لأن المخزون في نهاية الفترة يعتبر هو المخزون في بداية الفترة الأولى من السنة التالية وهنا نريد أن نرى الفرق بين قائمة الدخل في المشروع الخدمي وقائمة الدخل في المشروع التجاري ونعرف ما هي العمليات الزائدة في المشروع التجاري ولم تكن في المشروع الخدمي

قائمة الدخل في المشروع الخدمي: تأخذ الشكل التالي:

قائمة الدخل لمشروع .....

عن الفترة المنتهية في ..../...../ ....

الإيرادات الخاصة بالفترة :

إيرادات خدمات :.....

يطرح المصروفات الخاصة بالفترة :

مصاريف إيجار .....

مصاريف رواتب .....

.... الخ

صافي الدخل (.....)

<u>قائمة الدخل في المشروع التجاري : تأخذ الشكل التالي:</u>

قائمة الدخل لمشروع .....

عن الفترة المنتهية ..../..../.....

<u>الإيرادات الخاصة بالفترة:</u>

صافي مبيعات البضاعة (١)

بطرح : تكلفة البضاعة المباعة (٢)

مجمل الربح (١-٢) = ...

بطرح المصروفات الأخرى المختصة بالفترة:

مصاريف إيجار .....

مصاريف رواتب .....

.... الخ

صافي الدخل (.....)

طريقة إيجاد صافي المبيعات .

١)صافي المبيعات :

إجمالي المبيعات .....

يطرح : مردودات المبيعات (.....)

مسموحات المبيعات (.....)

الخصم النقدي المسموح به (.....)

طريقة إيجاد تكلفة البضاعة المباعة .

٢)تكلفة البضاعة المباعة :

مخزون أول الفترة -------

صافي تكلفة المشتريات :

إجمالي تكلفة المشتريات .

يطرح : مردودات مشتريات (.....)

مسموحات مشتريات (.....)

خصم نقدي مكتسب (.....)

_____ (.....)

يضاف : مصاريف نقل مشتريات .....

(تكلفة البضاعة المتاحة للبيع) .....

يطرح : تكلفة مخزون آخر الفترة (....)

صافي الدخل .....

تكلفة البضاعة المباعة :

مخزون أول الفترة :

صافي المشتريات :

إجمالي تكلفة المشتريات .....

يطرح : مردودات مشتريات (...)

مسموحات مشتريات (...)

خصم نقدي مكتسب (....)

يضاف : مصاريف نقل مشتريات

(تكلفة البضاعة المتاحة للبيع) .....

يطرح:تكلفة مخزون آخر الفترة (.....)

تكلفة البضاعة المباعة .....

<u>تمرين:</u>

إذا توافرت لك البيانات التالية عن منشأة الزيني لتجارة الملبوسات عن الفترة المنتهية في ١٤٢٢/١٢/٣٠هـ :٨٣٠٠٠٠ ريال إجمالي المبيعات، ٢٠٠٠٠ ريال مردودات ومسموحات مبيعات ، ١٠٠٠٠ ريال خصم مسموح به ، مخزون أول الفترة ١٤٠٠٠ ريال ، مشتريات البضاعة ٨٠٠٠٠ ريال مصاريف نقل مشتريات ٤٠٠٠ ريال مردودات ومسموحات مشتريات ٢٠٠٠ ريال ، خصم نقدي مكتسب ٦٠٠٠ ريال ، مخزون آخر الفترة ٢٠٠٠٠ ريال ، المطلوب تحديد قيمة مجمل الربح عن الفترة المالية المنتهية في ١٤٢٢/١٢/٣٠هـ

الحل:

مجمل الربح = صافي مبيعات البضاعة - تكلفة البضاعة المباعة

طريقة إيجاد صافي مبيعات البضاعة .

صافي المبيعات = إجمالي المبيعات – (مردودات ومسموحات المبيعات + الخصم المسموح به)

إجمالي المبيعات = ٨٣٠٠٠٠

يطرح : مردودات ومسموحات مبيعات (٢٠٠٠٠)

يطرح : خصم مسموح به (١٠٠٠٠)

إذن صافي المبيعات = ٨٠٠٠٠٠

يعني : إجمالي المبيعات – (مردودات ومسموحات المبيعات + الخصم المسموح به)

= ٨٣٠٠٠٠ – (٢٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠) = ٨٣٠٠٠٠ – ٣٠٠٠٠ = ٨٠٠٠٠٠ ريال

صافي المبيعات ٨٠٠٠٠٠

طريقة إيجاد تكلفة البضاعة المباعة .

يطرح: تكلفة البضاعة المباعة :

مخزون أول الفترة ١٤٠٠٠

المشتريات ٨٠٠٠٠

مصاريف نقل المشتريات ٤٠٠٠

٩٨٠٠٠

يعني : تكلفة البضاعة المباعة = مخزون أول الفترة + المشتريات + مصاريف نقل المشتريات

تكلفة البضاعة المباعة = ١٤٠٠٠ + ٨٠٠٠٠ + ٤٠٠٠ = ٩٨٠٠٠ ريال

نأخذ الآن تكلفة البضاعة المباعة ونطرح منها مردودات ومسموحات مشتريات كذلك الخصم النقدي المكتسب

مردودات ومسموحات مشتريات (٢٠٠٠)
الخصم النقدي المكتسب (٦٠٠٠)

تكلفة البضاعة المتاحة للبيع ٩٠٠٠٠

٩٨٠٠٠ – (٢٠٠٠ + ٦٠٠٠) = ٩٠٠٠٠ ريال

يطرح : مخزون آخر الفترة (٢٠٠٠٠)
تكلفة البضاعة المباعة (٧٠٠٠٠)

مجمل الربح ٧٣٠٠٠٠

يعني : مجمل الربح = صافي مبيعات البضاعة - تكلفة البضاعة المباعة

مجمل الربح = ٨٠٠٠٠٠ – ٧٠٠٠٠ = ٧٣٠٠٠٠ ريال

المحاضرة الثالثة والعشرون

عنوان المحاضرة : تابع المحاسبة عن عمليات البضاعة في المشروع التجاري ..

الحلقة السابقة كنا ابتدأنا في هذا الموضوع ولاحظنا الفرق بين قائمة الدخل في المشروع الخدمي وقائمة الدخل في المشروع التجاري فلاحظنا إن قائمة الدخل في المشروع الخدمي الخاص بتحديد نتيجة العمليات من ربح أو خسارة عن الفترة الماضية كانت عبارة عن إيرادات الخدمات المقدمة للعملاء خلال الفترة الماضية ونطرح منها المصروفات اللازمة لتقديم تلك الخدمات مثل الإيجار والمرتبات والنور والمياه وأدوات كتابيه مستخدمه ..(أي مصروفات صرفت حتى يمكن الحصول على الإيرادات بس).. هذا كان كل قائمة الدخل في المشروع الخدمي . لما جينا دخلنا للمشروع التجاري سيكون فيه عمليه سابقه لعملية البيع هي عملية شراء البضاعة بغرض إعادة بعها فلاحظنا أن قيمة الدخل في المشروع التجاري عبارة عن : أولا بجيب صرف المبيعات وقلنا إن صرف المبيعات هذا بيتحدد بناء على بقيب إجمالي المبيعات إلي تمت خلال الفترة الماضية يستنزل منها أو يطرح منها ثلاث حاقات : مردودات المبيعات و مسموحات المبيعات والخصم النقدي المسموح به على المبيعات يديني صرف المبيعات حنشوف إحنا دلوقتي ما معنى مردودات المبيعات ما معنى مسموحات المبيعات ما معنى الخصم النقدي المسموح به على المبيعات ... يبئى دي معلومات ماكنتش موجودة قبل كده في المشروع الخدمي لان المشروع الخدمي بيقدم خدمه وبياخذ أتعاب فالأتعاب دي هي إلي تعتبر إرادات والمصروفات دي مصروفات تشغيلية لازمه للحصول على تلك الإرادات أما في المشروع التجاري فالخدمة المقدمة هنا هي بيع السلعة أو البضاعة للعملاء فاعشان نبيع البضاعة لازم نشريها الأول لأنه ده مشروع تجاري بس ما بيتصنع غير لما يكون مشروع صناعي يبقى أول بينتج البضاعة دي أو الإنتاج دي .. هو إلي بيتحمل تكلفه الإنتاج إلي بينتجه ثم بعد كده تكلفه الإنتاج بنحولها إلى مايسمى بتكلفه البضاعة المباعة عند بيع هذه المنتجات فافي المشروع التجاري يبقى لابد من قبل البيع لابد من حدوث عمليه شراء البضاعة من الموردين المختلفين يبقى إذن قيمة الدخل في المشروع التجاري بتبدا الأول بصرف المبيعات التي تمثل الإرادات

في هذه الحالة الإرادات التي ينبغي أن نعترف بها كإرادات هي عملية بيع البضاعة وانتقال ملكيتها إلى العميل يبقى عند بيع البضاعة يتم الاعتراف بالإيراد بغض النظر عن عمليه التحصيل أنا بعترف بالإيراد بمجرد انتقال و إتمام عملية البيع فعلا وانتقال ملكية هذه البضاعة إلى العميل تعتبر بالنسبة لي إرادات لكن عملية التحصيل ده موضوع ثاني يبقى إذن بجيب صرف المبيعات إلي هي إجمال المبيعات مطروحا منه مردودات المبيعات لأنه قد يكون هناك مردودات كما لو بعنا بضاعة وثاني يوم أو بعدها بيومين على حسب سياسة المنشأة ردت هذه البضاعة أو عطينا له مسموحات زي ما نشوف دلوئتي عشان نتلافى عمليه رد البضاعة إذن بأخذ إجمالي المبيعات اطرح منها مردودات المبيعات ومسموحات المبيعات التي تمت خلال الفترة الماضية واطرح أيضا الخصم النقدي على المبيعات أو ما يسمى بالخصم النقدي المسموح به يديني صرف المبيعات يطرح منه أيه بئى يطرح منه تكلفه البضاعة المباعة هذه تكلفه البضاعة المباعة إحنا شوفنا المعادلة الحلقة السابقة هي عبارة عن تكلفه مخزون أول الفترة مضاف إليه صافي تكلفه المشتريات خلال الفترة إلي هي عبارة عن إجمالي المشتريات مطروحا منه مردودات المشتريات ومسموحات المشتريات والخصم النقدي المكتسب على المشتريات يديني صرف المشتريات أضيف عليها مصاريف الشراء أو مصاريف نقل المشتريات البضاعة المشتراه أو ما يسمى مصاريف النقل للداخل (المقصود منها مصاريف نقل المشتريات) يديني صافي تكلفه المشتريات أضيفها على مخزون أول الفترة يديني تكلفه البضاعة المتاحة للبيع نطرح منها بئى . نقدر مخزون آخر الفترة في نهاية الفترة يطرح من تكلفه المتاحة للبيع هايديني صافي تكلفه المبيعات او يديني تكلفه البضاعة المباعة نقارنها بصافي المبيعات يديني مجمل الربح يطرح المصروفات التشغيلية الأخرى بخلاف تكلفه البضاعة المباعة يديني صافي الدخل بنقول كقاعدة عامه :

عشان نشوف القيود الخاصة بالمشتريات والمبيعات وما يتعلق بهما من مردودات ومسموحات وخصومات هذه القواعد العامة ممكن نسال فيها بصوره صح أم خطا .

القاعدة العامة :

١عند شراء بضاعة بغرض إعادة بيعها (تتوقف على طبيعة نشاط المشروع) يجعل حساب المشتريات مدينا .

يعني يمكن حاقه اشتريها ألآت تبقى أصل ثابت تبقى عمليه رأس ماليه تعتبر وتتسجل في حساب الآلات على طول وممكن الآلات دي نفسها اشتريها بتعتبرها بضاعة مشتريات بضاعة على حسب طبيعة نشاط المشروع هل أنا بتاجر بهذه الآلات ولا لا .. لو أنا بشتريها بغرض الاستخدام في المشروع والمساعدة في القيام بالنشاط الأساسي عن طريق هذا الأصل يبقى ده أصل ثابت تعتبر عملية شراء أصول ثابتة أو عمليه رأس ماليه ليس لها علاقة بالبضاعة أما لو أنا اشتريت الآلات ديه بغرض الاتجار فيها يعني يغرض إعادة بيعها وتحقيق ربح من ورائها يعني أنت لما حتشتريها ب١٠ مش ممكن حتبيعها بعشره حاتبيعها ب ١٥ أو ١٤ يبقى الفرق هو ده المكسب بتاعي يبقى إذن عمليه مشتريات البضاعة دي بتتوقف على طبيعة نشاط المشروع فإذا كان المشروع بيتاجر مثلا في السيارات يبقى عمليه شراء السيارات هذه بضاعة يبقى ينطبق عليها القاعدة إلي نحنا بنقولها دي عند شراء بضاعة بغرض إعادة بيعها قولنا يتوقف الأمر على طبيعة نشاط المشروع يجعل حساب المشتريات مدينا . يعني لو اشتريت سيارات وأنا شركه توكيل سيارات يبقى شراء السيارات بغرض إعادة بيعها تبئى دي مشتريات ماتئوليش حساب سيارات إلا ازا نص في التمرين على إن هذه السيارات سوف تستخدم في المشروع وليس لإعادة بيعها يبقى كده

حتجعل حساب السيارات مدينا كأصل ثابت وزاد يبقى عند شراء بضاعة بغرض إعادة بيعها وليس الاستخدام طبقاً لطبيعة نشاط المشروع يجعل حساب المشتريات مدينا في ناس تيجي وتقول عند شراء بضاعة (يقول حساب البضاعة مدين وحساب النقدية دائن) لا ..شراء بضاعة يبقى حساب المشتريات و حساب المشتريات هو الذي يجعل مدينا .

٢عند بيع تلك البضاعة .. أي عند بيع هذه البضاعة يبقى هذه هي الإرادات ينبغي الاعتراف بها كإيرادات أو ما يسمى هنا المبيعات يبقى المبيعات ديه بديله للإرادات في المشروع الخدمي كنا نقول للإرادات خدمات .. هنا بيقولوا مبيعات المبيعات ديه إرادات يبقى عند الشراء يجعل حساب المشتريات مدينا كزيادة مصروف أما عند البيع يجعل حساب المبيعات دائنا كزيادة إرادات لان الإيرادات بطبيعتها داينه وقولنا قبل كده لما يزيد الداين يجعل دائن نفس الكلام في المشتريات .. المشتريات زي المصروفات بالضبط لأنه عشان أبيع لازم اشتري تعامل معامله المصروفات إلى حين إثبات أو تقدير المخزون في نهاية الفترة . يبقى المشتريات لما تزيد تجعل مدينا ..

٣حساب المشتريات دائما مدينا أما حساب مردودات المشتريات أو حساب مسموحات المشتريات أو حساب الخصم النقدي المكتسب دائما دائنا .. يبقى إذا كانت المشتريات مدينه عند شراء البضاعة مدينه يبقى عند رد هذه البضاعة لأي سبب من الأسباب لعدم مطابقة المواصفات أو لتلف البضاعة أو ... الخ يبقى مردودات المشتريات تجعل دائنا بدل ما الغي حساب المشتريات بالمردودات .. لا .. افتح حساب ثاني مقابل اسمه حساب مردودات مشتريات . ليه ؟؟ عشان يديني معلومات عن البضاعة إللي أنا اشتريتها والبضاعة التي تم ردها دي بتديني معلومة لأنه أنا لو لغيت المشتريات عند الرد يبقى أنا مابانش عندي قيمة المردودات أو قيمه المسموحات للمشتريات التي تم الحصول عليها يبقى حساب المشتريات دائما مدينا أما الحسابات المقابلة له المرتبطة به بس عكسه زي مردودات المشتريات عند رد البضاعة لاي سبب من الأسباب للمورد أو عند الحصول على مسموحات مشتريات مامعنى مسموحات مشتريات يعني بدل ما المورد يجي يقولي ان عندي بضاعه غير مطابقة للمواصفات فيقولي خليها عندك وخذ تخفيظ ٢٠٠٠ او ٣٠٠٠ ريال في الفاتوره يبقى هذه المسموحات دي تخفيظ بالمديونيه في مقابل عدم رد البضاعه يبقى إذن حساب المشتريات مدينا يبقى حساب مردودات المشتريات او مسموحات المشتريات او الخصم النقدي المكتسب على المشتريات يجعل دائنا لانه يعتبر تخفيظ في المشتريات يبئى تسجل المشتريات مدينه يبقى مردوداتها ومسموحاتها وخصمها دائنا

دي قاعدة عامه . ممكن اجيبها لك بالعكس واقولك حساب المشتريات دائما دائنا وحساب المردودات و مسموحات المشتريات والخصم النقدي على المشتريات أو الخصم النقدي المكتسب دائما مدينا .. خطاء والعكس هوا الصحيح .

العكس بالنسبة للمبيعات طبعا أنا حئولك بعد كده يعني أيه خصم نقدي مكتسب ؟ ده خصم اسمه خصم تعجيل السداد . المورد عشان يشجعنا إننا نسدد في خلال فتره قصيرة أو في خلال فتره معينه يبقى يديني خصم لو أنا سددت في خلال أسبوع أو عشره أيام من فترة الائتمان حاخذ خصم عشره في الميه او اثنين او ثلاثه في الميه على حسب الاتفاق .

العكس حساب المبيعات بئه حساب المبيعات دائما دائنا لأنه إيراد ،، العكس بالنسبة لمردوداتها و مسموحاتها وخصمها أما حساب مردودات المبيعات وحساب مسموحات المبيعات أو الخصم النقدي

المسموح به دائما مدينا .

لأنه يعتبر تخفيظ في الإيراد .. يبقى عكسه . واحد يقولي ماتخفظ المبيعات وخلاص وبس بلاش يعني كثر حسابات لا . لان دي بتديني معلومات وأنا قلت زمان إن المحاسبة نظام للأيه ؟ للمعلومات . يبقى إذن لو عندي المبيعات مثلا ١٠٠ ألف ريال و وجدت إن مردودات المبيعات عندي ٢٠ او٣٠ ألف ريال يبقى كذا عندي خطاء في البضاعة إلي عندي .. يبقى فيه مشكله لازم نصلحها يبقى دي معلومات بتديني بعض المؤشرات أو المحددات إن فيه مشكله و لا مافيش طيب

٤ مصاريف نقل المشتريات يجعل مدينا عند المشتري .. البضاعة دي المباعة أو المشتراه لها مصاريف نقل فيمكن يتحملها المشتري ويمكن يتحملها البائع.. يتحملها المشتري امتى ! إذا كانت شروط التسليم محل البيع يبقى مصاريف النقل دي يتحملها مين المشتري لأنها بالنسبة له مصاريف نقل مشتريات .. أما إذا كانت شروط التسليم محل المشتري يبقى مصاريف النقل ديه يتحملها البائع فيتحملها البائع كمصاريف نقل مبيعات يبقى مصاريف نقل المشتريات يجعل مدينا عند المشتري .. إذا كانت شروط التسليم محل البيع أما إذا كانت شروط التسليم محل المشتري فيتحملها البائع كمصاريف نقل مبيعات .

يبقى القيود اليومية بصفه عامه : هي:

* عند الشراء ح/ المشتريات .... مدينا (بقيمة المشتريات)

ح/ النقدية .... دائنا .... (إذا تم السداد نقدا)

ح/ الموردون .... دائنا .... (في حاله الشراء بالأجل)

يبقى حساب مشتريات كزيادة مصروف مدين وحساب النقدية كنقص أصل يجعل دائنا لأنه هو أصله نقص أو حساب الموردين يجعل دائنا لأنه التزامه زاد في حاله الحصول على تسهيلات في السداد . في حاله الشراء بالأجل أو على الحساب.

عند رد جزء من البضاعة لأي سبب كان .. لعدم مطابقتها للمواصفات أو للتلف أو ما إلى ذلك أو الحصول على تخفيض في قيمة المشتريات كمسموحات لتلافي رد البضاعة .

إذن القيد سوف يكون كالتالي :

.... مدينا ح/ النقدية (إذا كان الشراء أصلا نقدا) .

.... مدينا ح/ الموردون (في حالة الشراء بالأجل) .

.... دائنا ح/ مسموحات المشتريات .

.... دائنا ح/ مردودات المشتريات .

---

* مصاريف نقل المشتريات : (في حاله تحملها المشتري . إذا كانت شروط التسليم محل البائع)

.... مدينا ح/ مصاريف نقل المشتريات .

.... دائنا ح/ النقدية أو الموردين (إذا تم سدادها من قبل المورد) ،، إذا كنت أنا اللي سددتها أو سددها عن المورد وأنا أسدده فيما بعد .

قيود اليومية عند البيع :

* عند البيع /

.... مدينا.. ح/ النقدية (إذا تم البيع نقدا)

.... مدينا ..ح/ المدينون أو العملاء (إذا تم البيع بالأجل)

.... دائنا ..ح/ المبيعات

---

* عند رد البضاعة المباعة أو منح مسموحات لتلافي رد :

.... مدينا ح/ مسموحات المبيعات .

.... مدينا ح/ مردودات المبيعات.

.... دائنا ح/ النقدية (إذا كان البيع نقدا)

.... دائنا ح/ المدينون أو العملاء

---

* مصاريف نقل المبيعات : (في حاله أن شروط التسليم محل المشتري)

.... مدينا ح/ مصاريف نقل المبيعات سوف تظهر عند البائع وساعات بيسموها للخارج .

.... مدينا ح/ النقدية أو المدينون (إذا تم سدادها من قبل العميل) .

تعتبر هذه القيمة السداد تخفيض في رصيد العميل .

مثال: في أول رجب ١٤٢٧ استثمر صالح مبلغ ٤٥٠,٠٠٠ ريال كرأس مال لمنشأة " السلام " التجارية حيث قام بإيداع ثلث المبلغ خزينة المنشأة وفتح بالباقي حساب جاري باسم المنشأة في بنك الراجحي . وفيما يلي العمليات التي تمت خلال شهر :

في : ٧/٣ .. تم شراء عقار بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال من شركه المعمار . وسدد نصف المبلغ بشيك والباقي بالأجل لمده ثلاث شهور.

في: ٧/٥ تم شراء بضاعة من منشأة السبع بمبلغ ٧٠,٠٠٠ ريال على أن يتم السداد خلال شهر من تاريخه ، كما تم سداد ٥٠٠ ريال نقدا مصروفات نقل البضاعة المشتراه .

في : ٧/٨ تم بيع بضاعة بمبلغ ٦١٥٠٠ ريال لمنشأة السلام على الحساب .

في : ٧/٩ ردت منشأه السلام بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ ريال لعدم مطابقتها للمواصفات . كما سمحت لها المنشأة بتخفيض قدره ٥٠٠ ريال لوجود عيوب في جزء من البضاعة .

في ٧/١٤ سددت المنشأة المستحق عليها لمنشأة السبع بشيك .

المطلوب: إثبات قيود اليومية للعمليات السابقة في دفتر اليومية لمنشأة السلام ؟

الحل :

قيد اليومية =

١٥٠,٠٠٠ ح/ نقدية بالخزينة ٧/١

٣٠٠,٠٠٠ ح/ نقدية ببنك الراجحي

٤٥٠,٠٠٠ ح/ رأس المـــال

هذا بالنسبة للقيد الأولاني .. زيادة أصل النقدية وزيادة في أصل رأس المال .

للتوضيح:

ح/نقدية بالخزينة = مدينا

ح/نقدية ببنك الراجحي = مدينا

ح/رأس المـــال = دائنا

١٠٠٠٠٠ ح/ عقارات ٧/٣

٥٠٠٠٠ ح/ نقدية ببنك الراجحي.

٥٠٠٠٠ ح/ دائنـــــــــــــــون - شركة المعمار

للتوضيح :

ح/ عقارات = مدينا وهو يعتبر زيادة أصل

ح/ نقديه ببنك الراجحي = دائنا

ح/ دائنـــــــــــــــون - شركة المعمار = دائنا ويعتبر زيادة التزام .

٧٠٠٠٠ ح/ مشتريات . ٧/٥

٧٠٠٠٠ ح/ موردون - منشأه السبع .

ح/ مشتريات = مدينا

ح/ موردون - منشأه السبع = دائنا

٥٠٠ ح / مصاريف نقل مشتريات ٧/٥

٥٠٠ ح / نقدية بالخزينة .

نقدية بالخزينة = دائن

٦١٥٠٠ ح/ مدينون - منشأه السلام ٧/٨

٦١٥٠٠ ح / المبيعات

ح/مدينون - منشأه السلام = مدين

ح/المبيعات = دائنا

١٠٠٠ ح/ مردودات مبيعات ٧/٩

٥٠٠ ح/ مسموحات مبيعات

١٥٠٠ ح/ مدينون - منشأة السلام.

ح/مردودات مبيعات = مدينا

ح/ مسموحات مبيعات =مدينا

ح/مدينون - منشأة السلام=دائنا

٧٠٠٠٠ ح / موردون - منشأة السبع ٧/١٤

٧٠٠٠٠ ح / نقدية البنك

إذن حساب الموردون مدين .

وحساب البنك يجعل دائن .

طبعا منشأه السلام لما تيجي النهار ده بتدفع مش حاتدفع ٦١٥٠٠ حاتدفع ٦٠٠٠٠ بس يعني لو قلي إن في ٧/١٥ قامت منشأه السلام بسداد المستحق عليها نقدا يبقى حساب النقدية بالخزينة مدين أو إذا كان الدائن بنك وتم السداد بشيك وحساب المدينون من ناحية منشاة السلام دائن بـ ٦٠٠٠٠ بس لأنها أساسا كانت مدين بـ ٦١٠٠٠ ردوا ١٥٠٠ بما فيها المسموحات يبقى فاضل عليهم ٦٠٠٠٠ ريال.

المحاضرة الرابعة و العشرون

الخصم التجاري و خصم تعجيل السداد في عمليات البيع و الشراء (تابع المحاسبة عن عمليات البضاعة في المشروع التجاري) .

الخصم التجاري :

الخصم التجاري لا يظهر بالدفاتر لدى كل من المشتري و البائع لأنه يعتبر تخفيض في قيمة الفاتورة مثل خصم الكمية . (قاعدة عامة) لأنه يشجع على الشراء بكميات كبيرة فيعتبر تخفيض في قيمة الفاتورة و أنا أسجل صافي قيمة الفاتورة سواء عند الشراء أو عند البيع .

- عند المشتري :

تسجل المشتريات بصافي القيمة بعد استنزال الخصم التجاري .

- عند البائع :

تسجل المبيعات بصافي القيمة بعد استنزال الخصم التجاري .

مثال :

بفرض قيام شركة العليا بشراء بضاعة من شركة الفلاح بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال بخصم تجاري ١٠ % على الحساب .

صافي القيمة = ١٠٠٠٠٠ – (١٠٠٠٠٠ × ١٠ %) = ٩٠٠٠٠ ريال

في دفاتر شركة العليا : ٩٠٠٠٠ ح / المشتريات

(المشتري) ٩٠٠٠٠ ح / الموردون – شركة الفلاح

شرح العملية : من إثبات شراء بضاعة من شركة الفلاح بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال بخصم تجاري ١٠ % لكن في القيد نفسه لا تظهر ١٠٠٠٠ فأسجل أنا بصافي القيمة لأني أنا وصلت للقيمة المستحقة عليه للمورد التي هي منشات الفلاح ، فالقيد عند شركة العليا كمشتري حساب المشتريات بمبلغ ٩٠٠٠٠ و حساب الموردون شركة الفلاح دائنا بمبلغ ٩٠٠٠٠ .

فالمشتريات زادت و المصروفات زادت ،و المصروفات تعامل معاملة الأصول ، و الأصل لما يزيد

وضع المدين و الموردون التزام و أصول و الخصوم لما تزيد تجعل دائنة هذا ما يخص بالمديونية و الدائنة الاثنين زادوا ولكن واحد أصلا مدين فالمزيد وضع المزيد واحد أصلا دائن فلما يزيد وضع الدائن .

في دفاتر شركة الفلاح : ٩٠٠٠٠ ح / العملاء – شركة العليا
(البائع) ٩٠٠٠٠ ح / المبيعات

شرح العملية : (عند البائع نفس الكلام وهو شركة الفلاح فشركة العليا بالنسبة لشركة الفلاح عميل يعني عكس القيد لشركة العليا إذن حساب العملاء مدين شركة العليا بمبلغ ٩٠٠٠٠ و حساب المبيعات دائن كزيادة إيرادات بمبلغ ٩٠٠٠٠ هذا فيما يخص بالخصم التجاري) .

الخصم النقدي : (خصم تعجيل السداد):
و يسمى خصم تشجيع المدين للسداد خلال فترة معينة أي إذا قام بالسداد خلال عشرة أيام سيأخذ خصم ١ % أو ٢ % أو ٣ % .
يمنح إذا قام المشتري أو المدين بسداد المستحق عليه خلال فترة الخصم و يذكر كالآتي :
(معدل الخصم / فترة الخصم / فترة الائتمان)
فمثلا :
إذا كانت شروط السداد ٢ / ١٠ / ٣٠ يعني هذا أن فترة الائتمان هي ٣٠ يوم من تاريخ الشراء و لكن إذا تم السداد خلال العشرة الأيام الأولى من فترة الائتمان يمنح خصم نقدي مقداره ١٠ % .
شرح المثال (يقصد بالمعادلة هذه أي أن ٣٠ = فترة الائتمان أي أن العميل يسدد خلال ٣٠ يوم من يوم الشراء و لكن بشرط إذا سدد في خلال ١٠ أيام الأولى من الثلاثين يوم التي تسمى فترة الخصم سيأخذ خصم ٢ % ، بمعنى لو أنا اشتريت بضاعة في ١ / ٧ بشروط ٢ / ١٠ / ٣٠ معناه أنه إلى غاية يوم ١١ سأخذ خصم ٢ % لكن لو سددت يوم ١٢ / ٧ أو ١٥ أو ٢٠ / ٧ معناته تعديت العشرة أيام و معناه أنه سأدفع القيمة بالكامل) أيضا قد تكتب ٢ / ١٠ صافي ٣٠ .

- عند المشتري يعتبر هذا الخصم النقدي خصم مكتسب دائن في قيد السداد لأنه تخفيض في قيمة النقدية المسددة للمورد .
- عند البائع يعتبر هذا الخصم النقدي خصم مسموح به مدين لأنه تخفيض في قيمة النقدية المحصلة من العميل .

الشرح (يوجد واحد سيأخذ خصم وواحد سيمنح خصم ، إذن يوجد من يعتبر هذا له مكسب ومن يعتبر هذا الخصم له كالخسارة ،فالمشتري هو اللي سيأخذ الخصم و يعتبر مكتسب أما عند البائع هو المانح و يعتبر الخصم مسموح به مدين ، و المشتريات بطبيعتها مدينة أما مردوداتها و مسموحاتها وخصمها النقدي لمكتسب يعتبر حسابات دائنة أما المبيعات العكس فتعتبر حسابات دائن) .
مثال :
بفرض قيام شركة العليا في ١ / ٨ / ١٤٢٢ هـ بشراء بضاعة من شركة الفلاح بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال بخصم تجاري ١٠ % على الحساب و بشروط ١٠ / ٧ / ٣٠ .
صافي القيمة = ١٠٠٠٠٠ – (١٠٠٠٠٠ × ١٠ %) = ٩٠٠٠٠ ريال

في دفاتر شركة العليا : ٩٠٠٠٠ ح / المشتريات ١ / ٨ / ٢٢
(المشتري) ٩٠٠٠٠ ح / الموردون – شركة الفلاح
الشرح (فترة الائتمان ٣٠ يوم ولكن إذا تم السداد في السبعة أيام الأولى سيأخذ خصم ١٠ % ، و الخصم التجاري لا يظهر في الدفاتر ، إذن تسجل القيمة سواء عند المشتري وهو شركة العليا أو عند البائع شركة الفلاح بصرف قيمة المثال السابق بإضافة شروط السداد)

في دفاتر شركة الفلاح : ٩٠٠٠٠ ح / العملاء – شركة العليا ١ / ٨ / ٢٢
(البائع) ٩٠٠٠٠ ح / المبيعات
الشرح (عند البائع وهو شركة الفلاح حساب العملاء شركة العليا مدينا بمبلغ ٩٠٠٠٠ و حساب المبيعات دائن بمبلغ ٩٠٠٠٠ ، يعني القيد عند المشتري عكس تمام عند البائع فالمشتريات مدينة عند المشتري المبيعات دائنة عند البائع و الموردون دائنة عند المشتري والعملاء مدين عند البائع ، يعني العملية تسير بالعكس) .

بفرض قيام شركة العليا بسداد مبلغ ٥٠٠٠٠ ريال نقدا في ٦ / ٨ / ٢٢ و الباقي تم سداده في ١٥ / ٨ / ٢٢ .
الشرح (الشراء كان في ١ / ٨ و السداد كان في ٦ / ٨ أي أقل من سبعة أيام إذن الخصم يكون في القيمة التي قام بسدادها أي خصم ١٠ % من مبلغ ٥٠٠٠٠ ، و الباقي تم سداده في ١٥ / ٨ ومدة السداد التي يمكن أن يستفيد منها في الخصم سبعة أيام يعني سبعة في يوم واحد تقريبا إلى يوم ٨ /٨ سيأخذ خصم ١٠ % ، أما هو سدد باقي القيمة وهي ٤٠٠٠٠ في يوم ١٥ / ٨ إذن لن يأخذ خصم عليها ولكن سيأخذ خصم فقط على مبلغ ٥٠٠٠٠ .

- <u>عند المشتري (شركة العليا)</u>
- في ٦ / ٨ / ٢٢ سداد ٥٠٠٠٠ ريال مع الحصول على خصم ١٠ % .

٥٠٠٠٠ ح / الموردون – شركة الفلاح
٤٥٠٠٠ ح / نقدية بالخزينة (القيمة المدفوعة)
٥٠٠٠ ح / خصم نقدي مكتسب
(٥٠٠٠٠ × ١٠ %)

- في ١٥ / ٨ / ٢٢ سداد باقي المستحق لشركة الفلاح دون الحصول على خصم (لأنه سدد بعد يوم ٨ / ٨ أي يدفع القيمة بالكامل) .

٤٠٠٠٠ ح / الموردون – شركة الفلاح
٤٠٠٠٠ ح / نقدية بالخزينة (دائن)
و لو قام بسداد مبلغ ٤٠٠٠٠ ريال في ٨ / ٨ أي في فترة الخصم لان الفترة سبعة أيام من الثلاثين يوم سيأخذ خصم ١٠ % .

- عند البائع (شركة الفلاح)

- في ٦ / ٨ تحصيل مبلغ ٥٠٠٠٠ ريال مع منح خصم١٠% للسداد خلال فترة الخصم .

٤٥٠٠٠ ح / نقدية بالخزينة (مدين)
٥٠٠٠ ح / خصم مسموح به
٥٠٠٠ ح / العملاء – شركة العليا (دائن)
(إثبات قيام العميل شركة العليا بسداد ٥٠٠٠٠٠ ريال من المستحق عليهم مع منحه خصم قدره ١٠% للسداد خلال فترة الخصم)

- في ١٥ / ٨ تحصيل باقي المبلغ بالكامل دون منح خصم . (بعد انتهاء فترة الخصم)

٤٠٠٠٠ ح / نقدية بالخزينة (مدين)
٤٠٠٠٠ ح / العملاء – شركة العليا (دائن)
(إذا حساب العملاء شركة العليا انتهى تمام لأنه كان مدين عند البيع بمبلغ ٩٠٠٠٠ و رجوع الدائن مرتين بمبلغ ٥٠٠٠٠ دائن ثم بمبلغ ٤٠٠٠٠ و بهذا حساب العملاء يقفل تماما) .

أسئلة للمراجعة : (مثل أسئلة الاختبار)

- الفرق الجوهري بين الخصم التجاري و الخصم النقدي أن الأول لا يظهر في الدفاتر أما الآخر فيسجل كخصم مسموح به في دفاتر البائع و خصم مكتسب في دفاتر المشتري .

أ – العبارة صحيحة . ب – العبارة خاطئة .

- يتم طرح مردودات و مسموحات المبيعات و الخصم المسموح به من إجمالي إيرادات المبيعات للحصول على تكلفة المبيعات .

أ – العبارة صحيحة . ب – العبارة خاطئة .

- مجمل الربح هو الفرق بين صافي المبيعات و صافي المشتريات .

أ – العبارة صحيحة . ب – العبارة خاطئة .

- الإجابة التي تحتها خط هي الصحيحة .

المحاضرة الخامسة والعشرون

تابع المحاسبة عن عمليات البضاعة في المشروع التجاري

الخصم التجاري وخصم تعجيل السداد:

بفرض قيام شركة العليا التجار يه بالعمليات الآتية خلال شهر رجب ١٤٢٢هـ :

١- في ٧/٥ تم شراء بضاعة من منشأة السبع بمبلغ ٧٠٠٠٠ريال بخصم تجاري ١٠% وبشروط ٢٥/١٠/٣ كما تم سداد٥٠٠ ريال نقدا مصروفات نقل البضاعة المشتراه .

٢- في ٧/٨ تم بيع بضاعة بمبلغ ٦١٥٠٠ريال لمنشأة السلام بشروط ١٧./١٠/٢

٣- في ٧/٩ ردت منشاة السلام بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ريال لعدم مطابقتها للمواصفات.كما سمحت لها المنشأة بتخفيض قدره٥٠٠ ريال لوجود عيوب في جزء من البضاعة .

٤- في ٧/١٤سددت المنشأة المستحق عليها لمنشأة السبع بشيك .

٥- في ٧/١٦ تم شراء بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ من منشأة الفلاح بخصم تجاري ١٠%وسددت القيمة بشيك .

٦- في ٧/١٧ تم تحصيل المستحق على منشأة السلام نقدا.

٧– في ٢٠ /٧ تم بيع بضاعة بمبلغ ٧٥٠٠٠ريال نقدا .

والمطلوب :تسجيل السابقة في دفتر يوميه شركة العليا التجارية .

الحل:

٦٣٠٠٠	ح/مشتريات	٧/٥
٦٣٠٠٠	ح/الموردون - منشأة السبع	

إثبات شراء بضاعة بخصم تجاري ١٠%وبشرط ٢٥/١٠/٣[٧٠٠٠- (٧٠٠٠*١٠%)]

٥٠٠	ح/ مصاريف نقل مشتريات	٧/٥
٥٠٠	ح/نقدية بالخزينة	

إثبات سداد مصاريف نقل المشتريات

٦١٥٠٠	ح/ العملاء - منشأة السلام	٧/٨
٦١٥٠٠	ح/المبيعات	

إثبات بيع بضاعة لمنشأة السلام بشروط ٢/١٠/١٧

١٠٠٠	ح/مردودات مبيعات	٧/٩
٥٠٠	ح/مسموحات مبيعات	
١٥٠٠	ح/العملاء- منشأة السلام	

إثبات قيام منشأة السلام برد جزء من البضاعة مع منحه تخفيض بمقدار ٥٠٠ريال

٦٣٠٠٠	ح/الموردون – منشأة السبع	٧/١٤
٦١١١٠	ح/ النقدية بالبنك(صافي)	
١٨٩٠	ح/ خصم مكتسب(٦٣٠٠٠*١٠%)	

إثبات سداد المستحق لمنشاة السبع مع الحصول على خصم ١٠%للسداد خلال فترة الخصم

٩٠٠٠٠	ح/مشتريات	٧/١٦
٩٠٠٠٠	ح/نقدية بالبنك	

إثبات شراء بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠٠مع الحصول على خصم تجاري ١٠%

٥٨٨٠٠	ح/نقدية بالبنك	٧/٢٠
١٢٠٠	ح/خصم مسموح به	
٦٠٠٠٠	ح/العملاء- منشأة السبع	

إثبات تحصيل المستحق على منشأة السبع مع منح خصم قدره ٢%

٧٥٠٠٠	ح/نقدية بالخزينة	٧/٢٠
٧٥٠٠٠	ح/المبيعات	

إثبات بيع بضاعة نقدا

تعد مصاريف البيع والتوزيع عنصرا من عناصر تكلفة البضاعة المباعة .

أ- العبارة صحيحة ب- العبارة خاطئة

(لان مصاريف البيع والتوزيع تعتبر من عناصر المصاريف التشغيلية التي تحمل على مجمل الربح للوصول إلى صافي الربح) .

من شروط حصول المنشأة على الخصم المكتسب الشراء بكميات كبيره بحيث تزداد قيمة الخصم بزيادة المشتريات .

أ-العبارة صحيحة ب- العبارة خاطئة

(لان الخصم النقدي هو خصم تعجيل السداد خلال فتره معينه)

المحاضرة السادسة والعشرون

وعنوان الحلقة [مراجعة عامه على عمليات البضاعة والخصومات المرتبطة بها

في الحلقات السابقة قلنا أن الفرق بين قائمة الدخل في المشروع التجاري وقائمة الدخل في المشروع الخدمي

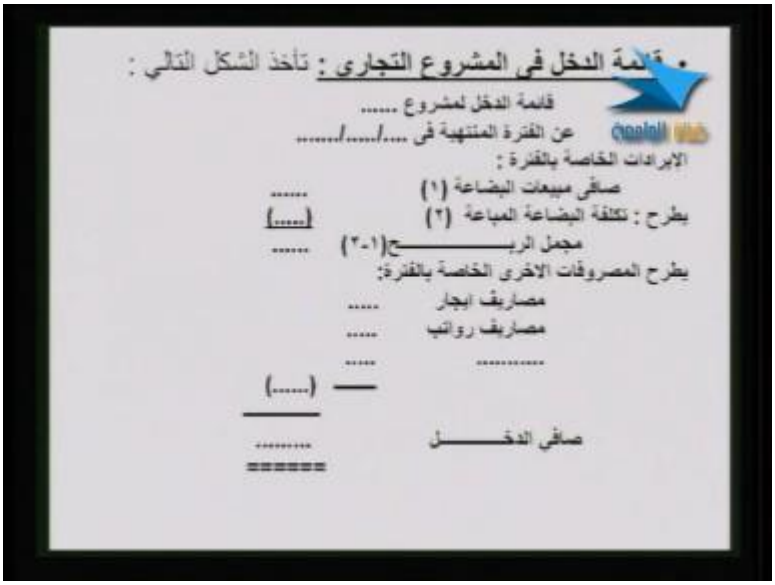

[توضيح الدكتور]

قائمة الدخل يكتب تحتها (عن الفترة المنتهية) لان قائمة الدخل تعطيني نتيجة النشاط عن فترة عن أداء اقتصادي لوحده معينة عن فترة ماضية ، إذن إذا قلت لي قائمة الدخل لمشروع كذا في ١٢/٣٠ أو في ٢/ ٣٠ من الخطاء أن تقول [في] ، لأن قائمة المركز المالي هي التي نكتب فيها [في] ، أما قائمة الدخل [عن] الفترة المنتهية في كذا ، قائمة الدخل في المشروع التجاري عبارة عن ماذا .؟
الإيرادات الخاصة بالفترة وهي عبارة عن صافي مبيعات البضاعة، وأنا كاتب (١) و سوف اشرح لماذا كتبتها، وسبق وان قلناها لكن نراجعها مراجعه سريعة.
يطرح تكلفة البضاعة اللي هي (٢) لها معادلة بس في الملحوظة رقم (٢) نشوفها بعد قليل

هذه المعادلات أنا راح أسالك عنها بطريقه معينة عشان تعرف أنت كيف ستسال عن المعادلات أو عن هذه القائمة ٨،
أجيب صافي المبيعات بالمعادلة التي ذكرناها سابقا و نشوفها بعد قليل ، واطرح منها تكلفة البضاعة المباعة ، يعطيني ما يسمى بمجمل الربح ، إذن مجمل الربح هو الفرق بين (١) و (٢) ، بمعنى أن آنا لو أخذت مجمل الربح وأضفته على تكلفة البضاعة المباعة يعطيني صافي المبيعات أو العكس لو آنا أخذت (١) وطرحت منها مجمل الربح يعطيني تكلفة البضاعة المباعة ، يعني ممكن بهذه المعادلة إلى أي مجهول .
اخذ مجمل الربح هذا اللي هو الفرق بين صافي المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة اطرح منها المصروفات الأخرى الخاصة بالفترة أي مصاريف أخرى بخلاف مصاريف تكلفة البضاعة المباعة ، مثل مصاريف إيجار ، رواتب ، مياه ، مصاريف انتقال مصارف هاتف وهكذا أي مصاريف أخرى لازمه للقيام بالنشاط الأساسي ، نطرحها من مجمل الربح يعطيني صافي الدخل سواء ربح أو خسارة ، طبعا الربح إذا كان الناتج موجب بمعنى أن مجمل الربح أكثر من المصروفات الأخرى ، لكن لو كانت المصروفات الأخرى أكثر من مجمل الربح سيكون الناتج بالسالب وذا معناه خسارة

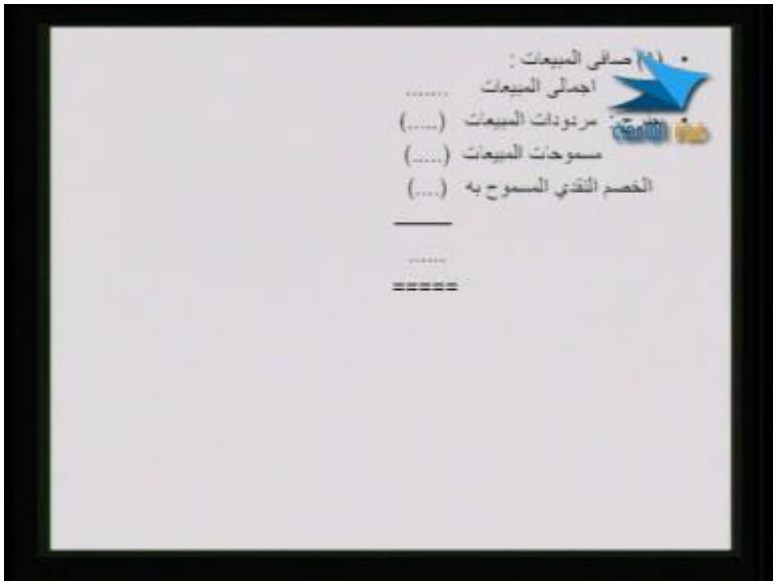

١. صافي المبيعات عبارة عن ايه .؟

هـي إجمـالي المبيعـات ، ويطـرح منهـا مـردودات المبيعـات ، مسـموحات المبيعـات ، والخصـم النقـدي المسموح به على المبيعات ، يعطينا صافي المبيعات

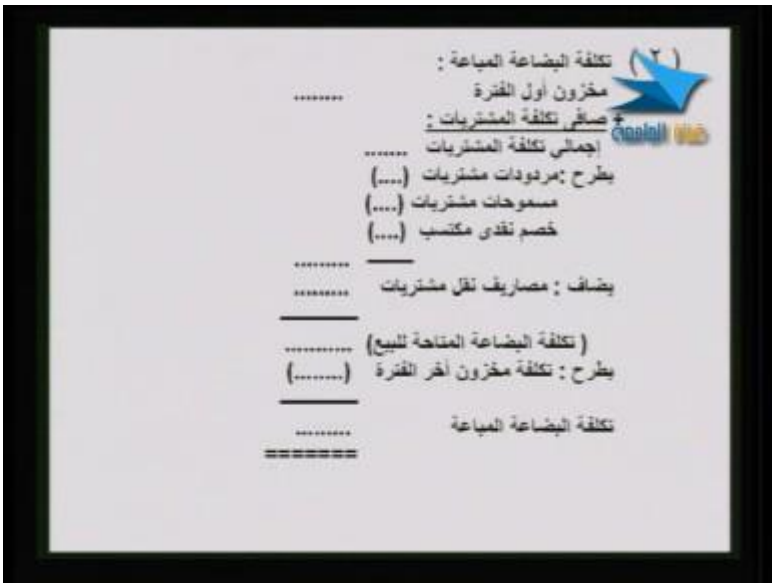

٢. تكلفة البضاعة المباعة :

لأزم تركزوا عشان المعادلة ممكن نسال فيها ،

عبارة عن مخزون أول الفترة يعني مخزون البضاعة أول الفترة اللي أخذنا من الفترة الماضية التي لم يتم بيعه في الفترة الماضية سيتم بيعه في الفترة الحالية .

نضيف عليه صافي تكلفة المشتريات ، وهو عبارة عن إجمالي تكلفة المشتريات مطروحا منها مردودات المشتريات ومسموحات المشتريات والخصم النقدي المكتسب على المشتريات

بعدين نضيف مصاريف نقل المشتريات على صافي تكلفة المشتريات و أضيفها على مخزون أول

التفة ويعطيني تكلفة البضاعة المتاحة للبيع ، تكلفة البضاعة المتاحة للبيع اطرح منها مخزون أخر الفترة لأنه لم يتم بيع كل تكلفة البضاعة المتاحة للبيع ، ، قد يكون هناك مخزون الفترة ، إذن لو طرحت مخزون أخر الفترة ، يعطيني تكلفة البضاعة المباعة .
بمعنى أن تكلفة البضاعة المتاحة للبيع = تكلفة البضاعة المباعة في حاله وحده بس إذا كان مخزون أخر الفترة يساوي صفر .
إذن ممكن يأتي سؤال أن تكلفة البضاعة المتاحة للبيع لا يمكن أن تساوي تكلفة البضاعة المباعة ، تقول لا العبارة خطاء لان ممكن الاثنين يتساويان إذا كان مخزون أخر الفترة = صفر ، أو نقول في حاله عدم وجود مخزون أخر الفترة ، يعني في حاله بيع البضاعة المتاحة بالكامل ، طبعا هو نادر الحدوث لكنه ممكن .

طيب نشوف مع بعض العبارات التي ممكن نـُسال فيها في الاختبار .

[توضيح]

س رقم ٣ / نرجع لـ المعادلة رقم (٢) قلنا أن تكلفة البضاعة المتاحة مطروحا منها مخزون أخر المدة يعطينا تكلفة البضاعة المباعة ، بمعنى لو إنا أخذت تكلفة مخزون أخر الفترة + تكلفة البضاعة المباعة المفروض يعطيني الرقم الإجمالي ،اللي هو تكلفة البضاعة المتاحة للبيع
يعني يفترض أن تكلفة البضاعة المتاحة للبيع ١٠٠.٠٠٠ ، وتكلفة مخزون أخر الفترة ٢٠.٠٠٠
إذن ١٠٠.٠٠٠ – ٢٠.٠٠٠= ٨٠.٠٠٠ وهذا هو تكلفة البضاعة المباعة
بمعنى لو أنا أخذت ٨٠.٠٠٠ و أضفت عليها ٢٠.٠٠٠ اللي هي مخزون أخر الفترة ينتج لي ١٠٠.٠٠٠ اللي هي تكلفة البضاعة المتاحة للبيع .

س رقم ٤ / نرجع لقائمة الدخل في المشروع التجاري ، لو جبت صافي المبيعات (١) وطرحنا تكلفة البضاعة المباعة يطلع لنا مجمل الربح ، ناقص المصروفات التشغيلية الأخرى بخلاف تكلفة البضاعة المباعة يعطيني صافي الدخل ، بمعنى لو أن أنا نازل من فوق لتحت إذن هذه المعادلة سليمة
آذن / المبيعات – تكلفة البضاعة المباعة = مجمل الربح ولو طرحت المصروفات الأخرى يعطيك صافي الدخل .
طيب لو مشينا من تحت لفوق ، لو عندي صافي الدخل وعندي المصروفات بس هنا أغير لجمع ، لازم نغير الإشارات بدل الطرح جمع ، إذن صافي الدخل + المصروفات الأخرى = مجمل الربح ولو أضفت عليه تكلفة البضاعة المباعة يعطيني صافي المبيعات ، وليس إجمالي المبيعات .
س رقم ٥ / شرحناه مع رقم ٤ ، وصافي الربح هو صافي الدخل
س رقم ٦ / نرجع لـ معادلة صافي المبيعات (١) ، إجمالي المبيعات يطرح منها مردودات المبيعات ومسموحات المبيعات والخصم النقدي المسموح به يعطيني صافي المبيعات ،
وممكن أقولك صافي المبيعات +مردودات ومسموحات المبيعات + الخصم النقدي المسموح به =؟؟ يعطيني أجمالي المبيعات .

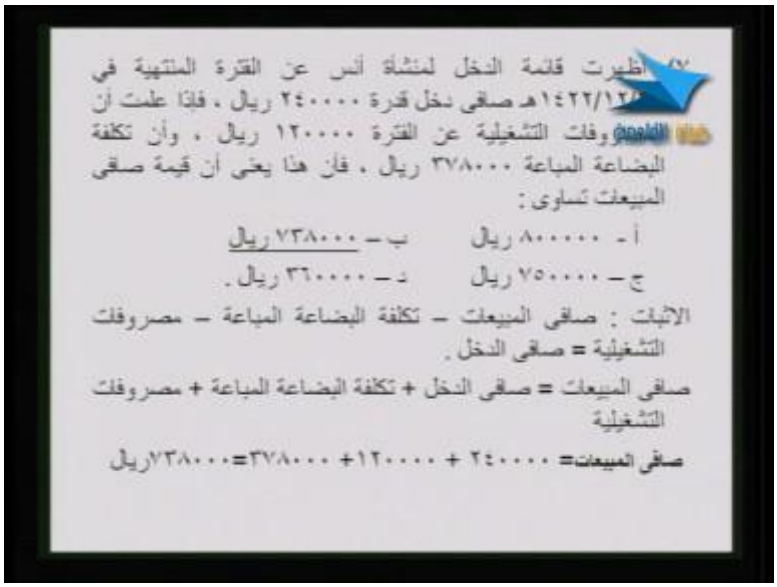

س رقم ٧ / نرجع لقائمة الدخل ، نشوف المعطيات
صافي الدخل = ٢٤٠٠٠٠
المصروفات التشغيلية = ١٢٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة = ٣٧٨٠٠٠

لو أخذت صافي ادخل وأضفت عليه المصروفات التشغيلية يعطيني مجمل الربح
ويصير عندي مجمل الربح و عندي تكلفة البضاعة المباعة وبمعرفة لاثنين اقدر أجيب صافي المبيعات
يعني ٢٤٠٠٠٠ + ١٢٠٠٠٠ = ٣٦٠٠٠٠ وهذا مجمل الربح
و إذا أخذت ٣٦٠٠٠٠ وأضفت عليها تكلفة البضاعة المباعة يعطيني صافي المبيعات
وبالشريحة أثبتها بطريقه ثانيه .
* : عند النظر لقائمة الدخل عندك صافي المبيعات يطرح منه تكلفة البضاعة المباعة يعطيني مجمل الربح بمعنى أن هذه المبيعات ١٠٠% ، تكلفة البضاعة المباعة ٦٠ %من المبيعات ، إذن معنى كذا أن مجمل الربح للمبيعات كم .؟ أنا افترضت أن صافي المبيعات ١٠٠% وتكلفة البضاعة المباعة ٦٠%
إذن مجمل الربح ٤٠% ، فلو قلت لك أن مجمل الربح ٤٠٠٠٠٠ ريال تمثل ٤٠% من صافي المبيعات
ومعنى كذا أن المبيعات كم .؟ مليون ، ما هو ٤٠% تمثل ٤٠٠٠٠٠ إذن معنى كذا تكلفة البضاعة المباعة ٦٠% من المبيعات
وراح أجيب لكم عبارة مثلها بالحلقة القادمة أن شاء الله .
إذن المفروض أن صافي المبيعات لو شلت منها تكلفة البضاعة المباعة ٦٠% يكون معنى هذا أن مجمل الربح يساوي كم ..؟ ٤٠% ، ولو تكلفة البضاعة المباعة ٥٠% يكون مجمل الربح ٥٠% ، المفروض أن نسبة مجمل الربح ونسبة تكلفة البضاعة لأزم تساوي ١٠٠%
ولو عطيتك أي رقم في هذه الحالة لازم تجيب الثاني بمعلومية النسبة ومثل ما قلت لو افترضت أن تكلفة البضاعة المباعة = ٧٠٠٠٠٠ ريال وهي تمثل ٧٠% من صافي المبيعات يكون معنى هذا أن مجمل الربح ٣٠% ، لأنه مثل ما قلنا أن مجمل الربح + تكلفة البضاعة المباعة يعطيني صافي المبيعات سوا بالأرقام أو بالنسب فيكون مجمل الربح لما نشوف المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة للمبيعات فلو عرفت احدهم فالثاني متمم لـ ١٠٠% فلو مجمل الربح ٤٠% تكون تكلفة البضاعة المباعة ٦٠% ولو مجمل الربح ٢٠% تكون تكلفة البضاعة المباعة ٨٠% وهكذا .. ولو عرفت أي رقم منهم ستعرف الثاني على طول وستعرف صافي المبيعات .
لو قلنا أن مجمل الربح ٢٠٠٠٠ ريال وهي تمثل ٢٠% يكون معنى هذا أن صافي المبيعات ١٠٠٠٠ ريال ، وتكلفة البضاعة المباعة ٨٠٠٠٠ ، لان مجمل الربح٢٠% من المبيعات لذلك تكون تكلفة البضاعة المباعة ٨٠% وبمعلومية الـ٢٠٠٠٠ مجمل الربح والـ ٢٠% نسبة مجمل الربح إلى المبيعات
عرفت المبيعات ، إذن المبيعات ١٠٠٠٠٠ ريال على طول ، اللي هي ٢٠٠٠٠ في مقلوب النسبة في مقلوب الـ ٢٠% يعني نقول ١٠٠ على ٢٠ يعطيني صافي المبيعات يبقى ١٠٠٠٠٠ناخذ منهم ٢٠٠٠٠ ريال يعطيك ٨٠٠٠٠ اللي هي تكلفة البضاعة المباعة .

كل ما أريد أن أقوله انه حين تعرف المعادلة وتعرف كيف تصل للرقم الأساسي إذا كان مجهولا ، من خلال الناتج
مثل صافي المبيعات ، إذا صار عندك صافي المبيعات وعندك مردودات ومسموحات المبيعات وعندك الخصم النقدي تقدر تجيب إجمالي المبيعات ،

ونفس الكلام بالنسبة لمعادلة تكلفة البضاعة ، وممكن يكون سؤال صح وخطاء ، وممكن تأتي على شكل أرقام وتختار لي الرقم الصحيح من خلال المعادلات
مادة المحاسبة تعتمد على الفهم ، ومن الخطاء استخدام الحفظ
وممكن نرجع لكتاب الدكتور وابل لان هو مرجعنا الأساسي هو كتاب الدكتور وابل الوابل أساسيات المحاسبة المالية .
ممكن نرجع له إذا كان شيء غير واضح وخاصة بالمحاضرات الأولى لأنها كانت نظريه .

المحاضرة السابعة والعشرون

عنوان هذه الحلقة، التسويات الجردية
ماهية التسويات الجردية..
التسويات الجردية تتم بعد إعداد ميزان المراجعة وقبل إعداد القوائم المالية لتحديد المصروفات والإيرادات الخاصة بالفترة لتحديد نتيجة النشاط من ربح أو خسارة دون أن تتحمل الفترة بجزء من إيرادات أو مصروفات فترة سابقة أو لاحقة وذلك تطبيقاً لمبدأ الاستحقاق ومبدأ المقابلة، أي مقابلة إيرادات الفترة بالمصروفات التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات الخاصة بتلك الفترة.

ميزان المراجعة ← التسويات الجردية ← القوائم المالية

بمعنى أنه قبل ما أخذ القوائم المالية لابد من إجراء قيود التسويات الجردية ليتحقق أن الإيرادات والمصروفات التي تظهر في النتيجة هي تلك الإيرادات والمصروفات الخاصة بالفترة، أنا قبل كذا كنت أخذ ميزان المراجعة على طول على القوائم المالية ما كان فيه تسويات، لكن اليوم بقول أنه هناك تسويات جردية للتأكد من أن الإيرادات والمصروفات التي تظهر في حساب النتيجة أو التي تظهر في حساب الدخل هي الإيرادات والمصروفات خاصة بالفترة.

الأنواع الرئيسية لقيود التسوية:

يمكن تبويب التي تحتم ضرورة إعداد قيود التسوية في نهاية الفترة المحاسبية في أربعة بنود رئيسية (هناك بنود أخرى ولكن في البداية بنأخذ هذه البنود الرئيسية فقط كتوضيح) من عناصر المصروفات والإيرادات التي توجد والتي ينبغي تخصيصها أو تسجيلها في فترات محاسبية معينة طبقاً لمدى الاستفادة منها.

وهذه البنود هي:

أ) **المصروفات المقدمة:** وهي تكاليف مسجلة، أي تم بنائها بالسجلات المحاسبية خلال الفترة الحالية، وينبغي توزيعها أو (تخصيصها) على فترتين محاسبيتين أو أكثر حسب استفادة كل فترة، مثل الإيجار المدفوع مقدماً أو التأمين المدفوع مقدماً. يعني بنستفيد منها على أكثر من فترة مالية..

ب) **المصروفات المستحقة:** وهذه مصروفات غير مسجلة بعد، وتخص الفترة المحاسبية الحالية مثل الأجور التي تخص الفترة الحالية ولكنها لم تسدد بعد (يعني استفدنا منها ولكنها لم تكتب في الدفاتر بعد) حتى نهاية الفترة الحالية ويتم سدادها في الفترة اللاحقة.

هذا الكلام لتحقيق العدالة بين الفترات يعني المحاسبة ما تحقق العدالة بين أشخاص أو ملاك أو مستثمرين، لا، هذه العدالة أيضاً بين الفترات المحاسبية عند تحديد الإيرادات والمصروفات الخاصة بالفترة لتحديد نتيجة نشاط المشروع من ربح أو خسارة في نهاية كل فترة على حدة.

ت) **الإيرادات المقدمة:** (مثل ما قلنا مصروفات مقدمة ومصروفات مستحقة نفس الكلام على الإيرادات)

هي إيرادات مسجلة ومحصلة مقدماً وينبغي تخصيصها بين فترتين محاسبيتين أو أكثر، مثال ذلك إيرادات خدمات محصلة مقدماً. (يعني أنا أخذت إيرادات من العملاء عن خدمة سوف يتم تأديتها في فترات تالية، فهذه الخدمات سوف تؤدى في فترات تالية فهذه تعتبر إلزاما علي لتأديتي هذه الخدمات في فترة تالية وبالتالي هذه الخدمات لن يتم الاعتراف بها إلا بعد تأدية الخدمة) عن خدمات أديت جزئياً خلال الفترة الحالية في حين أن الجزء الآخر سيؤدى خلال فترة أو فترات تالية.. في الحالة هذه لازم أشيل منها بس الإيرادات عن الخدمات التي أوديت فعلاً حتى نهاية الفترة هي المعترف فيها كإيرادات أما باقي الإيرادات المقدمة فتوحد إلى فترة التي سوف يتم التقديم فيها الخدمات.

٤) **الإيرادات المستحقة:** وهي إيرادات تحققت ولكنها لم تسجل بعد (يعني أنا أديت خدمة للعملاء أو بعت بضاعة ولكن لم يتم إثباتها في الدفاتر بعد) ومن أمثلتها إيراد خدمات أديت فعلاً خلال الفترة المحاسبية

ولكنها لم تحصل بعد على نهاية الفترة المحاسبية.

أمثله للشرح:

➢ **المصروفات المقدمة:**

بفرض قيام منشأة العليا بسداد مبلغ ٧٢,٠٠٠ ريال في ١٤٢٢\٩\١١ مقابل الإيجار السنوي والذي يدفع في أول رمضان من كل عام، فإن قيود اليومية في تاريخ السداد وفي نهاية الفترة كقيد تسوية لتحديد الإيجار الخاص بعام ٢٢ تكون كالآتي:

في **١٤٢٢\٩\١١هـ** أنا بثبت سداد الإيجار عن سنة مقدماً نقول حساب الإيجار المقدم كأصل مدين بـ ٧٢,٠٠٠ ماعاد مصروف إيجار لأنه لو أنا قلت مصروف إيجار اعترفت بالحالة ذي أن هذا المصروف يخص الفترة تماماً لأن المصروف أساساً يدفع بعد تأدية الخدمة، لكن لو دفعت مقدماً لازم أجعل حساب الإيجار المقدم كأصل مدين إلى أن يتم الاستفادة من الإيجار يتحول هذا الأصل إلى مصروف بمقدار الاستفادة من خدمة الإيجار مع مرور الوقت. يبقى حساب الإيجار مقدماً كأصل وزاد مدين بـ ٧٢,٠٠٠ وحساب النقدية كأصل ونقص يجعل دائن بـ ٧٢,٠٠٠.

بعد مرور ٤ شهور يعني ١٤٢٢\١٢\٣٠هـ بالأربع شهور أنا استفدت من الإيجار يعني أشيل نصيب الأربع شهور من الـ ٧٢,٠٠٠ و أجنبهم في حساب مصروف الإيجار، أخذ الـ ٧٢٠٠٠ **ألف** أقسمها على ١٢ شهر يعني بالشهر حوالي ٦ ألاف، ضرب ٤ شهور يعني ٢٤ ألف ريال، احنا استفدنا من الـ ٧٢٠٠٠ **ألف استفدنا منهم بس لغاية** ١٤٢٢\١٢\٣٠هـ = ٢٤٠٠٠ وبقية الإيجار اللي احنا دافعينه في الإيجار المقدم ويرحل إلى الفترة التالية عن طريق قائمة المركز المالي إلى حين الاستفادة منها في الفترة اللي هي سنة ٢٣هـ. يبقى في نهاية سنة ٢٢ أنا بأجعل بس مصروف الإيجار اللي بيروح قائمة الدخل مدين بـ ٢٤ ألف حساب مصروف إيجار مدين كزيادة مصروف وحساب إيجار مقدم دائم ٢٤ ألف كنقص أصل متداول هو الإيجار المقدم. يعني أنت جعلت الإيجار المقدم لما جين سددت بـ ٩\١١ مدين بـ ٧٢ وجعلته دائن في ١٢\٣٠ بـ ٢٤ ألف الباقي كم؟ ٤٨ ألف ريال يبقون في حساب الإيجار المقدم.

يعني أنا كأني بالضبط في نهاية الفترة نتيجة هذا القيد التسوية هذا القيد الأخير هذا يعتبر قيد تسوية في نهاية سنة ٢٢، قسمت الـ ٧٢ ألف على الإيجار مقدم ٤٨ ألف بيبقوا مثل ما هم بالإيجار المقدم ويروحوا لقائمة المركز المالي إلى السنة التالية، و ٢٤ ألف أوديهم لقائمة الدخل و ٤٨ ألف بيروحوا للجانب المدين في قائمة المركز المالي كأصل اللي هو إيجار مقدم، مجموع الـ ٤٨ والـ ٢٤ هم ٧٢ ألف اللي احنا دفعناهم.

يعني ممكن أقول العبارة التالية **كمراجعة على ما سبق:**

١- المصروفات المقدمة وهي تكاليف مسجلة، أي تم إثباتها بالسجلات المحاسبية خلال الفترة الحالية وينبغي توزيعها أو تخصيصها على فترتين محاسبيتين أو أكثر حسب استفادة كل فترة مثل الإيجار المدفوع مقدماً أو التأمين المدفوع مقدماً.

أ) العبارة صحيحة ب) العبارة خاطئة

٢- المصروفات المستحقة: وهذه المصروفات مسجلة وتخص الفترة المحاسبية مثل الأجور التي تخص الفترة الحالية

أ) العبارة صحيحة ب) العبارة خاطئة يوجد شرح بسيط بالمحاضرة ١٣:٢١

المصروفات المستحقة: مثال عليها

تمثل المصروفات المستحقة قيمة السلع والخدمات التي استفادت منها المنشأة خلال الفترة المحاسبية الحالية ولم تسدد قيمتها حتى نهاية هذه الفترة كما لم يتم تسجيلها محاسبياً، فلا بد من إجراء قيد تسوية في نهاية الفترة لإثبات زيادة مصروفات الفترة وكذلك إثبات الالتزام على المنشأة بنفس القيمة مما يؤدي إلى سلامة قياس نتيجة الأعمال عن الفترة وكذلك سلامة إظهار المركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المحاسبية.

يعني أي قيد تسوية يا شباب لابد أن يؤثر على أحد حسابات قائمة الدخل كمصروف أو إيراد وأحد حسابات قائمة المركز المالي كزيادة أصل أو زيادة التزام أو العكس أو نقص أصل أو نقص التزام، لا بد لإظهار العدالة.

ح/ المصروف

ح/ المصروف المستحق

مثال:

بفرض أن رصيد حساب الأجور والرواتب المدفوعة خلال الفترة والظاهرة في ميزان المراجعة ١٠٠,٠٠٠ ريال وبفرض أن الأجور الشهرية تبلغ ٩,٠٠٠ ريال.

إذاً قيد التسوية في ١٢\٣٠:

الأجور السنوية = ٩,٠٠٠ × ١٢ = ١٠٨,٠٠٠ ريال

الأجور المدفوعة ١٠٠,٠٠٠ ريال

الأجور المستحقة في ١٢\٣٠ ٨,٠٠٠ ريال

٨,٠٠٠ حساب مصروف الأجور والرواتب

٨,٠٠٠ حساب أجور مستحقة

أرجو الرجوع للمحاضرة المرئية لشرح أوضح

ملحوظة هامة:

لابد وان يؤثر قيد التسوية على أحد حسابات قائمة الدخل وأحد حسابات قائمة المركز المالي كما يلي....

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ____/____/_____

المصروفات الخاصة بالفترة	الإيرادات الخاصة بالفترة

يوجد بالمحاضرة شرح لم يُفَرررررررررغ..!!!

قائمة المركز المالي **في** ___/___/_____

مصروفات مقدمة **إيرادات مستحقة**	**إيرادات مقدمة** **مصروفات مستحقة**

يوجد بالمحاضرة شرح لم يُفَرررررررررررغ..!!!

تمرين آخر:
بفرض أن المنشأة سددت في أول رمضان مبلغ ٧٢,٠٠٠ ريال قيمة الإيجار المقدم لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من ١٤٢٢\٩\١ وقد تم ترحيل هذا المبلغ إلى حساب الإيجار المقدم فما هو قيد التسوية في ١٤٢٢\١٢\٣٠ لإثبات مصروف الإيجار عن الفترة

- مده الإيجار المقدم = ٣×١٢ شهر = ٣٦ شهر
- الإيجار الشهري = ٣٦ /٧٢٠٠٠ =٢٠٠٠ ريال شهرياً
- مصروف الإيجار عن عام ٢٢ = ٢٠٠٠ × ٤ شهور = ٨٠٠٠ ريال

١/ ٩ - إلى← ٢٢\١٢\٣٠

قيد التسوية ٨٠٠٠ حساب مصروف الإيجار
٨٠٠٠ حساب الإيجار المتقدم

إلى هنا نكون استعرضنا جانب من التسويات الجردية، لكن أهم حاجة لازم تتذكر أن قيد التسوية لابد أن يؤثر على أحد حسابات قائمة الدخل وأحد حسابات قائمة المركز المالي.

وللحديث بقيه في الحلقة التالية.

المحاضرة الثامنة والعشرون

عنوان الحلقة : تابع التسويات الجردية..
شفنا في الحلقة السابقة مثال على المصروفات المقدمة والمصروفات المستحقة وشفنا قيد التسوية لإثبات المصروف الخاص بالفترة سواء في حالة وجود مصروف مقدم أساساً مسجل في الدفاتر فشلت منه ما يخص الفترة بقيد تسوية قلنا من حساب المصروف، الإيجار مثلاً المصروف الرواتب التي تخص الفترة، وحساب مصروف مقدم دائن.
أما إذا كان هناك مصروف مستحق في نهاية الفترة لم يتم إثباته في الدفاتر بعد بقول حساب المصروف مدين وحساب مصروف مستحق دائن. نأخذ جانب الإيرادات..

إيرادات مقدمة
الإيرادات المقدمة تمثل الإيرادات المقدمة تلك المبالغ المحصلة مقابل تأدية خدمات أو تقديم سلعة على

فترات مقبلة، (على عكس بعض المهن الإيراد يتم الاعتراف به و يثبت كإيراد بمجرد الإنتاج مثلاً زي شركات البترول وشركات المعادن النفيسة، بغض النظر عن البيع لأن البيع مضمون طبعاً ذي بالنسبة لشركات البترول أو المعادن النفيسة أما المشروع التجاري العادي الإيراد لا يتم الاعتراف به كإيراد إلا بعد بيع السلعة وانتقال الملكية إلى العميل أو تقديم الخدمة فعلاً، قبل ذلك لا يعترف بالإيراد حتى لو كنت حصلت المبالغ فعلاً، في بعض المهن الأخرى زي المهن الحرة الطبيب أو المهندس أو المحاسب وما إلى ذلك يتم الاعتراف بالإيراد عند التحصيل مو عند تقديم الخدمة طبعاً ذي استثناءات لكن **القاعدة الأساسية** اللي احنا ماشين عليها أن الإيراد لا يتم الاعتراف به إلا بعد تقديم الخدمة أو انتقال ملكية السلعة إلى العميل بغض النظر عن عملية التحصيل) ويتطلب الأمر لإعداد قوائم مالية سليمة في نهاية الفترة ضرورة تخصيص تلك الإيرادات على الفترات التي ستؤدى فيها تلك الخدمات.
إذاً ما اعترف بالإيراد كإيراد يروح لقائمة الدخل إلا بعد تقديم الخدمة.

مثال : بفرض قيام منشأة العليا بتأجير جزء من مبناها للغير مقابل إيجار شهري وقدره ٢٠٠٠ ريال وحُصلت قيمة الإيجار عن ستة شهور مقدماً اعتباراً من ١٤٢٢\١٠\١١ أنا يهمني تاريخ حدوث هذا الحدث أو الإيراد المقدم هذا، تاريخ التحصيل. لكن الخدمات سوف يتم تأديتها في فترات تالية، ... فما هي قيود اليومية في كل من ١٠\١١ و ١٤٢٢\١٢\٣٠هـ؟
يبقى ستة شهور ذي مدة الإيجار كإيراد داخله بسنتين ماليتين سنة ٢٢ وسنة ٢٣

قيود اليومية في كل من ١٠\١١ \٢٢ إثبات تحصيل الإيراد المقدم :
١٢٠٠٠ ح\ النقدية
١٢٠٠٠ ح\ الإيجار المقدم

في ١٤٢٢\١٢\٣٠هـ إثبات إيراد الإيجار الخاص بالفترة عن ثلاثة أشهر فقط
(٢٠٠٠ × ٣ = ٦٠٠٠ ريال)
٦٠٠٠ ح\ الإيجار المقدم
٦٠٠٠ ح\ إيراد الإيجار

بالنسبة للحل يوجد شرح في المحاضرة لم يفررررررغ!!!!

أي قيد تسويه في نهاية الفترة لابد أن يؤثر على أحد حسابات قائمة الدخل وأحد حسابات قائمة المركز المالي يعني أشيل من هنا لهنا وأشيل من هنا لهنا.

الإيرادات المستحقة :
وتمثل الإيرادات المستحقة قيمة خدمات أديت أو سلع سلمت للعملاء فعلاً خلال الفترة المحاسبية ولكنها لم تحصل بعد ولم تسجل أيضاً في الدفاتر حتى نهاية الفترة المحاسبية وبالتالي لابد من تحديد هذه الإيرادات المستحقة في نهاية الفترة وتسجيلها محاسبيا باعتبارها إيرادات خاصة بالفترة بالقيد الآتي:
..... ح/ إيرادات مستحقة
..... ح/ الإيرادات

مثال باستخدام ورقة العمل :
أنا بأعطيكم فكرة عنها ولو حبيتوا تستزيدوا ممكن ترجعون لكتاب **د. وابل لأنه هو المرجع الأساسي** تبعنا مشروح بتفصيل أكثر.

ضروري نشوف ورقة العمل بشرح الأستاذ لأنها غير واضحة
فيها أربع خانات اللي هي، التسويات الأربعة اللي قلنا عنها وهي : المصروفات المقدمة والمستحقة، والإيرادات المقدمة و المستحقة...

من ١٣:٤١ إلى آخر المحاضرة شرح للجدول الذي لم يمكن لنا وضعه هنا لعدم وضوحه* المدقق

إذا علمت أن :
١) يغطي التأمين ضد الحريق اعتباراً من ١٤٢٨\٩\١هـ
(التوازن تبع ميزان المراجعة لازم يمشي معانا من أول الحلقة إلى نهاية الحلقة، لازم التوازن، لو ما فيه توازن، ما فيه عدل ما في أمانة في عرض المعلومات)

زي ما شفنا بالجدول وعملنا القوائم المالية من ورقة العمل وكما قلنا الهدف منها فقط تثبيت المعلومة وليس السؤال فيها.

المحاضرة التاسعة والعشرون

اليوميات المساعده

ماهية اليوميات المساعده :

*أي إمساك مجموعة من اليوميات المساعدة تسجل فيها العمليات المتكرره ذات الطبيعة المتشابهة بشكل يناسب طبيعة نشاط المنشاة وبالإضافة إلى اليوميات المساعدة يتم إمساك دفاتر أستاذ مساعدة للعملاء والموردين (حسابات شخصية لكل عميل أو مورد). وفي نهاية الفترة يتم إجراء قيد مركزي بإجمالي اليوميات المساعدة في دفتر اليومية العامة .

طبعا قيد مركزي في دفتر اليوميات العامة إذا يوجد أستاذ عام يتم فيه فتح حساب إجمالي العملاء وإجمالي الموردين طبعا هذا الكلام يكون مفيد في حالة تكرار العمليات والتعامل مع العملاء والموردين بشكل كبير وليس كل مره اجعل حساب العميل (احمد) مدين وحساب المبيعات دائن وحساب العميل (محمود) مدين وحساب المبيعات دائن يصبح هناك تكرار ولذلك اجعل ما يسمى (يوميات مساعدة) ولكن هذه اليوميات المساعدة تساعد ولا تلغي اليوميات العامة أي لتخفيض عملية التسجيل والتكرار والعمليات الكتابية والحسابية في اليومية العامة والأستاذ العام لا يصح . فإذا كبرت حجم العمليات وتعدد العملاء والموردين بشكل كبير فيصبح من الصعب أن تحدد رصيد كل عميل على حده أو كل مورد على حده في أي لحظة يصبح فيها صعوبة هذا هدف

الهدف الثاني تحقيق الرقابة على العمليات المتعلقة بالعملاء والموردين لان دائما المشاكل في التعامل مع بيئة خارجية فلابد من عمل نظام حسابي بحيث أن المسئول عن دفتر الأستاذ العام أو اليومية العامة والأستاذ يراقب على المسئول عن دفاتر أستاذ المساعدة للعملاء والموردين ولا يكون احدهم مسئول عن الاثنين معا لا يصح وذلك لاحتمال أن يحدث أخطاء مثلا يسجل هنا أو هناك إذا لابد أن يكون هناك تعدد في عملية التسجيل بحيث أن الموظف المسئول عن الأستاذ العام يراقب على الموظف المسئول عن الأستاذ المساعد للعملاء والموردين أيضا هدف رقابي وليس هدف تسهيل العمليات المتكرره وذات الطبيعة المتشابهة لا هدف رقابي آخر .

لننظر كيف تسير العملية :

١)دفاتر اليومية المساعدة ← ٢) دفتر الأستاذ المساعد للعملاء والموردين

يومية المبيعات الآجلة
يومية المشتريات الآجلة
يومية مردودات المبيعات
يومية مردودات المشتريات
يومية المقبوضات
يومية المدفوعات

٣)دفتر اليوميات العامة قيود إجمالية في نهاية الفترة ← ٤) دفتر الأستاذ العام
ح/ إجمالي العملاء
ح/ إجمالي الموردين

التوضيح : في هذا الرسم عندنا دفتر يومية المبيعات (دفتر اليومية المساعدة) يوجد تقريبا ستة كحد أدنى يومية المبيعات الآجلة، يومية للمشتريات الآجلة ، وعبارة عن جدول فيه ثلاث خانات ، التاريخ ، اسم العميل ، المبلغ .
مثلا بعت لأحمد اكتب احمد ب ١٠٠٠٠ وفي نفس الوقت أسجل في دفتر الأستاذ المساعد لحساب العميل الذي هو احمد اجعله مدين فبدلا من اجعل حساب العميل مدين حساب العميل دائن وهكذا لا أنا أسجل في حساب يومية المبيعات الآجلة وارحل للأستاذ المساعد للعميل على طول نفس الكلام في يومية المشتريات الآجلة شخص مثلا يقول ماذا اعمل في المبيعات النقدية ؟ أو المشتريات النقدية وليست الآجلة ؟ سأقول لك ماذا تفعل فيها وايضا يومية مردودات المبيعات ويومية مردودات المشتريات ويومية المقبوضات ويومية المدفوعات . يومية المقبوضات التي هي (دفتر النقدية) بخانتين يومية للمقبوضات ويومية للمدفوعات . فأنا عندما اثبت تحصيل من احد العملاء (كنت أقول النقدية مدين وحساب العميل دائن) أو مبيعات نقدية فاجعل النقدية مدين والمبيعات دائنة لا ، أنا اجعل دفتر يومية مساعد للمقبوضات ويصبح ثلاث خانات مدينة وثلاث خانات على الأقل دائنة التي هي مصدر الزيادة في النقدية فيصبح خانة للبنك وخانة للصندوق وخانة للخصم المسموح به لان الثلاث خانات هي الموجودة في الجانب المدين في قيد اليومية الخاصة بالمقبوضات النقدية
الجانب الدائن يوجد فيه خانة للمبيعات النقدية ، خانة للمتحصل من العملاء و خانة إيرادات متنوعة أخرى تكتب بالتفصيل لو بعت أصل ثابت لو حصلت الإيجار من احد العملاء وهكذا وأسجل في دفتر اليوميات المساعدة نفس الكلام عكس المبيعات المشتريات لو المشتريات الآجلة ستسجل في يومية المشتريات الآجلة لو مشتريات نقدية تسجل في يومية المدفوعات فيصبح العكس النقدية بالصندوق دائنة والنقدية بالبنك خصم مكتسب والجانب المدين الذي صرفنا فيه النقود أما مشتريات نقدية أو مسدد لموردين أو مدفوعات أخرى تكتب بالتفصيل هذا في يومية المدفوعات ، طبعا ممكن نرجع مرة أخرى للكتاب وهو المرجع الأساسي لنا وممكن أن نراها بالتفصيل أنا اخذ مثال على يومية المبيعات الآجلة ويومية المردودات والمبيعات وما ينطبق عليها ينطبق على أي يوميات أخرى
فدفتر اليومية المساعدة ارحل منه إلى الحساب الشخصي لكل عميل ولكل مورد في دفتر الأستاذ المساعد (كما في الرسم السابق) بعد ذلك في نهاية الفترة اخذ الإجماليات بعد العمليات التي تمت خلال اليوم أو الشهر أو السنة على حسب عمل القيود اليومية متى في نهاية الفترة وأسجل بقيود إجمالية مركزية إجمالي مباشرة اعمل قيد واحد مثلا المبيعات الآجلة ما قيدها ؟ حساب إجمالي عملاء مدين أو إجمالي مدينون وحساب المبيعات دائن بالإجمالي قيد واحد ، بدل ما اعمل مائة قيد اعمل قيد واحد ونفس الكلام في المشتريات يصبح حساب المشتريات مدين وحساب إجمالي الموردين دائن لان هذه لا استطيع تأجيلها لكن المشتريات النقدية داخلة مع المدفوعات تكتب مع قيد المدفوعات ومن اليومية العامة (القيود المركزية) ارحل للجماليات إجمالي ح/ العملاء وإجمالي ح/الموردين وبعد ذلك (كما في الرسم) السهم يحكي العلاقة بين الأستاذ المساعد والأستاذ العام من الجهتين ومعنى ذلك أن هذه رقابة أي يجب أن رصيد إجمالي العملاء أن يتساوي مع مجموع أرصدة الحسابات الشخصية للعملاء ككل وأيضا رصيد إجمالي الموردين لابد أن يساوي مجموع أرصدة الحسابات الشخصية للموردين كلا على حده إذا هل هذه عملية رقابية أم لا؟
نعم عملية رقابية لأني في هذه الحالة أحقق حاجتين في نفس الوقت أحقق توفير الوقت وتوفير تكلفة وفي نفس الوقت تحقيق ما يسمى بإجراءات الرقابية الداخلية وأي اختلاف إذا هناك خطا فنرجع لكي نعرف

أسباب الاختلاف بين رصيد إجمالي العملاء أو الموردين وأرصدة الحسابات الشخصية لكل عميل أو لكل مورد .

مثال : (على المبيعات الآجلة ومردوداتها وما ينطبق عليها ينطبق على بقية اليوميات المساعدة الأخرى)

فيما يلي بيان بالمبيعات التي تمت في دفاتر منشاة المنصور خلال شهر محرم ١٤٢٨هـ : في ١/١ باعت بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠٠ريال على الحساب لأحمد

في ١/٥ باعت بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠٠ريال على الحساب لأيمن

في ١/١٢ باعت بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠٠ريال على الحساب لأيوب وحصلت منه على دفعة تحت الحساب قدرها ١٠٠٠٠ريال. (إذا ٥٠٠٠٠ التي هي المبيعات التي هي على الحساب وبعد ذلك حصلت منه ١٠٠٠٠ إذا ٥٠٠٠٠ ستسجل في المبيعات الآجلة ثم ١٠٠٠٠ستسجل في يومية المقبوضات كتحصيل من العملاء)

في ١/١٥ رد انس بضاعة قيمتها ٥٠٠٠ ريال لعدم مطابقتها المواصفات وقبلت المحلات بذلك .(إذا هذه تسجل في يومية المردودات)

في ١/١٨ رد احمد بضاعة قيمتها ٤٠٠٠ ريال لوجود عيوب بها وقد قبلت المحلات بذلك في ١/٢٠ رد أيوب بضاعة قيمتها ٥٠٠٠ ريال لمخالفتها العينة المرسلة إليه والمتفق عليها وقد قبلت المحلات بذلك

المطلوب

١)تسجيل العمليات السابقة في كل من يومية المبيعات الآجلة و يومية مردودات المبيعات.

٢)إجراء قيود اليومية المركزية بدفتر اليومية العامة .

الحل

*اليوميات المساعدة

يوميات المبيعات الآجلة

تاريخ	اسم العميل	المبلغ
١/١	احمد	٢٠٠٠٠
١/٥	انس	٣٠٠٠٠
١/١٢	أيوب	٥٠٠٠٠
		١٠٠٠٠٠

إذا لدينا يومية مبيعات آجلة لان كل العمليات في السؤال مبيعات ومردودات مبيعات إذا لدينا يوميتين يومية مبيعات آجلة ويومية مردودات مبيعات وعندي قيود مركزية ودفتر المبيعات العامة إذا هما قيدان قيد يومية المبيعات وقيد بإجمالي يومية مردودات المبيعات إذا نأتي ل ١/١ بيعت بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠٠ على الحساب لأحمد إذا نأتي ليومية المبيعات الآجلة وفي تاريخ ١/١ اسم العميل احمد المبلغ ٢٠٠٠٠ ريال لا يوجد هنا قيد نسجل فقط كأننا قلنا بالضبط حساب احمد مدين وحساب المبيعات دائن بمعنى أننا في الأستاذ المساعد على طول نفتح حساب لأحمد العميل احمد مدين اجعله مدين بكم ؟ ب ٢٠٠٠٠ نفس الكلام في ١/٥ لأنس إذا آتي لأنس واكتب يوميات المبيعات الآجلة ١/٥ انس ٣٠٠٠٠ مدين مبيعات أيضا ١/١٢ باعت بضاعة ب ٥٠٠٠٠لايوب إذا آتي إلى أيوب في يومية المبيعات الآجلة إذا المجموع كم لغاية ١/١٢ ؟

إذا ٥٠٠٠٠+ ٢٠٠٠٠+ ٣٠٠٠٠= ١٠٠٠٠٠ هذه إجمالي المبيعات الآجلة
ويقول في المثال وحصلت منه على دفعة تحت الحساب قدرها ١٠٠٠٠ ريال إذا هي احتمال بين اثنين أما أن تثبت المبيعات هذه آجلة ب٤٠٠٠٠ وتثبت ١٠٠٠٠ كأنها مبيعات نقدية في دفتر يومية المقبوضات أو تثبت المبيعات الآجلة ب٥٠٠٠٠ وبعد ذلك تثبت تحصيل من العملاء ب١٠٠٠٠ ريال هما الاثنين سيان ولكن الأمانة هي التي تجعلني اختار أي طريقة هي في النهاية المبيعات تبقى ٥٠٠٠٠ ريال سواء اعتبرت ١٠٠٠٠ مبيعات نقدية أو اعتبرتها تحصيل من العملاء فأنت لو اعتبرتها تحصيل مبيعات نقدية إذا الذي يكون في دفتر المبيعات الآجلة ٤٠٠٠٠ وعندك ١٠٠٠٠ مبيعات نقدية في دفتر يومية المقبوضات كمبيعات نقدية يترتب عليها زيادة في النقدية لكن في حقيقة الأمر وما نراه أننا بعنا بضاعة ب ٥٠٠٠٠ على الحساب وبعد ذلك حصلنا منه (العميل) ١٠٠٠٠ تحت الحساب إذا هذه مبيعات آجلة في الأول ب٥٠٠٠٠ وبعد ذلك تم تحصيل ١٠٠٠٠ ريال بعد عملية البيع بمعنى انه حتى لو لم يدفع ١٠٠٠٠ ريال كنا بعنا له ب٥٠٠٠٠ ريال مباشرة إذا هنا افترضنا انه تم البيع ب٥٠٠٠٠ ريال كمبيعات آجلة بالكامل ثم بعد ذلك في دفتر يومية المقبوضات سنحصل ١٠٠٠٠ ريال ولكن هنا ١٠٠٠٠ ريال كتحصيل من العملاء وليست مبيعات نقدية إذا إجمالي المبيعات الآجلة ١٠٠٠٠٠ ريال
في ١/١٥ رد انس بضاعة ٥٠٠٠ ريال لعدم مطابقتها للمواصفات وقبلت المحلات بذلك إذا سياسة البيع للمحلات وجود مردودات مبيعات
*يومية مردودات المبيعات

تاريخ	اسم العميل	المبلغ
١/١٥	انس	٥٠٠٠
١/١٨	احمد	٤٠٠٠
١/٢٠	أيوب	٥٠٠٠
		١٤٠٠٠

إذا آتي ليومية مردودات المبيعات في ١/١٥ نكتب العميل انس ٥٠٠٠ عندما اكتب العميل انس ٥٠٠٠ ريال إذا نبعث نسخة من مستند الرد أو الاستلام من العميل إلى المسئول عن دفتر المساعد لأنس ويسجل في حساب انس يجعله دائن كتخفيض لمديونيته ب٥٠٠٠ ريال لأننا بعنا له أساسا ب ٣٠٠٠٠ ريال رد ٥٠٠٠ ريال وتبقى عليه ٢٥٠٠٠ ريال نحن جعلناه عندما بعنا له جعلناه مدين في دفتر الأستاذ الخاص فيه في حسابه الذي هو انس ب ٣٠٠٠٠ ريال مدين مبيعات إذا يلزم أن نجعله دائن هنا ب٥٠٠٠ كمردودات مبيعات لأننا ذكرنا عندما تكلمنا عن عمليات البضاعة قلنا أن المبيعات دائنة أما مردوداتها ومسموحاتها وخصمها مدين لأنها تعتبر تخفيض في الإيراد عكس المبيعات تماما .
بعد ذلك في ١/١٨ رد احمد بضاعة قيمتها ٤٠٠٠ ريال لوجود عيوب بها وقد قبلت المحلات بذلك إذا نسجل في (يومية المردودات) احمد ١/١٨ مبلغ ٤٠٠٠ ريال مردودات مبيعات إذا بقي في نفس اللحظة نسجل في الأستاذ المساعد الحساب الشخصي لأحمد كعميل اجعله دائن ب٤٠٠٠ ريال (أنقصه) ب٤٠٠٠ ريال
بعد ذلك في ١/٢٠ رد أيوب بضاعة قيمتها ٥٠٠٠ ريال لمخالفتها العينة المرسلة إليه والمتفق عليها وقد قبلت المحلات بذلك إذا اكتب في (يومية مردودات المبيعات) اكتب أيوب ب٥٠٠٠ ريال إذا إجمالي مردودات المبيعات ١٤٠٠٠ ريال
إذا في هذه الحالة اليومية العامة :

*مجموع يومية المبيعات الآجلة :

١٠٠٠٠٠ ح/ إجمالي العملاء

١٠٠٠٠٠ ح/المبيعات

---

*مجموع يومية مردودات المبيعات :

١٤٠٠٠ ح/مردودات المبيعات

١٤٠٠٠ ح/إجمالي العملاء

إذا نثبت يومية المبيعات الآجلة ومجموع يومية مردودات المبيعات إذا (القيد المركزي) لإثبات مجموع يومية المبيعات الآجلة حساب إجمالي العملاء مدين ب١٠٠٠٠٠ ريال وحساب المبيعات دائن ب١٠٠٠٠٠ ريال قيد مركزي واحد فقط لكن لو لم اعمل قيد مركزي يعني ذلك لم اعمل شئ في اليوميات المساعدة إذا كم نعمل قيد في مثالنا المبسط (ثلاثة قيود في يومية المبيعات وثلاثة قيود في مردودات المبيعات)اكتفينا هنا بسته إذا بقيدين اثنين فقط كان من المفروض عمل ستة قيود طبعا هذا مثال مبسط لكن أساسا المبيعات والمردودات تحصل بالمئات في الساعة الواحدة طبعا الأمر يتوقف على طبيعة النشاط وحجم العمليات بكل منشاة على حده .

القيد المركزي بيومية مردودات المبيعات نحن قلنا سابقا أن المبيعات دائنة إذا مردوداتها ومسموحاتها وخصمها مدين إذا مردودات المبيعات مدين وحساب إجمالي العملاء دائن لان القيد الأول يثبت زيادة إيراد المبيعات وزيادة المطلوبات من العملاء المديونية على العملاء ستزيد إذا يجعل مدين لأنه أصل بالعكس في المردودات المردودات مدينة لأنها تخفيض في الإيراد وإجمالي العملاء دائن لأنه تخفيض في الأصل ب١٤٠٠٠ معنى ذلك أن رصيد العملاء كان عليهم ١٠٠٠٠٠ ريال أخذت منهم ٤٠٠٠ ريال وأخذت منهم ١٤٠٠٠ كمردودات إذا تبقى منهم ٨٦٠٠٠ ريال وهذا المتبقي المفروض يكون رصيد إجمالي العملاء هنا كم ؟٨٦٠٠٠ ريال إذا لو أنا جمعت أرصدة الحسابات الشخصية لكل عميل لازم تكون مجموعها ٨٦٠٠٠

على سبيل المثال :انس كنا قد بعنا له ب٣٠٠٠٠ ريال رد ٥٠٠٠ ريال إذا بقي عليه ٢٥٠٠٠ ريال نكتب ٢٥٠٠٠ لأجل إذا جمعنا تصبح ٨٦٠٠٠ وكذلك احمد بعنا له ب٢٠٠٠٠ رد ٤٠٠٠ إذا بقي ١٦٠٠٠ إذا ١٦٠٠٠+٢٥٠٠٠=٤١٠٠٠ وأيوب كان ٥٠٠٠٠ نطرح منها ٥٠٠٠ مردودات تصبح ٤٥٠٠٠ إذا ٤١٠٠٠+٤٥٠٠٠= ٨٦٠٠٠ ريال

إذا هو الفرق بين ١٠٠٠٠٠ و١٤٠٠٠ إذا لابد أن مجموع الحسابات الشخصية لكل عميل تساوي مجموع رصيد حساب إجمالي العملاء وإجمالي الموردين .

إذا الخلاصة (التي سنسأل فيها):

العملية المالية	سجل اليومية الذي تقيد به
١)تسديد لأحد الدائنين	دفتر يومية المدفوعات النقدية
٢)بيع بضاعة نقدا	دفتر يومية المقبوضات النقدية
٣)شراء بضاعة نقدا	دفتر يومية المدفوعات النقدية

٤)استلام مبلغ من احد المدينين	دفتر يومية المقبوضات النقدية
٥)بيع بضاعة بالأجل	دفتر يومية المبيعات الآجلة
٦)شراء أصل ثابت بالأجل	دفتر اليومية العامة
٧)بيع أصل ثابت نقدا	دفتر يومية المقبوضات النقدية
٨)تسوية مصاريف الاستهلاك	دفتر اليومية العامة
٩)شراء بضاعة بالأجل	دفتر يومية المشتريات الآجلة
١٠)رد بضاعة سبق شراؤها بالأجل	دفتر يومية مردودات المشتريات

ممكن نسأل بهذا الشكل سواء في صورة صح أم خطأ أو اختيارات متعددة لو وضعت لك عملية مالية معينة واطلب منك أين تسجل ؟ أعطيك كذا احتمال في الدفاتر اليومية تختار أنت الاختيار السليم .
ملاحظة : تسديد إذا مدفوعات نقدية طالما تسديد أو تحصيل إذا مقبوضات أو مدفوعات وتحصيل إذا مقبوضات لأنه تحصيل إذا النقود جاءت لي تسديد أي قمت بالدفع إذا مدفوعات .

الحلقة الثلاثون
مراجعة عامة

هنا بعض العبارات تذكيراً بما تم شرحه في المنهج

١-يؤدي استخدام اليوميات المساعدة إلى اختصار القيود التي ستدرج في دفتر اليومية العامة بشكل كبير.

أ- العبارة صحيحة ب- العبارة خاطئة

الشرح: العبارة صحيحة لأنني ذكرت أن اليومية العامة بدلا من نضع ستة قيود وضعنا قيدين فقط، طبعا لو كانت عمليات المبيعات أكثر لكان عندي ثلاثة عملاء فقط أما لو عندي مئات فانظر كم سنوفر من قيد؟ مئات القيود.

٢- السجلات المساعدة سجلات يتم تخصيصها لإثبات العمليات المتكررة ولا تلغي دور السجلات العامة.

أ- العبارة صحيحة ب- العبارة خاطئة

الشرح: كلمة (ولا) لو حذفنا لا في العبارة ستحول العبارة من صح إلى خطأ، الآن العبارة سليمة ١٠٠% هذه سجلات مساعدة حتى من اسمها مساعدة، إذا مساعدة لشيء آخر وهي الأستاذ العام واليومية العامة. إذا السجلات المساعدة سواء يومية مساعدة أو أستاذ مساعد هي سجلات يتم تخصيصها لإثبات العمليات المتكررة حتى أوفر قيود فقط. ولا تلغي دور السجلات العامة.

٣- إن استخدام اليوميات المساعدة يعني الاستغناء عن اليوميات العامة.

أ- العبارة صحيحة ب- العبارة خاطئة

الشرح: في هذه العبارة ألغيت لا وبذلك أصبحت العبارة خاطئة لأنه لابد من إجراء القيود المركزية في اليومية العامة والأستاذ العام والترحيل إلى الأستاذ العام مثل ما قلت لتوفير ولتحقيق الرقابة والرقابة أهم من التوفير، توفير الوقت والجهد طبعا عندما أوفر وقت وجهد إذا أوفر مال أيضا (تكلفة). فرضا قلت أن استخدام اليوميات المساعدة لا يعني الاستغناء عن اليوميات العامة (أضفت حرف فقط لا) ستصبح العبارة

صحيحة. أرجو الانتباه نحن نركز على الفهم وليس الحفظ، أي ممكن أن آتي لك بالعبارة بصورة أخرى وتصبح صحيحة أضع (لا) فقط. مثل العبارة في السؤال الثاني لو حذفنا (لا) لأصبحت العبارة خاطئة.

٤- دفاتر اليوميات المساعدة هي دفاتر ملزمة وبالتالي لا داعي لإعادة قيد المجاميع الخاصة بها في اليومية العامة.

أ- العبارة صحيحة ب- العبارة خاطئة

الشرح: دفاتر اليوميات المساعدة دفاتر ملزمة (أساسية) وبالتالي لا داعي لإعادة قيد المجاميع الخاصة في اليومية العامة يعني تلغي اليومية العامة إذا لا يوجد هدف رقابي حتى يكون رصيد الإجماليات تتطابق مع رصيد الإجماليات لكل عميل أو لكل مورد على حدة، إذاً العبارة خطأ تماما.

٥- عند استخدام السجلات المساعدة لا يعد ضروريا أن يتطابق رصيد حساب إجمالي الدائنين مع مجموع أرصدة الدائنين بدفتر أستاذ مساعد الدائنين عن فترة معينة.

أ- العبارة صحيحة ب- العبارة خاطئة

الشرح: الهدف الأساسي كما قلت هدف رقابي يعني الهدف الرقابي هو هذا التطابق، لأن أي خطأ أي فرق يلزم معرفة السبب ما هو السبب؟ إذا هناك خطأ سواء التسجيل في اليوميات المساعدة أو الترحيل إلى الأستاذ المساعد أو في اليومية العامة والترحيل إلى حساب إجمالي الدائنين أو الموردين. إذاً لابد أن يتطابق لا يعد ضروريا لأنه هو الهدف منها تحقيق الرقابة وتطابق هذه الحسابات مع رصيد حساب إجمالي الدائنين، إذا العبارة خطأ تماما. إذا لو حذفنا (لا) تصبح العبارة صحيحة بدلا من (لا يعد) نقول (يعد). أرجو الانتباه.

٦- لا يؤثر بيع الأصول الثابتة على حساب المبيعات.

أ- العبارة صحيحة ب- العبارة خاطئة

الشرح: عبارة جميلة، هذه العبارة ليس لها علاقة بالمبيعات، بيع أصل ثابت، قد يقول قائل يوجد مبيعات؟ هذه المبيعات للبضاعة المرتبطة بالنشاط الأساسي للمشروع لكن بيع أي أصل ثابت ثاني كبيع سيارات بيع مباني بيع آلات هذه تصرف في تشكيلة الأصول الموجودة في قائمة المركز المالي، بيع أصل أو استبدال أصل بأصل، فهذه عملية رأس مالية ليس لها علاقة بالمبيعات، المبيعات هنا المسجل فيها حساب المبيعات المرتبطة بالبضاعة البضاعة التي نقتنيها، تم اقتنائها لغرض إعادة بيعها وتحقيق الربح بغرض القيام بالنشاط الأساسي للمشروع. مثلما قلت سابقا توكيل سيارات، إذا استيراد السيارات، شراء السيارات من الأصل من المورد الأساسي وبيعها هذه عمليات مشتريات ومبيعات بيع سيارات إذا مبيعات غير أنه هو أساسا يتاجر في السيارات، إذا هذه مبيعات أو مشتريات. لكن لو قال أنه تم شراء سيارات للاستخدام داخل المشروع إذا هذه ليست بضاعة لا مشتريات ولا مبيعات، لو اشتريت سيارات لاستخدامها وأردت بيعاها إذا هذا بيع أصل ثابت وليس بيع بضاعة. إذا لا يؤثر بيع الأصول الثابتة على حساب المبيعات عبارة صحيحة ١٠٠%. لأن حساب المبيعات يسجل في مبيعات البضاعة المرتبطة بالنشاط الأساسي للمشروع.

كل هذا مراجعة على ما سبق شرحه سابقا.

٧- تسجل المبيعات النقدية في يومية المقبوضات، أما المبيعات الآجلة فإنها تُقيد أولاً بأول في دفتر يومية المبيعات الآجلة.

أ- العبارة صحيحة ب- العبارة خاطئة

الشرح: إذا العبارة المبيعات النقدية تسجل في يومية المقبوضات صحيحة فالمتحصلات من عملية بيع بضاعة نقدا. أما المبيعات الآجلة فإنها تقيد أولا بأول في دفتر يومية المبيعات الآجلة، عبارة أيضا سليمة ١٠٠%.

٨- من شروط حصول المنشأة على خصم نقدي مكتسب: الشراء بكميات كبيرة بحيث تزداد قيمة الخصم بزيادة المشتريات.

أ- العبارة صحيحة ب- العبارة خاطئة

الشرح: كما ذكرنا في الحلقات السابقة شروط حصول المنشأة على خصم فهنا الخصم النقدي ليس له علاقة بالشراء بكميات كبيرة، نحن ذكرنا سابقا أن الخصم النقدي عبارة عن خصم تعجيل السداد أو إغراء المدين على أن يسدد خلال فترة زمنية معينة بعد عملية البيع عن طريق منحه هذا الخصم خلال فترة معينة مثل ما قلت اثنين عشرة ثلاثين إذا كأنني قلت أن فترة ائتمان ثلاثين يوم، أنا أعطيته سماح فترة ائتمان ثلاثين يوم لكن اشترطت حتى يسدد مبكرا ولا ينتظر حتى آخر يوم الثلاثين أقول له لو قمت بالسداد خلال العشرة أيام الأولى سأعطيك خصم ٢% إذاً هذا يسمى خصم تعجيل السداد، ليس له علاقة أنه اشترى كمية كبيرة أو قليلة بل مرتبطة بعملية السداد خلال فترة معينة. أما لتشجيع الشراء بكميات كبيرة هذه مرتبطة باسم آخر وهو (خصم الكمية). أي كلما زادة الكمية أعطيه شرائح أي لو اشترى ١٠٠٠ وحدة غير لو اشترى ١٥٠٠ غير لو اشترى ٢٠٠٠ إذا هذه بسعرها وهذه بسعرها وهكذا. إذا هذا شيء آخر ليس له علاقة بالخصم النقدي المكتسب، إذا العبارة خاطئة طبعا.

٩- عندما تمنح المنشأة خصما نقدياً لعملائها فإن ذلك يعني بالضرورة أن يعد مصروفاً عند تحصيل قيمة ما تم بيعه.

أ- العبارة صحيحة ب- العبارة خاطئة

الشرح: كلمة خصم نقدي للعملاء عندما أمنح هذا الخصم ليس بالضرورة أن يحدث هذا الخصم لأن هذا مرتبط بقرار ليس لي بل للعميل، وانه هل سيسدد خلال فترة الخصم أم لا، ممكن يسدد بعد فترة الخصم يعني لو غيرت له اثنين عشرة صافي ثلاثين إذا العشرة الأيام الأولى من الثلاثين يوم لو سدد خلالها سيأخذ خصم ٢% إذا هذا مصروف عندي مدين خصم مسموح به، لكن لو سدد في يوم ١١ أو ١٢ أو ٣٠ إذا سيدفع القيمة بالكامل لن يحصل على خصم، إذا هذا الخصم مصروف عندي عند تحصيل المبالغ المستحقة على هذا العميل، لأن هذا مرتبط بقرار العميل في السداد خلال فترة الخصم أو لا، فلو سدد خلال فترة الخصم سيكون مصروف عندي كخصم مسموح به، ولو سدد بعد ذلك فلن يحصل على خصم، إذاً العبارة خطأ لأن هذا يتوقف على قرار العميل إن سدد خلال فترة الخصم أم لا.

١٠- لا تختلف معالجة مصاريف النقل للداخل ومصاريف النقل للخارج حيث أن كليهما يؤخذ في الاعتبار عند احتساب تكلفة البضاعة المباعة.

أ- العبارة صحيحة ب- العبارة خاطئة

الشرح: تكلفة البضاعة المباعة نأخذ فيها فقط مصاريف نقل للداخل التي هي مصاريف نقل مشتريات أما مصاريف النقل للخارج فهذه مصاريف نقل مبيعات ليس لها علاقة بتكلفة البضاعة المباعة، بل تعتبر مصاريف تشغيلية أخرى لأنها مرتبطة بقرار البيع وسياسة البيع هل التسليم محل المشتري أم محل البائع، إذا عملية البيع ليس لها علاقة بعملية النقل للخارج، فالمعادلة لتحديد تكلفة البضاعة المباعة سبق وأن ذكرناها:
(مخزون أول مدة + صافي تكلفة المشتريات التي هي عبارة عن (إجمالي المشتريات - مردودات المشتريات - مسموحات المشتريات - الخصم النقدي المكتسب على المشتريات + مصاريف نقل المشتريات للداخل)= إجمالي صافي قيمة المشتريات.
إجمالي صافي قيمة المشتريات + مخزون أول مدة = تكلفة البضاعة المباعة
تكلفة البضاعة المتاحة - مخزون أول مدة = تكلفة البضاعة المباعة
إذا لا يوجد بها مصاريف نقل للخارج، إذا العبارة خاطئة.

١١- يُجعل حساب المشتريات مديناً بجميع ما تشتريه المنشأة خلال الفترة المحاسبية.
أ- العبارة صحيحة ب- العبارة خاطئة

الشرح: حساب المنشأة طبعا دائما مدين صحيح بس مشتريات ماذا؟ مشتريات بضاعة لغرض إعادة بيعها، إذا حساب المشتريات يجعل مدينا بغرض إعادة بيعها البضاعة بغرض إعادة بيعها بمعنى أن أي شئ (حاجة) نقتنيها لبيعها ولتحقيق ربح فهذه مشتريات. لكن شراء أي أصل ثابت آخر لا يكون مشتريات، نجعل حساب الأصل نفسه هو المدين. فالفرق عندما أقول حساب أصل حساب آلات حساب سيارات حساب مباني يعني حساب مشتريات، المشتريات نجعلها مدين عند شراء البضاعة التي تم شراؤها بغرض إعادة بيعها (إذا النية هنا) لو النشاط الأساسي للمشروع مثل ما قلت (توكيل سيارات) إذا شراء السيارات هنا (بضاعة) إذا حساب مشتريات. لكن شراء أصل آلات أو سيارات أو مباني فهذا بيع أصل ثابت (عملية رأس مالية) إذا يجعل حساب السيارات أو الآلات أو المباني مديناً.
*مما يسيئني عندما أقول لطالب شراء آلات أو سيارات أصل ثابت بمبلغ كذا... يقوم الطالب باختيار حساب مشتريات وهذا خطأ فحساب المشتريات يجعل مدينا للبضاعة المشتراة بغرض إعادة بيعها، ونوع البضاعة يتوقف على نشاط المشروع فهذه العبارات أتيت بها لنراجع سوياً لما سبق شرحه في الحلقات السابقة كتكرار لما سبق شرحه. العبارة السابقة خطأ طبعاً، أنت لست مطالب في الامتحان بالتبرير، وذكرت ذلك للفهم وليس الحفظ.

١٢- إذا كانت جميع مبيعات المنشأة تتم نقداً فلا حاجة لفتح حساب الخصم النقدي المسموح به.
أ- العبارة صحيحة ب- العبارة خاطئة

الشرح: أي البيع في المنشأة سياسة المنشاة البيع النقدي فقط لا يوجد بيع آجل طالما لا يوجد بيع آجل فإنه لا يوجد خصم، لأن الخصم أساساً موجود لتشجيع العملاء على السداد خلال فترة معينة، أي مرتبط بالبيع الآجل. ممكن البيع النقدي يكون فيه خصم تجاري أو خصم الكمية لكن هذا ليس له علاقة بالخصم النقدي، فالخصم النقدي لتعجيل السداد خلال فترة معينة، وهنا لا يوجد تعجيل سداد إذاً العبارة صحيحة ١٠٠%.
١٣- تُعد مسموحات ومردودات المبيعات جزءاً من تكلفة البضاعة المباعة في المنشآت التجارية.

أ- العبارة صحيحة ب-العبارة خاطئة

الشرح: مسموحات ومردودات المبيعات ليس لها علاقة بتكلفة البضاعة المباعة فقيمة تكلفة البضاعة المباعة مثلما قلنا المعادلة الخاصة بها كما ذكرت في شرح السؤال رقم ١٠..
مخزون أول مدة + صافي تكلفة المشتريات التي هي عبارة عن:
(إجمالي المشتريات - مردودات المشتريات - مسموحات المشتريات - الخصم النقدي المكتسب على + مصاريف نقل المشتريات للداخل)- المخزون لآخر مدة من البضاعة
ليس لها علاقة بمسموحات ومردودات المبيعات فمسموحات ومردودات المبيعات تستخدم لتحديد ما يسمى بصافي المبيعات التي أقارنها بعد ذلك بتكلفة البضاعة المباعة في قائمة الدخل واطلع منها الربح واستخرج منها المصاريف التشغيلية الأخرى في قائمة الدخل يعطيني صافي الدخل من ربح أو خسارة، إذا العبارة خاطئة. مسموحات ومردودات المبيعات ليست مرتبطة بتكلفة البضاعة المباعة بل بـ(صافي المبيعات).

١٤- تحقق المنشأة إجمالي ربحها عن الفترة المعينة إذا..:
أ- زادت قيمة إجمالي المبيعات عن قيمة صافي المبيعات.
ب- زادت قيمة صافي المبيعات عن مجموع المصاريف البيعية والإدارية.
ج- زادت قيمة صافي المبيعات عن تكلفة المبيعات.
د- ليس مما ذكر.

الشرح: هنا مجمل ربح وليس صافي ربح نحن عندما راجعنا قائمة دخل زمان كان الربح قيمة تحدده على مرحلتين: المرحلة الأولى في قائمة الدخل في الأول (لو رجعنا للحلقة ٢٤ أو ٢٥ تقريباً) ستجد أن
إجمالي الربح = صافي المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة
إذاً هذا يعطيني مجمل الربح، فلو أخذت من مجمل الربح هذا المصاريف التشغيلية الأخرى يعطيني صافي الدخل أو صافي الربح.
ففي الاختيار (أ) ليس لها علاقة فإجمالي المبيعات وصافي المبيعات الفرق بينهم هو المردودات والمسموحات للمبيعات والخصم النقدي المسموح به على المبيعات. هذا الفرق بين إجمالي قيمة المبيعات وصافي المبيعات.
وفي الاختيار (ب) أيضا ليس لها علاقة بالموضوع.
والاختيار (ج) هو الصحيح.

١٥- إذا توافرت لديك المعلومات التالية عن منشأة الزيني لتجارة الملبوسات عن الفترة المالية المنتهية في ١٤٢٢/١٢/٣٠:
٨٣٠٠٠٠ ريال إجمالي المبيعات
٢٠٠٠٠ ريال مردودات ومسموحات المبيعات
١٠٠٠٠ ريال خصم مسموح به
٦٤٠٠٠٠ ريال تكلفة البضاعة المتاحة للبيع
٤٠٠٠٠ ريال قيمة مخزون آخر الفترة
٦٠٠٠ ريال مصاريف نقل مبيعات

فيكون مجمل الربح عن الفترة المالية هو:
أ- ١٩٤٠٠٠ ريال ب – ٣٠٦٠٠٠ ريال ج- ٢٠٠٠٠٠ ريال د- ١٢٠٠٠٠ ريال
الإثبات: صافي المبيعات= ٨٣٠٠٠٠ - (٢٠٠٠٠+ ١٠٠٠٠)
=٨٠٠٠٠٠ - (٦٤٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠)
=٢٠٠٠٠٠ريال
الشرح: هنا لابد من إحضار ورقة وقلم وتقوم بحسابها خارجياً وتحسبها وتختار الإجابة الصحيحة حسب القانون: مجمل الربح = صافي المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة
إذا عندي في هذه الحالة صافي المبيعات

٨٣٠٠٠٠- (٢٠٠٠٠المردودات ومسموحات المبيعات + ١٠٠٠٠الخصم المسموح به)
= ٨٣٠٠٠٠- (٣٠٠٠٠)
٨٠٠٠٠٠- (تكلفة البضاعة المتاحة للبيع ٦٤٠٠٠٠ - قيمة مخزون آخر المدة ٤٠٠٠٠) مصاريف النقل ليس لها لزوم إذاً الجواب ٢٠٠٠٠٠ ريال
إذاً يوجد بعض العبارات التي تقوم أنت بحسابها ولا تختار عشوائيا وبنفس الطريقة أستطيع إيجاد أي مجاهيل أخرى فممكن هنا أضيف مصاريف النقل لو افترضت أن مصاريف النقل هي فقط الوحيدة إذا صافي الربح يساوي كم؟
= مجمل الربح - المصاريف الأخرى التشغيلية
يعني لو افترضت أن المصاريف الأخرى التشغيلية ٦٠٠٠، إذا لو طرحت
٢٠٠٠٠٠- ٦٠٠٠ = ١٩٤٠٠٠ الذي هو صافي الدخل
فممكن نفس التمرين هذا استخرج منه أكثر من مطلوب فممكن استخرج منه صافي المبيعات فصافي المبيعات تساوي كم؟ ٨٣٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠ = ٨٠٠٠٠٠ ريال
ممكن أطلب منك تكلفة البضاعة المباعة نفس التمرين إذا
تكلفة البضاعة المباعة = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع ٦٤٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ = ٦٠٠٠٠٠ ريال
ممكن في نفس التمرين أطلب منك مجمل الربح؟
صافي المبيعات ٨٠٠٠٠٠ - تكلفة البضاعة المباعة ٦٠٠٠٠٠= ٢٠٠٠٠٠ ريال وهكذا،،،
هذه مراجعة سريعة على ما سبق دراسته وفي النهاية مثلما قلت أهم درس في المحاسبة هي (المعادلة المحاسبية) التي أخذناها سابقا ولذلك أنا أخذت فيها أكثر من ثلث الحلقات حتى أثبت لك أهمية (المعادلة المحاسبية) لأن الأصول لابد أن تساوي الالتزامات، وكما ذكرت أنه لا يوجد أصل إلا وعليه التزام.
وذكرت أن هذه المعادلة ليست المعادلة المحاسبية فقط إنما معادلة الحياة كلها هي قائمة على هذا التوازن، أن الأصول لابد أنت تساوي الالتزامات، كلما زادت الأصول لابد أن تزيد هذه الالتزامات، والالتزامات لها تاريخ سداد، وهذا هو الفرق بين الخصوم وحقوق الملكية، الخصوم لها تاريخ سداد محدد التزام عن مشروع له تاريخ سداد محدد، سواء في الفترة القصيرة أو الفترة الطويلة، سواء خصوم قصيرة الآجل أو خصوم طويلة الأجل. أما حقوق الملكية فهذه التزامات عن مشروع بضمان الأصول لأصحاب المشروع وطالما المشروع مستمر فحقوق الملكية كالتزام سيظل مستمراً على المشروع كحقوق ملكية.
هذا ما أردت التركيز عليه، وبعد ذلك حتى في القيود اليومية والدورة المحاسبية والترحيل... إلخ
أيضا قائما على المعادلة المحاسبية، الزيادة والنقص، فلابد أن يترتب على تأثير العملية المالية على

المعادلة وعلى الحسابات في دفتر الأستاذ وفي دفتر اليومية لابد أن يتحقق ويتم التوازن بين الأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة من خلال الدورة المحاسبية والتسجيل في دفتر اليومية ثم الترحيل إلى دفتر الأستاذ، ورئينا عمليات البضاعة والتسويات الجردية في النهاية واليوميات المساعدة.